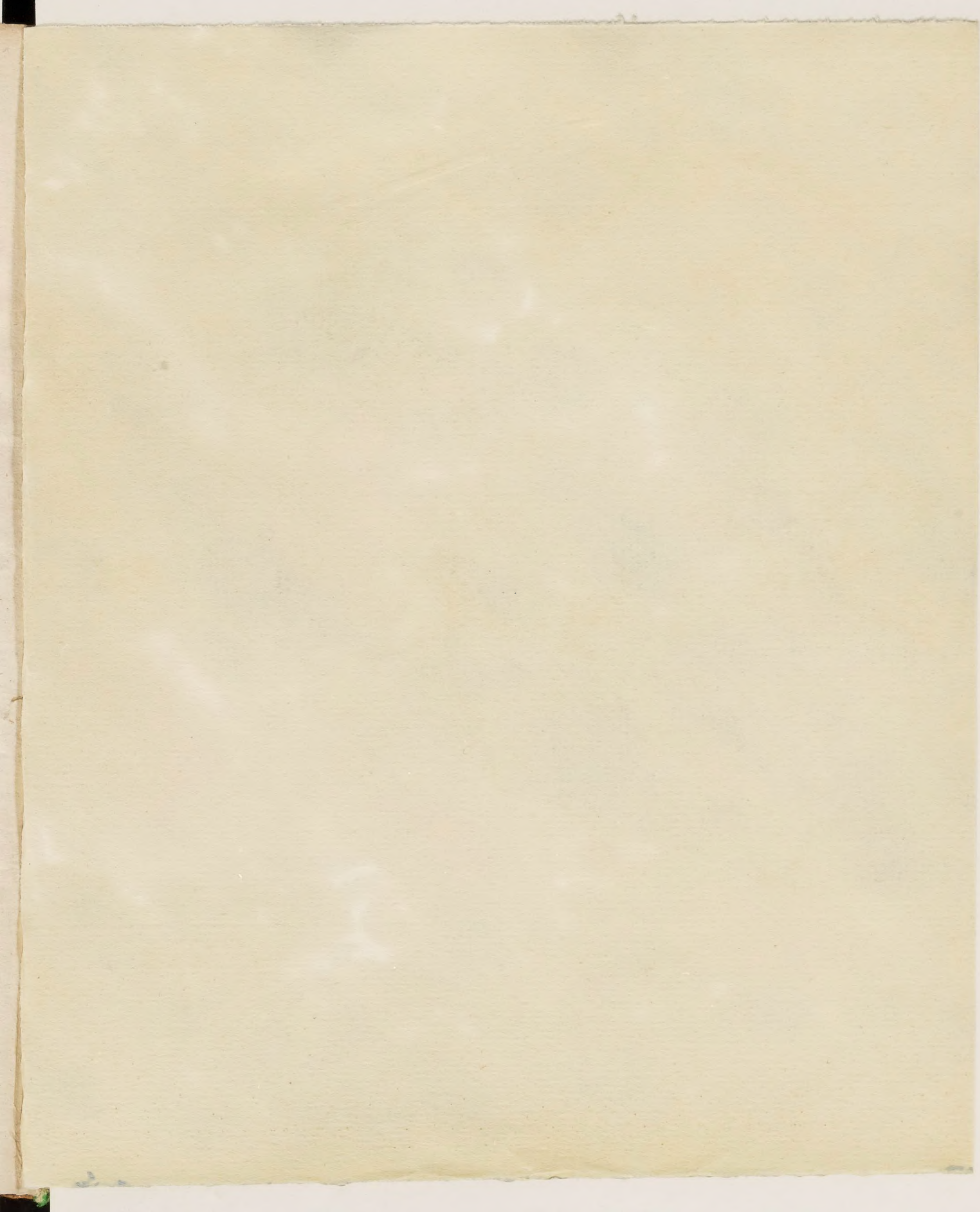









ÉCOLE
NATIONALE
DES LANGUES
ORIENTALES
VIVANTES


ÉCOLE
NATIONALE
DES LANGUES
ORIENTALES
VIVANTES

في هذه الانواع السبعة لانها لا واحد موجب منع الصرف معها وهو العلمية والى ذلك اشار الناظم بقوله واصرفن ما
نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فيسر
فيبقيه غير منصرف للوزن او الزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزايل العايد كالذي لم يزل وخالف
الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة
كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة
سيبويه في كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا المخالفة وذكر هو ان موافقته اولى لانها اخر قوليه
اه ـــ الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد وعمر
فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما
زوال العدل فيه فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصفة والتصغير لا يزيل شيئا
مما ثبت اذا لم يكن مضادا له والحكم بصرفه بعيد اه وجوابه ان ذلك في العدل الحقيقي اما العدل التقديري
فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا للقاعدة حيث لما رووه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو
ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة
اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف
مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه
وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر ـــ الثالث ارادة التناسب للمنصرف
كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبته اغلالا وقواريرا قواريرا بصرفهما ومثال التناسب الاول
اخر والثاني الاول عند غيره قاله الحفيد ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما للتناسب
وداسوا علة ونسرا واورد بعضهم ان القراءة تبين انه لا حرف فيه يمتنع صرفه بين ان يكون لعلة واحدة او لعلتين
وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف
ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة ـــ الرابع الضرورة اما بالكسر كقوله اذا ما غدا في الجيش
حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والضرائع مجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس



ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة • فقالت لك الويلات انك مرجلي • بصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة
وفتح النون تصغير عنزة وهو اسم ابنة عمه قيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها قال والخدر
بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الهودج قاله الشيخ وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك
تصيرني راجلا اي ماشيا لعقرك بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم في انشاد ذلك على انه
يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الضرورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين
تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المقتضيتين وانما يكون تنوين ضرورة اه وعن بعضهم المراد
ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كانها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم في ذلك الكلام
واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع
صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصل بالفرع واباه
سائر البصريين اي ابوا فيه واحتج عليهم بنحو قوله • وهو الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ هوت •
بشبيب غائلة النفوس غدور • بمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف قلت وهو شبيب بن يزيد راس
الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وتسمى امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة الخارجية
وكانت تشد يدها في الناس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها قوله الازارق جمع الازرق بزاي فراء مفعول
كطلب قال الاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش قوله هوت من هوى به الامر اهلكه وعره
والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت وعن ابي العباس احمد
ابن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه
العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويرده انه لم يسمع الا في العلم
قلت وحكى ابن الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية
وغيرها وهو جار على اصلهم بالنسبة الى ان الفعل اصل للمصدر فرتبته في غاية الاشتقاق وما بعد رتبته
في غاية الافتقار قلت ينبغي من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل من جهة واحدة وهي الافتقار فيكون
الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الاسم

بس

ليس كذلك قال المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

فصل المنقوص وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعا
وجرا ونوّن بالاتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الآحاد أو مصغرا فالأول كجوار فإن مانعه من الصرف صيغة 2
منتهى الجموع والثاني نحو أعيم تصغير أعمى فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبيكم بفاعل أو
وزن أفعل لا يتغير في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا إن كان علما كقاض علم امرأة فإن مانعه من
الصرف العلمية والتأنيث المعنوي ويرمي علما فإن مانعه من الصرف العلمية والوزن الفعل المنقول
عنه فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الحالتين الرفع والجر وإليه
أشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي إعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وأبي عمرو
وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وأبي زيد والبغدا
ديين فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري وأعيمي وقاضي
ويرمي بإثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري وأعيمي وقاضي ويرمي
بفتح الياء فيهن كما تفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا
مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مع جعلها علما على رجل وإنما فتح لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والجمه
للانطلاق قال وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام في آخره قال العيني حه قال المراد هنا رث الهيئة قال المغوي بفتح
الميم المتجافي المنكمش قال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي إن الفرزدق أخطأ في البيت
من يعيليه قال بأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في هجو
العبد لما بلغه مقالة عبد الله المذكورة فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فالفتحة
الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس أن يقول مولى موال مثل جوار والشعر لبلال هذا باب
إعراب الفعل المضارع أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم ولم يتصل بنون التوكيد ولا
نون الإناث كان مرفوعا كيقوم وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال الأصح منها قول لهم رافع المضارع
تجرده من الناصب والجازم وفاقا للمبرد وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش وإليه أشار الناظم بقوله

؛ ارتفع مضارعا اذ تجرد من ناصب او جازم كتسعد وان لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين
غير الاخفش والزجاج فانه لو لهما اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس
حينئذ حالا محل الاسم ق لا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ق لا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من
الكوفيين والزجاج من البصريين ق اعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدمي لا يكون سببا لامر وجودي
ق اجيب بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم ق اعترض قول
البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وجعلت افعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا
محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حروف الشروع ق اجيب بان الرفع استقر قبل
دخول حرفي التحضيض والشروع فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل اخر ق اعترض قول الكسائي
بان جزء الشيء لا يعمل فيه ق اعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة فيحتاج
كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ق اجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة
لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه ونواصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن
وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى ق واما الى   نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي
خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ولن
تقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم
في قوله فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله ولن يتمنوه ابدا ولزم عدم صحة
انتهاء الغاية في قوله فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر
خارج لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تأكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني
بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق
لقولك لا اقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا
لابن السراج وابن عصفور واحتج غير مستند لذلك بقوله فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعيا ان معناه فاجعلني

لا اكون

لا يكون ولا حجة لمن بينهما لا يمكن جمعهما مع النفي المحض ويكون ذلك معاهدة لمن تبع الا انهم مع ما جراه لملة
النعمة التي انعم بها عليه فاله الموضح بشرح الفصل واختاره المغني غيره قلت ان وتأتي لن للدعاء كما
كانت لا لذلك وفاقا للجماعة وفي الحجة قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال اه وهي بسيطة
على معهما الا عن سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفرا
وبعضهم انها حرفان لا بيان ولا لكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل بجعله
مستعملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا كنسفعا لا العكس ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية
وان المصدرية نقل العلهما فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للكسائي والخليل وحجتهم في بعضها منهما ان معنى لن النفي والتخلص للاستقبال
حاصل فيها وقد جاءت في الاصل الضرورة انشده ابو زيد لجابر الثعلبي واما امسكه فان العيش
حلو اني كانه غسل بشوب ويرجح ما ان يلاقي ونعرض بالبعد الحكوب اه ليس يلاقي ورد عليهم
باربعة امور اقواها انه انما هي التركيب اذا كان الحرفان كلاهما كلا او قد يتفصل احدهما كما في قدم
الشلوبين ونركبنا الثلاثة البلاغيين الحالة الثالثة التي كي المصدرية وهي الداخلة
عليها اللام لفظا نحو لكي لا تأسوا او تقديرا نحو جيتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي واثك
من اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت هي تعليلية فاما المصدرية فلا
بعيسى ما كان المصدرية كذلك والثاني التعليلية جارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما
والثالث وقد تظهر في الشعر كقوله كي ما ان تغر وتخدعا ونسبانه وما ذكره من ان كي مشتركة بين
الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وعليه قولهم جيتك لكي اتعلم وقولهم كيمه وعن
الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله لكيلا تأسوا فان زعم
ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء فان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين
ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه وان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا لزمهم
كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء
عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فاذا ادعوا ان حذف المنصوب وجاء ناصبه قد ثبت في حديث البخاري في تعيين

وجوز بعضهم في قوله بالمثناة كيما ويعود أي كي يسعد قلت إن ثبت حذف ... فهو غريب لا يقاس عليه
مثل قول الشهاب أبي محمد ... أنف من خديه وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو لكي لا تأسوا
لئلا يكون على المؤمنين حرج وتتعين التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن فالأول نحو قوله وهو عبد الله بن
قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتأخر اللام لتقضيني
عليها وتقضيني منصوب بأن مضمرة وأما حكاية الأخفش لكي ما أن تكرمني بالرفع فخرجه على جعل ما
موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما أكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل بالكاف في مثل كعصف مأكول
والثاني نحو قوله وهو جميل بن معمر لا تحسن خنافة لا تعزن يحتشم فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك
كيما أن تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتأخر أن عليها ومحل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعوله
الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الأمران المصدرية والتعليلية إن وقعت بين
اللام وتأخرت أن أو وجدا فالأول كما في نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وإن لم تقدر قبلها
اللام فهي تعليلية فيكون على الأول منصوب بنفسها وعلى الثاني منصوب بأن مضمرة بعد كي والثاني أن تكون
مصدرية كما ذكره المص في باب حروف الجر كما في قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء
بلقع فكي يحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل أن تكون تعليلية لتأخر أن بعدها وإن
كانت مصدرية فأن مؤكدة لها بمعنى المسبك وإن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها بمعنى التعليل لأنهما
تعليليتان أو مؤكدة لها مصدرية لأن تأكيد الجار بالجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري
قاله المص في الحواشي قوله الشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان لتتركها قوله البيداء بفتح
الباء الموحدة والمد الأرض القفر التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها قوله البلقع الأرض القفر التي
لا شيء فيها الأمر الثالث أن المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في
موضع رفع على الابتداء نحو وأن تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع
رفع على الفاعلية نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع وفي موضع نصب على المفعولية نحو فأردت أن
أعيبها وفي موضع جر نحو من قبل أن يأتي ومحتملة لهما نحو والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي أصله في أن يغفر
فحذفت في فيجوز فيما بعد هذا أن يكون جره وأكثر العرب على جواز إعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا

على ما

على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي وفي الشاذ القاري بعمله وبعضهم اهمل ان
حملا على ما اختها حيث استحقت العمل كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله
يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا او خطا ومصحف ذلك حكما والحمل باعتبار معنى من
تكلف وكقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فجاءت الاولى والثانية مصدريتان
غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان المصد
رية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة هو
قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس مجئ
فصله منها بقد او احد اخواتها وتأتي ان مفسرة بمنزلة اي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة
من ان المشددة فلا تنصب المضارع وهذه الاحوال الثلاثة ولكل منها شروط يفصلها والمفسرة هي المسبو
قة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك
اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا بل انطلاق السنتهم بهذا
الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على المشي فيخرج واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل لان الجملة السابقة فيها حروف القول ف في شرح ابن عصفور للجمل
على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخير الجملة بل يجب
الاتيان باي او ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار عليه الموضح
في القواعد الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت
كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا
لو جئت باي مكان ان في هذه المثل لم تجده مقبولا في الطبع اه ف اعترضه الدماميني ف رده الشمني بما يطول ذكره والزائدة
هي التالية لما التوقيتية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها
كقوله وهو باعث البيت كان ظبية تعطو الى وارق السلم بجر ظبية اي كظبية وتعطو ا
تتناول الشجر لتتناول منه ف الوارق اسم فاعل من ورق الشجر بورق تنكل او رف والسلم بفتحتين شجر له
شوك او الواقعة بين فعل القسم المذكور وبين لو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او

الشرط كقوله * أما والله أن لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق * أي أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه
وغيره وقال ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها
والحروف الرابطة ليست كذلك قوله في المغني والرابعة بعد اذ كقوله * فامهله حتى اذا ان كانه معاطي
يد في لجة الماء غامر * وعده ابن الحاجب موضعا والثالث الزائدة بعد لما قوله فلما الواقعة بين الكاف و
مجرورها قوله وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم
وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لا زائدة قوله والاصل وما لنا ان لا نتوكل وانما
لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه
الجر والمخففة من الثقيلة هي الواقعة بعد علم خالص سواء دل بمادته على العلم ام لا واول نحو علم ان
سيكون والثاني نحو افلا يرون الا يرجع وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو
فلم يعلم الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة مجرى مجرى قولك اشير عليك
ان تقوم ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب او بعد ظن سواء اول بالعلم نحو وحسبوا
الا تكون فتنة في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب
هو الارجح لان الظن باق على اصله ولهذا اتفقوا عليه في نحو الم احسب الناس ان يتركوا الا تكون
فتنة في قراءة غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب وقرا ابو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفاصل
بين ان والفعل بلا اذ لا يعمل بالرفع وتركه لعدم الفصل وعلم ان المخففة تكون ناصبة ومخففة بعد افعال
الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في نحو الا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون
الا يرجع وتنصب اذا اردت الشك مثل وحسبوا الا تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجيز اجراء العلم مجرى خلافه
فتنصب ان الواقعة بعده الفعل ولا اجراء غير مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم
عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه قال النحاس عن سيبويه [illegible] قال الفراء وابن الانباري [illegible]
بعده العلم الصريح قال المذاهب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبلفظ (؟) [illegible] ان بعد علم والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد * قال ومن غير الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن قوله المذاهب الرابع (؟) [illegible] انها بسيطة

أمله

لأمرها (؟)

مركبة من إذ وأن، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها لا بأن مضمرة بعدها، وهي على القول بالحرفية
حرف جواب وجزاء عند سيبويه، وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع، وقال الفارسي في الأكثر، وقد تتمحض للجواب
بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذاً أظنك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا، قال الدماميني: الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو
الماضي ولا مدخل للجزاء هنا، قال: والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في
صدر أو حشو أو آخر، قال: والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، وكان
القياس إلغاؤها لعدم اختصاصها، ومن ثم قال: وشرط إعمالها ثلاثة أمور: أحدها أن تتصدر، أي أول
الجواب لأنها حينئذ في أشرف محالها، فإن وقعت حشواً في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت،
وذلك في ثلاث مسائل: أحدها أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها نحو أنا إذاً أكرمك، الثانية أن يكون جواباً
لشرط قبلها نحو إن تأتني إذاً أكرمك، الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله إذاً لا أخرج
أو مقدر كقوله، وهو كثير عزة: لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها، وأمكنني منها إذاً لا أقيلها، برفع
أقيلها لأن إذاً لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر، أي التقدير والله لئن، وجواب الشرط محذوف والجملة إذا الو
فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافاً لما قد يتوهم، المعنى ... قال: ضمير بمثلها عائد
على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير، قال: وذلك أن كثيراً مدح عبد العزيز بن مروان بقصيدة فأعجبه
بها فقال له: تمن علي احتكامك، فتمنى أن يكون كاتباً له، فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة، قال: والمعنى إن عاد الأمير
إلى تمنيني وأمكنني منها إذاً لا أتركها، يعني المقالة الأولى، وأتمنى عليه أن أكون كاتباً له كما فعلت أولاً، قال: وعبد العزيز
هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وأما قوله: لا تتركني فيهم شطيراً، إني إذاً أهلك أو أطيرا
بنصب أهلك بإذاً مع أنها وقعت حشواً بين إن وخبرها فضرورة أو لا ضرورة، والخبر إني خبر إن محذوف
أي إني لا أستطيع ذلك أو لا أقدر عليه، ثم استأنف بإذاً فنصب، وتكون إذاً على هذا معترضة بين إن وخبرها
جوابها، قال: وأما لا تتركني إذاً المكان، وهو العدل، وعدم الاشتراك المتصدر، قال: والشطير بشين معجمة
الغريب، وقال الأصمعي: البعيد، وهو مفعول ثان لتتركني لا حال، أو هو ... مثال إن لم يقوله، إلا ... حدثت
جاز كان السابق عليها، أي على إذاً واواً أو فاء جاز النصب والرفع، فالرفع باعتبار ... والرفع باعتبار كون ما بعد
العاطف من تمام ما قبلها بسبب إلحاقه بعطف الكلم ... والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة

مستقلة والفعل فيها بعد اذا غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ وإذا لا يلبثوا وإذا لا يلبثوا بالنصب
بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي ابن كعب والغالب الرفع وبه قرأ السبعة فيهما
والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان
تزرني ازرك واذا احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذا لوقوعها حشوا او على الجملتين معا
جاز الرفع والنصب لتقدم العطف لها وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف او لان المعطوف على الاول اول
اول [illegible] الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا فلو كان حالا تعين الرفع واليه الاشارة بقول
الناظم ونصبوا باذا المستقبلا فيجب الرفع في نحو اذا تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال
والنواصب تخلص للاستقبال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يتصلا اي يكون المضارع متصلا بها فلو فصل
بطل عملها فيما بعدها واليه الاشارة بقول الناظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو
المشار اليه بقول الناظم او قبله اليمين كقوله اذا والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرميهم باذا مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد لم يمنع الفصل به من النصب هذا كلام [illegible]
[illegible] ان الشارح لم يمنع [illegible] اثنتا والثالثة حكاه ابو عبيدة والثانية [illegible] حكاه ابن
كيسان عن الكسائي علاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا فانه جزء من الجملة [illegible] اذا
[illegible] بعد [illegible] المغني الفصل بلا النافية [illegible] ابن عصفور الفصل بالظرف [illegible] ابن بابشاذ
الفصل بالنداء والدعاء [illegible] الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل [illegible] الكسائي النصب
وعند هشام الرفع [illegible] سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفائها شروط العمل [illegible]
لانها غير مختصة [illegible] اعملوها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها
عنها وتوسطها بين جزئيها [illegible] على ليس لانها مثلها في نفي الحال [illegible] ذلك كله للسماع
وصل ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض
لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليعذبهم
لم يكن الله ليغفر لهم فيغفر ويعذب منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف
لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهم قد صرح بالخبر الذي
يزعمه البصريون في قوله [illegible] ولكن لم يلا لتنتموا ولكن [illegible] قد يطلب [illegible] منزلة [illegible]

كان

6

كان زيد مريدا للفعل مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله · لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن · مقالتها ما كنت حيا لاسمعا
اذ لو كانت ان هي الناصبة لا تمتنع تقديم معمول منصوبها عليها وذلك ممتنع قلنا هو ضرورة بحجة وكل ذلك
ضرورة قوله · كان جزاؤه بالعشا اي الجلد · في الحمو اي الجود · احد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود
ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فجعلت اللام مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر
مع اللام قال وزعم بعضهم انه يجوز اظهارها بعد لام الجحود محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى قال ورد بان ان يفترى بتأويل مصدر خبر عن القرآن وهو مصدر مثله قال هذا الذي نظر لان
المراد بالقرآن المقروء لا القراءة قال والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه منفي ونحوه
ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في ظننت نحو ما ظننت زيدا ليفعل قال
وزعم بعضهم انه يجوز لكنه قياسا على ان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الى ابي لم
وزعم بعضهم انه يجوز لا نحو ما جاء زيد ليفعل لا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية
جاز ذلك بكل فعل بعده نفي نحو ما جاء زيد ليفعل لا مطلق النفي والجحود المنفي اراد والثاني قال هذه
العلماء وان الجحود عبارة عن انكار الحق لا مطلق النفي والجحود المنفي اراد والثاني قال هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله · وبعد نفي كان حتما اضمرا الثاني بعد او العاطفة اذ صلح في موضعها
حتى المراد به ان نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيه وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك
المنى فما انقادت الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه
اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها
او تستقيما اي الا ان تستقيم على الكسر كعوبها والبيت هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية
للكسر في غمزت بالعين والزاء المعجمتين عصرت في القناة بالفاء والنون الرمح وفي الكعوب النوشز
في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم لهم فساد
وفساد يكف عن حسن المراد التي يشتد عنها فساد هم الا ان يصلح اصلاحهم عجالة اذا غمز قناة
معوجة حيث يكسرها ان تقع من المراد فسادا رتقا لا يمنع شاعته الحملا لا يقال في ذلك الا ان يستقيم وان و
الفعل في هذه الامثلة وغوه مؤول بمصدر محذوف معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم
مني او قضاء منه لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن قتل مني للكافر او
اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها قال واليه اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح

موضعها حتى ولا الموضع الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم
بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فيتعين مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال
والغاية الى الفيئة وهذه او مستقبلا باعتبارها فقط فيما من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول
الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا لانه مستقبل
بالنسبة الى زلزالهم قلت وعوا اي ينتصب الفعل بعدها متعينا باعتبار تكون بمعنى الى الغاية وذلك اذا
كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو انتظره حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من
امثلة الموضع مما يتعلم للمعبر معا ويحتمل ان يكون بمعنى كي تفي او الى ان تفي والمثال الثاني حتى
فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول قال في هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان
حتم وبرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة قلت اللفظ قبله نحو
مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه بقوة قولك فيهم الان لا يرجونه ومسببا عما قبلها
لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول
برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك
قال والكمال السؤال فنسبه اخرى وهو ان يعرض لك ان فعل ذلك في الزمان الماضي وافعله في الزمان فيعبر عنه
بالمضارع المرفوع وحكايته تاويله بالحال تصورا لتلك الحال العجيبة واستحضارا صورتها مثل هذه
السامع ليتعجب منها قال وعلى هذا رفع الفعل بعد حتى ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه
يودي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال واما اشتراط السببية ليحصل الربط
معنى وذلك لانه لما تعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية لتكون
جبيرة للاتصال المعنوي حين انقطاع الاتصال اللفظي واما اشتراط الفضلية لئلا يبقى كمبتدأ
بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد
شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لاستقبال
الحال ووجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلدة حتى ادخلها
واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهما لان الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير

وأما

واما الثاني فلان الدخول الابتداء عن عدم السير واما الثالث فلان السير المحقق وجوده فلو رفع
لزم ان يكون مسندا لما مقطوعا بعدم وقوعه ما قبلها سبب له وذلك لا يلزم ان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع
المسبب مع نفي السبب او الشك فيه والله المراد في نحو ايهم سار حتى يدخلها ومتى صرفت
حتى تدخلها بل رفعتها على ان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان
في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على
الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع
فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب
نحو سيري بعض السير حتى ادخلها لعدم الفضلة فسيري مبتدأ وحتى ادخلها خبره ولو رفع
الفعل لصار المبتدأ بلا خبر وكذلك يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت
كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يعد الظرف وهو امس خبرا لكان بل قدرته متعلقا بنفس
السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلق بمستقر محذوف على
انه خبر لكان ونحوه كان ما بعد حتى حال مثبت فعلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا
به صلاحيته جعل الفاء موضع حتى واليه اشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وا نصب
المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما
مسبوقين بنفي او طلب محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين واراد
بالفاء ان تكون مفهوم معه والنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي
فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو زيد ليس حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير
آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض
والتمني والاستفهام فمتى اجتمعت مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال
الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب

في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾ ومثال
الواو بعده قوله وهو أبو الأسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت
عظيم ونسبه صاحب اللغة للأخطل ونقضه النحاس بأن يجوز النصب نحو لا تضرب الا عمرا أو يغضب
فيه في بعض الربع قاله في شرح الشذور ونقله المسيوبه ومثال الفاء بعد الامر قوله
وهو أبو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق
بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو الأعشى أو الحطيئة
فقلت ادعي وادعو ان أندى لصوت أن ينادي داعيان
وينسب لربيعة ابن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار ابن شيبان النمري فيما
زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو ان أندى لصوت أن ينادي داعيان فادعو منصوب بأن
مضمرة وجوبا بعد الواو والياء فعل من المبدإ بمعنى وهي بعد الصوت ولصوت بكسر اللام
متعلق به وأن ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى
فقلت له ينبغي أن يجمع دعائي ودعاءك فان ارفع صوت وابعده دعاء داعيين بها وقد
اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ﴿ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين﴾ الآية
فالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من
شيء فتطردهم فتكون من الظالمين فان فتطردهم جواب النفي وهو ما عليهم من حسابهم من شيء
وتكون جواب النهي وهو لا تطرد الذين على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فلابد مع ما
يقال ان هذه الآية كما هي فإن فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب او النفي والجواب
لا يكون له جوابان كما لو عليه الثمانة ومثال الفاء بعد الدعاء
قوله رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التمني قوله هلا تنعت إليه فيغفر له
وهو والعرض متقاربان فيجمعهما التنبيه مع الفعل لا أن في التمني زيادة تأكيد وحث
وفي العرض لين ورفق وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لبانتي فارجو أن تقضى فترد
بعض الروح للجسد وشرط الاستفهام الا يكون عن الفعل عرفه ومرتبه فيجاوزه وان
القرر

الضرب اذ ارفع فيقدر لسبك مصدر مستقبل منه والترجي فاقول في شرح التسهيل ويسمع نصب
الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر في التمثيل
عليها وقال ابو حيان والاحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي الا يقدم على ذلك
الا بسماع اهـ واحترز الناظم بتقييد النفي بالكلف عن غير من النفي التالي تقديرا للهمزة وهو من
النفي المتعلق بنفي آخر ومن النفي المنتقض بالا وقال اول فوائد الا تاتينا فتحدثنا بالرفع ان لم
ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانه
لك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك تجيء بها لتحمله
على الاقرار بالامر كان تقول اضربت زيدا وكانك تعرفه ان يعترف بامر قد تقرر عنده والمراد انه تقرر
اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله اهـ وفي المغني ان التقدير واحسنت اليك على حد قوله الم نشرح لك
عنده اي انه كان عنده لان نفي النفي اثبات لا يجوز تعليلا بل العلة دخول الاستفهام على
النفي قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي لا بالنفي
اهـ وقيد بعضهم ان الاستفهام التقريري يقتضي ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم
تحقق النفي وما ورد منه منصوبا فمراعاة لصورة النفي وان كان تقريرا وكانه جواب الاستفهام
والثاني نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تاتينا الا وتحدثنا فلا يصح فيها الا الرفع فلان
وجه رفع الفعل بعد ما تزال ان ما تزال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما
الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تاتينا فتحدثنا اربعة اوجه احدها ان تقدر الفاء مجردة للعطف
لعطف الفعل على ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع
والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تاتينا فما تحدثنا فهو شريكه في النفي الداخل عليه
الثاني ان تقدر الفاء مجردة للسببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستانفا ومعنى الاستئناف ان تقدر
بعدها مبتدا محذوفا فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم وفي نحو ما تاتينا فانا احدثك
لكنك لا تاتيني وذلك اذا كنت كذا لا تاتينا وفي الفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي ان النفي الذي
قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه ينصب النفي فيه الى ما قبل الفاء خاصة الثالث

ان تقدر الفاء ويعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يفيد النفي منصبا
على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد ينتفي ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف
يكون منك اكرام قال الخامل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز بقيد الفا بالسببية ز
تقييد بالواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل اذ لا يشترط بالسببية ولا معية
ومن الاستئنافيتين بالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها العاطفة
فيعتذرون يعتذرون على فعل يؤذن فهو شريكه له في نفيه وفي النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم
فيعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع قال المعنى لو اذن لهم لاعتذروا مثل لا يقضى عليهم
فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤوس الآي قاله الفراء قال ابن عصفور جاز الاذن والاعتذار منفيا
بالقصد وانتفاء الموت لازم من انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع
القضاء عليهم لماتوا وليس الاذن سببا للاعتذار والفاء الاستئنافية نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة
الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدا محذوف
اي فهو ينطق ولا يصح اقترانهما بالفاء فانها فيه للاستئناف لا للعطف ولا للسببية اذ العطف
يقتضي الجزم فيما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسأل والسببية تقتضي النصب لما في كونه في
جواب الاستفهام وفيه في اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن
فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاء هذا النصب هو على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق
ان الفاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا
ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى الربع المنزل قال الفراء بفتح القاف ومد الفقر والمقفر الخالي
الذي لا انيس فيه قال والبيداء القفر الذي يبيد من يسلك فيه اي يهلكه قال السملق بفتح السين المهملة
القاع الاملس المستوي وتقول مع الواو ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف اذا نويت
مع الاول عطفا وابتغيت له الثاني وكانك قلت لا تاكل السمك ولك ان تشرب اللبن فان قدرت النهي على الجمع
بينهما نصبت على ارادة المعية كانك قلت لا تاكل السمك مع شرب اللبن او قدرت النهي عن كل منهما على حدته
جزمت على العطف لانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن قال الفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه

الفرا

في النصب

في النصب من جعلها مصدرا سواء كان الفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي اللزوم
من عطف الفعل على الفعل و**إذا اسقطت الفاء** من المضارع الواقع **بعد الطلب** المحض **وقصد** بالفعل الذي سقطت منه
الفاء **معنى الجزاء** للطلب السابق عليه **جزم الفعل** والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما
أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط (ف) اختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه **جوابا لشرط مقدر** فيكون الجزم
عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط **للجواب للطلب** المتقدم فيكون بتفسير الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والفارسي
في آخر قوليه فقال الخليل وسيبويه إن الجازم الطلب **لتضمنه معنى** حرف **الشرط** كما أن أسماء الشرط إنما جزمت
لذلك **وقال الفارسي** والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك ضربا
زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه **خلافا للزاعم ذلك** ومذهب الجمهور أرجح لأن الحذف والتعويض أن التعويض في الأسماء
خلاف الأصل لأن التضمين تغيير معنى الأصل ولأنه ككل حذف وأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط
وهو الأربع في ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله على فعل مع أن حرف مصدري وذلك **نحو**
تعالوا أتل فقدم الطلب وهو تعالوا وأتى بالمضارع المجرد من الفاء وهو أتل فقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر
والتقدير تعالوا إن تأتوا أتل عليكم والتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو (ف) فلو
لم يقصد الجزاء بقي الجملة مستأنفة أو أنه مرفوع بالنعت أو السببية **نحو** خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم
مرفوع بالنعت أو السببية وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لأنه ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة
تطهرهم أي إنما أريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع
في القياس وغيابي **نحو** ... ولا ... فإنه قد رفع وأعلم أنه بموضع نحو **فقد**
لو لم يأتوا بالجزاء كما قرره من جزم وقس على ذلك بقية أنواع الطلب (ف) إلى ذلك أشار الناظم بقوله ⁕ وبعد غير النفي
جزما اعتمد ⁕ إن تسقط الفا والجزاء قد قصد (ف) أما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا
تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاجي والكوفيين والسماع معهم والقياس أن الجزم فيه على السببية ولا يكون
انتفاء الإتيان سببا للتحدث **وشرط جزم** عند الكسائي من النحويين **بعد النهي صحة وضع إن** لا **في موضع**
وهو أن تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم
⁕ وشرط جزم بعد نهي أن تضع ⁕ إن قبل لا دون تخالف يقع ⁕ أنك تضع إن قبل لا النافية في النهي.

وشرط ذلك على ذلك الشرط الصحيح بحيث تم معنى الكلام المعلقة أي من أجل هذا الشرط جاز لا تدن من الأسد تسلم بالجزم
لصحة قولك إن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في نحو لا تدن من الأسد
يأكلك لعدم صحة قولك إن لا تدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه
ولعدم الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأما قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه
الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذينا بريح الثوم بالجزم في يؤذنا فعلى الإبدال من يقرب بدل اشتمال لا على
الجواب للنهي لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي في
فعل النهي والكوفيون فالصحة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك
بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف
يصبك سهم وفي رواية لا تطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب
البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف
أو تطاول ويضرب مدغم وبرد القياس بطل ما تمسكوا به فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم وألحق الكسائي
في جواز النصب بالأمر بالفعل ما دل على معناه أي الأمر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا نحو
نزال فنكرمك وصه فنحدثك ونقل ابن جني وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما مما فيه حروف الفعل
ومعناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه أو ما دل على الأمر من خبر مثبت نحو حسبك
الحديث فينام الناس بنصب ينام عند الكسائي فالفاء في حسبك مبتدأ والحديث خبره والجملة مستفهمة بمعنى الكف
وغير الوجه نحو دون الكف لأن المسموع حسبك ينام الناس وفي الخلاف في إعرابه فقيل مبتدأ
وخبره محذوف أي حسبك السكوت فهو لا يخبر عنه وقال ابن طاهر أنه مبتدأ لا خبر له لأنه في معنى ما
لا يخبر عنه وقد منع الجمهور النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لأن النصب إنما هو بإضمار أن والفاء
عاطفة على مصدر معمولها ونزال وحسبك ونحوهما لا يدلان على مصدر لأنهما غير مشتقة ولا خلاف في جواز
الجزم بعد هذا أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت إذا أسقط الفا لعدم ... وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الإطنابة الأنصاري
وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي بجزم تحمدي بجواب اسم الفعل وهو مكانك فإنه بمعنى

اثبت

اتقيت ش وقوله مبتدأ او خبره مكانك تحمدي على قوله الا الله ش جشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت و
جاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان ومن قولهم اي العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي
يثبه لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين لفظا فهما مستقبلان المراد بهما الطلب اي ليتق وليفعل فلذلك جزم
في جوابهما والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص
عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب ش والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ش ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتاولوا قراءة النصب
بان لعل معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو لازم للتمني ش وايضا فان
سماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين **فصل** وينصب الفعل
بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مصدرة اضراد عاد احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص
ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناظم وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا نحو
وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاللام في لنسلم والمنصوبة في لان وما ذكره المو
لف من ان الناصب هو ان هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار
ان بعدها توكيدا ش وقال ثعلب الناصب اللام لما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة ش وقال ابن كيسان
والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان تكون هي ولا تتعين ان لذلك ش ودليل صحة اضمار
ان بعدها ينحصر قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ش ودخل تحت قوله
اللام لام العاقبة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ش ولام التوكيد وهي الزائدة نحو
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكمه وتعليله
وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهار ان لئلا يتوالى المثلان وهو لام كي ولام الامر من غير
ادغام وهو ركيك في اللفظ ش والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان ناصبة نحو
لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لا النافية لفظا ومثال جميعها لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام النون في
لا المؤكدة ش والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات ش وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ش ووجوب الاظهار وذلك
اذا اقترن الفعل بلا ش وجواز الامران وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد ش الاحرف الاربعة الباقية
من الاحرف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفا وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل

وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين ابن حمامة ، ولولا رجال من رزام اعزة ، وآل سبيع او اسوءك
علقما ، فاسوءك معطوف على رجال في لولا رجال مبتدا تخصص بالصفة ورزام واعزة صفة اخرى والخبر محذوف اي
في الشأن والسوءك حينئذ نصب بتقدير ان بعد ووقوع علقما منادى مرخم ... علقما وليس هنا تأويل الفعل
وزاح حي من المغيرة والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب **او يرسل رسولا في قراءة غير**
نافع بالنصب باضمار ان بعد او في التقدير او ان يرسل في تأويل مصدر منصوب **عطفا على وحيا** والتقدير الا وحيا
او ارسالا ، ووحيا مصدر ليس في تأويل الفعل **وقوله** وهو للشيخ المسمى ميسون الكلابية زوجة معاوية ابن سفيان رضي
الله عنه وام ابنه يزيد **ولبس عباءة وتقر عيني** احب الي من لبس الشفوف ، فتقر منصوب بان مضمرة جوازا
والجملة والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس في التقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة
على فعل ... لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف ، في بعض النسخ بالام ، وهو تحريف نبه عليه
الموضح في شرحه ... **وقوله لولا توقع معتر فارضيه** ما كنت اوثر اترابا على ترب ، فارضيه منصوب
بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وارضي في تأويل مصدر معطوف على توقع في التقدير لولا توقع معتر فارضاؤه اياه
وتوقع ليس في تأويل في المعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق ... المعروف في الاتراب جمع ترب بكسر التاء
والمثناة فوق وسكون الراء في ترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في السن في المعنى لولا توقع
من يعرض عن بعض المعروف وارضاؤه لما ... في السن على المساواة ... في السن **وقوله** وهو
انس ابن مدركة الخثعمي **اني وقتلي سليكا ثم اعقله** كالثور يضرب لما عافت البقر ، فاعقله فعل مضارع
عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله في تأويل مصدر معطوف على قتلي في التقدير وقتلي سليكا
ثم عقلي اياه ، وقتلي ليس في تأويل الفعل في سليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي والثور خبر في المراد بالثور
ذكر البقر لان البقرة تتبعه فاذا عافت الماء ... ليضرب ليرد الماء ... في قيل المراد بالثور ثور الطحلب
وهو الذي يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليصفو عن الماء فيشرب به والمناسب للتشبيه
الاول لان المتكلم من وقوع الفعل به لغيره في احترز الموضح بقوله ليس في تأويل الفعل عن الاسم الواقع
صلة لال ... فانه في تأويل الفعل **نحو الطاير فيغضب زيد الذباب بالرفع** في التعقيب **وجوبا لان ال** وهو
كاين **في تأويل الفعل** لان الداخلة عليه ال موصول موضوع للابتداء في نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها في صورة
الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على جملة ال ... بالعائد ... والذباب خبر المبتدا او مفعول الفعل

على الا

على الاول لان اسم هذا في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد الذباب فيتحصل من كلامه اولا
واخرا ان الفاء والواو في التمييز حالة يجب فيه اضمار ان بعدهما وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء سببية والواو
للمعية بعد نفي او طلب محضين وحتى وال او لام ويجوز اذا عطفت على اسم خالص من التاويل بالفعل وان لم يتقدمها شي
في الجواز دون الوجوب وفي الحلق في النفي الا كما مثال وان على اسم خالص فعلا عطفا انصبه ان ثابتا او منحذفا
ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان في
الخمسة المذكورة في جوازه الا شذوذا وهو في ذلك على قسمين تارة تكون في الكلام مثلها فيستحسن حذفها وتارة
لا تكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فيحتمل تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من
تسمع ذكرها في ان تراه قاله الشيخ في شرح الشذور وفي قول طرفة الا ايها ذا الزاجري احضر الوغى
وان اشهد اللذات هل انت مخلدي فنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد وفي الثاني قول عامر الطفيل
ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله بالنصب وقول اخر خذ اللص قبل يأخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف
بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب بعد حذف ان فيهما وليس بعدهما ما
يحسن حذفها والجميع شاذ وفي ما اليه اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى
وفيه اشارة الى انه لا يقاس عليه وقد ذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وفي كلام الاخفش
حذفها ان قياسا ولكن يشترط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وقد ذهب بعض
المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت فصل وجازم الفعل نوعان
جازم لفعل واحد وهو اربعة احرف احدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا
او التماسا نحو لا تفعل في النهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعل المتكلم
المبدو بالهمزة والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا
حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار قلا لاهية واعرف مجزوم بها وهو مؤكد بالنون الخفيفة مسند الى
ضمير المتكلم وهذا النوع من اغرب فيه المسبب مقام السبب اي لا يكون بحضرتي فاعرفه والربرب براءين مهملتين
وبائين موحدتين القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء من الحور بالتحريك وهو شدة
بياض العين في شدة سوادها والمدامع جمع مدمع بفتحتين واراد به العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق المحل
وارادة الحال ومردفات حال من ربرب بالموصوف بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب الشي اخره والاكوار جمع

كون نقص الكلام وهو الرحل ... وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق **إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا**
ما دام فيها الجراضم قيل الهاء الهبة أو دعاية كما في المغني وتعد المجزوم فيها وهو مسند إلى المتكلم المعظم نفسه وهو على
التوبيخ لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز تنزيلا له منزلة الأجنبي ق ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح
الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام ق والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الأكول
الواسع البطن وعنى به معاوية رضي الله عنه **ويكثر** جزمهما فعل المتكلم مبنيين للمفعول **نحو لا أخرج ولا أخرج**
فلأن المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم ق والأصل لا يخرجني أحد ولا يخرجنا أحد فحذف
الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى المبدوء بالهمزة والنون لتتمكن من الإسناد
إلى ضمير المتكلم عدل إلى الفعل من الغيبة إلى المتكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول
هو بعينه ق وعبارة الشارح وتلحق فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تلحق فعل المتكلم تسوية
بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر
الكافية والتسهيل ليس إلا اللام الطلبية لام الأمر يدخل عليها الألف فإن تقدمت عليها الفاء والواو
لا النافية والجزم بعد هذا لام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهية اجتماع لامين خلافا للكسائي في الثاني
اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة من سعته أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا نحو ليقم
فإن الأمر من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي **وجزمها فعل المتكلم** المبدوء بالهمزة والمبدوء
بالنون حال كونهما **مبنيين للفاعل قليل** لأن المتكلم لا يأمر نفسه **نحو** قوله صلى الله عليه وسلم **قوموا فلأصل**
لكم أي لأجلكم واللام زائدة وقوله تعالى **ولنحمل خطاياكم** فأصل ونحمل مجزومان بلام الأمر وعلامة جزم الأول
حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون **وأقل منه جزمها بعد الفاعل المخاطب نحو** قوله تعالى **فبذلك فلتفرحوا**
بالتاء المثناة فوق في **قراءة** أبي وأنس وزيد **نحو** قوله صلى الله عليه وسلم **لتأخذوا مصافكم**
وقول الشاعر **لتقم أنت يا ابن خير قريش ❊ فتقضي حوائج المسلمين** ق وزعم الزجاج أنها لغة جيدة
والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها فعل المتكلم **والأكثر الاستغناء عن هذا**
وهو جزم الفعل المخاطب **بفعل الأمر** نحو قوموا وصلوا ونحو ق وأصل لام الطلب السكون لأن الأصل عدم الحركة
لكن المانع منه أنه لا يكون في الابتداء ولا ابتداء بالساكن فتعذر وكسرت وقد تفتح عند سليم فإذا دخل
عليه الواو والفاء رجعت إلى السكون إلا في الثاني والثالث والرابع **ثم** مثل أخيتها **وتشترك في أمور**

في الحرفية والاختصاص بالمضارع **والنفي والجزم والقلب للمضي** وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فلم منها
حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه للماضي وحكى المبرد لا انه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا
لابن موسى ونسبه الى سيبويه **وتنفرد لم عن لما بمصاحبة** أدات **الشرط نحو وإن لم تفعل فما بلغت رسالته** ولا يجوز
ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبتا فتقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فيحول
بين النفي والاثبات واعلم لا تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي
احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال **وتنفرد ايضا لم بجواز انقطاع نفي منفيها** نحو هل اتى على الانسان
حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر
تبعا لابن مالك ق وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل اتى على الانسان حين من الدهر والمنفي انما هو
باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمان الحال **ومن ثم** اي
ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه **جاز ان يقال لم يكن** الانسان شيئا مذكورا **ثم كان وامتنع في لما** ان
يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان
ذلك النفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار
النفي في الحال قاله الدماميني **وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما** اي
اي **ولما ادخلها** وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد **واما قوله** وهو
ابراهيم بن علي بن هرمة **احفظ وديعتك التي استودعتها** يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي
وان لم تصل **فضرورة** والاعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة
التباعد **وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته** اي ثبوت منفيها **نحو لما يذوقوا عذاب** اي الى الان ما ذاقوه
وسيذوقونه **ولما يدخل الايمان في قلوبكم** اي الى الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك
ق العلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو يفيد التوقع في نفي ما فيه وانما النفي فعل لا دلالة فيه على التوقع والتوقع
في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بعد كذلك ومن غير الغالب قوله فقد ابليس ولما يبعثه الندم **ومن ثم**
اي من اجل ان لما يغلب عليها التوقع **امتنع** ان يقال **لما يجتمع الضدان** لاستحالة اجتماعهما وتوقع
المستحيل محال وقد تتعارض ان المصدرية ولم في الجزم بها وتنصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع

حيث تقع بعد هذا الفعل كقوله لم يرجون بالجار ومن ثم قال الفراء اصلها لا حذفت الالف منها كما قال في لن اصلها
لا فابدلت الالف نونا قاله السهيلي والاقوى قول الجمهور انهما مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين
وهو احدى عشرة كلمة وهي بالنظر الى الاختلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف بالاتفاق وهو إنْ بكسر
الهمزة وسكون النون وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو إذما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية
فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وانها في المعنى
والمثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما قلنا الاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير
قد تحقق بدليل انها كانت للماضي وصارت للمستقبل فدل على انها قد نزع منها ذلك المعنى البتة فاعترض
بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال فاذا
دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على اصلها واسم بالاتفاق وهو من يعم العالم وما ومتى
واي واين وايان وانى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير
عليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية قال وزعم السهيلي وابن يسعون فيما نقله عنهما انها حرف و
هذه الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو إنْ وإذما
نحو ان تقم اقم واذ ما تقم اقم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من
نحو من يعمل سوءا يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما
نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن
معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تامن غيرنا الخامس
ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة اين وانى وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت
ونحو انى تاتيها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا السادس ما هو متردد
بين انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في ايهم يقم اقم معه من باب من وفي
اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب
اين وهذه الكلمة كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمى ثانيهما
جوابا لانه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط قال في

ذلك

ذلك انشاد الشاعر لقوله عقيل بن علفة بشرط لكانه ماء يبلغ الجزاء وجوابا او نحاة ق لبعضهم من قوله وجازم لفعلين
ان الشرط جازمة لفعلين معا وهو مذهب المحققين من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي ق اعترض بان
الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين فانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا وعمله كذلك وذهبنا ق واجيب بالفرق
بان الجازم لما كان لمعنى حكم من اخر عمل بخلاف الجار وبان تعدد العامل عمله من غير اختلاف لمعمولي
كثيرة وافاعيل الظن ق وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتداء
والخبر مرفوع بالمبتدا ونسبه الى الاخفش واختاره في التسهيل ق وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال
الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش ق وقيل الاداة والشرط كلاهما
جزم الجواب كما عمل المبتدا والابتداء كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ق رد بان العامل
في المركب لا يعمل في احد جزئيه وبقي الاخر وعمل الشرط قد عهد وبان العامل المركب لا يعمل بين جزئيه و
قد جاء الفعل نحو وان احد من المشركين استجارك ق واجيب بان عمل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر
له ق وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ق ورد بانه قد يكون بينهما معمولات
فاصلة فلا جوار ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان
تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا
نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ق وفي الخلاصة قال ابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد في
العمل على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قولك ان تأتيني اتيتك قال المصنف في
شرح الكافية ما ورد به التنزيل من ذلك فاذا اعمل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان عكسه مضارعا
فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ق ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله صلى
الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان نشأ ننزل عليهم من
السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا
لان تابع الجواب جواب ورد الناظم في شرح التسهيل بهذين الحديثين والآية ونحو هذا من الاكثرين اذ خصوا
هذا النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة لفظا في الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل
ثم قطعناه عنه وهو غير جائز والاكثرون يجيبون عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فلا يصح في الدليل

وعن الآية فانه يغتفر في التلاوة ما لا يغتفر في الشعر فيحمل من قول الناظم ماضيا او مضارعا غير مجزوم فعلهما او محا
لعين فتتسع صور ان الشرطية لانها ثلاثة احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مقرونا
بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعة منها ثمان في جواز الاختيار اتفاقا وواحدة
مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الآية والحديث ورفع الجواب
المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم قويا كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان :
وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد
ماض رفعك الجزا حسن والذي حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا
مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المحتاج الحال وليس المراد به الصديق
والمسئلة مصدر سأل يقال سأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وهي بالمعجمة
اي الجوع والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو
مبتدأ حذف خبره اي لا غائب مالي ولا عندي حرمان في احد الا عمله لانه وقوله يا اقرع برفع اقرع لانه
بجزم لا عمل للاداة فيه لكونه ماضيا ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد
مضارع وهن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من يأتها لا يضيرها
برفع يضيرها وعليه قراءة طلحة ابن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه
ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وخرجه سيبويه على نية
التقديم والتأخير واضمار الفاء والاول عنده اولى ان تقدم في الشرط ما يطلب الجواب من جهة المذكور كقوله
ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يطلع بتقدير الفاء فيهما لانه ما احل محلا يجوز ان يكون له لا يسوغ فيه غيره
وهذه التخريجات ضعيفة لان التقديم والتأخير خرج الى جواب ادعوى حذفه وجعل المذكور دليله
خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الغرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة فصل
يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس
واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين اني كنت قلته الثاني الا يكون طلبا
فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم الثالث الا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع

ان لا يكون

ان لا يكون معمولا لا جرى تقعيس فيما يجوز ان يسبق عليه قال الخامس ان لا يكون معمولا لما بعدها فيما لا يجوز ان قد عام وما ان
قد تقدم قال السادس ان لا يكون معمولا لا جرى بعد خبرها ولا فيما يجوز ان يتقدم اذا عرفت ذلك تقول كل
جواب يصلح جعله شرطا فان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا او
بلم فالقرينة خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى المضارع على حاله ويرتفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت
ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالفاء مقدرة للجملة الاسمية قال التقدير
فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا فحلوله محل الشرط فان الفاء تجب فيه لتربطه بالشرط قد
لان الجزم اعلاما بالربط مفقود وليس على تقدير الفعل وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية
ولتناسب معنى الجزاء معنى وذلك من حيث انها للتعقيب فلما حصل لها ان اعتوا يتعقب على الشرط كذلك و
الممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فجملة مبتدأ او قدير
خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت
قد مر جوابها ان عملها في الظرف وعدم ما جره من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية
نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وفسر الطلبية بجميع انواع الطلب من التمني والدعاء والنهي والاستفهام
والعرض والتحضيض والتمني والترجي فالجملة لا متلبستها قال الذي يسأل فالمثال الواحد ما لا يتاله العين
تشاهد قال وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية بان واحد وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي
ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من بينها استفهام
فيه وهو مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له او بيان قال ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والمعنى يدل
والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماض في المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قال الشرح
الشيء وقال الشاطبي هو مع اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا
فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك او مقرون بقد نحو قالوا ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او تنفيس
له وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او لن نحو وما تفعلوا من
خير فلن تكفروه او ما نحو فان توليتم فما سألتكم من اجر او نحو ان لم قال اتصال الفاء تدل على امتناع
الجملة من ان تقع شرطا ولذا انها لو لم تقترن بها لم يحصل ثلاثة انواع الجملة الاسمية و انما

الجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد قال الشيخ في ثلاثة انواع ايضا ولم يات الناظم بالثالثة في الثالث
ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفاء في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم
لابي ابن كعب في اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة
كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنهما من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله
مثلان * اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا قال وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن
يشكره ويرد بالحديث المتقدم ويمه قوله ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلفى على طول السلامة نادما
اراد فسيلفى بالفاء ويستوحد من الغي بمعنى وجد قال الناظم بالفاء اشار الناظم بقوله واحق بها حتما
جوابا لو جعل شرطها لان او غيرهما لم ينجعل وبجوار ان تغني اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها تشبه
الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما قبلها فقامت مقامها او كانت الادات الجازمة
ان لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت الادات غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان في كونها
ام باب الشرط غير الجازمة والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير معمولة لناسخ التو
كيدة نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة يقنطون جواب ان والرابط اذا
الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فجملة تخرجون جواب اذا الشرطية مقرونة
باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية توكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة
مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة كان
سديدا انتهى قال خلف الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف الفا اذا الفجائية فصل
واذا انتفت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك جزمه
بالعطف على الجواب اذا لا يكون الا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ولك رفعه على الاستئناف
ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق فهو شبيه بالواقع بعد الواقع بعد الاستفهام
وهو قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على الاستئناف وباقيهم بالجزم عطفا على
يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء وقرا بعض

اي بالرفع

اي بالرفع والنصب والجزم في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ونذرهم في طغيانهم بالرفع على الاستئناف وبه قرأ
ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة
مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولا اعرف من قرأ به واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او الواو بين
الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب
بان مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو والى ذلك اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا
وامتنع الرفع اذ لا يصلح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تأتني فتحدثني
او تحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به كقوله
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به
قال العيني بالظاء المعجمة من قولهم ظلمه اخاه اذا نقصه وبوبه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه
نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسألة التوسط اشد منه في مسألة
التاخير لان العطف فيها على فعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوهما
قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجازوا اجراء ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تأتني ثم تحدثني اكرمك
بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة ابن سليمان
وابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما لندورها فصل
يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاحوص يعاتب
مطرا وكان مطر دميم الخلقة وعنده امرأة جميلة فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفرقك الحسام
فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه والتقدير والا تطلقها يعل وقد يحذف الاداة مع ان والا
مقترنة به وقد يحذفان معا وقد اجتمعا في ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه
ومن لا فلا تعبأ به اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نوع اجراء والثاني نحو وان امرأة
خافت فحذف الشرط مع اقترانه بلا النافية والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر
ولم ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة

أي تبتغي

بكسر المثلثة الفوقية والصاد بكسر المهملة ما يؤتى به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من
جواب شرطه ماض نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الآية وتمامها في الارض او سلما
في السماء فتأتيهم بآية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير واجعل الشرط
الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية
او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول
النمر ابن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه اينما اي اينما يذهب تصادفه وقد اجتمع
حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن
الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب
ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يجعل جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله جل ارفع
ان لم ... واما لكونه مضارعا مرفوعا على الراجح نحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا
لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان الادوات الشرطية لها صدر الكلام
فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل الثاني للادات ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف
الجواب ولان المتقدم لا يصلح لكونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية
المجزوم فعلها بلم المقرونة بالفاء فلان جواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما مع المضارع
فلانه لا يجزم جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا
عن الاول بان الفا انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف من الفعل ... التقدير وعن
الثاني بان الفا قد تدخل على المنفي بلم اجاز الزمخشري في تقتلوهم الآية ان يكون التقدير ان ...
ثم تقاتلوهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل معرا وجميع ذلك
ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم جاء بالتعليق فهو
كالتخصيص بعد التعميم خلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعقب بشرط في كلامه
فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والحذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه اشار الناظم بقوله والشرط يغني

عن جواب

عن جوابه فيقدم ثم العكس في بابه اي المضارع او كان الدال على جواب الشرط ما تأخر من جواب قسم
سابق عليه اي على الشرط وعلى ذلك قوله تعالى لئن اجتمعت الانس والجن الاية وتمامها على ان ياتوا بمثل هذا
القرءان لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط والذي يدل على تقدم القسم اللام
التي لانها موطئة للقسم قبلها وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم كما يجب الاستغناء بجواب
الشرط عن جواب قسم تأخر نحو ان تقم والله اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط
وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لدلالة
اغناء المتقدم قال وذلك اشار الناظم بقوله واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم
هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر وان تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن
مالك في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا
حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لا يقومن والارجح مع
مراعاة الشرط تقدم او تأخر لما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب
ق للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق
لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط
مع تأخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا له اي لابن مالك
في قوله في الخلاصة وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفراء في اجازته ذلك واستدلا
ما استدل به وهو قول الشاعر لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب
حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتام صغرى شماليا محمول عند البصريين على الضرورة او اللام في
لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان لامرأة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا
او وجوبا اشترط في غير ضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله
ان تقم لا قومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء اجازه تبعية الكوفيين قياسا
ثم احترز بقوله في غير الضرورة عما في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان
بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم اذا دخل الشرط على شرط عبارة

يكون بعطف وبلا يكون بعجزه بأن كان يعطف في هلوع إن يمسكه أن أحد أبى ولعلها المسغبة وفعل غيره بقال
إن كان العطف جاء أو فاعلا أحد لبهما لأن الواو للجمع نحو إن تأتيني وأحسن إليك أحسن إليك وإن كان العطف
بأو فالجواب لأحدهما لا لهما أو لأحد الشيئين نحو إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها وإن كان
العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأول وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما في
الشرط الثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم فتقيد الجواب أن تستغيثوا بنا أن تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للأول على
معنى إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا وإن دخل الاستفهام على الشرط وعلى يونس أن الجواب للا
ستفهام لتقدمه لا للشرط فيلزما على مسألة تقدم القسم على الشرط نحو أقام زيد يقوم فصل
في أوجه لو للو ثلاثة أوجه وبعضها يكون متنية أحدها أن تكون مصدرية فترادف أن المصدرية
في المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ودّ نحو ودوا لو تدهن
أي أن تدهن أو بعد يودّ نحو يود أحدهم لو يعمر أي التعمير ومن القليل قول قتيلة مصغر قتلة
بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الأسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين
قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد انصرافه من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما
منّ الفتى وهو المغيظ المحنق أي ما كان ضرك منك في سبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها لأنه
كان يقرأ أخبار الأعاجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة و
القياصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأبيات وهو
من جملة أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ثم قال لا يقتل
قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين
وفي القاموس الغيظ الغضب أشده أو سورته أوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من
أحنقه بالحاء المهملة إذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب إلى مصدريتها
الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الأكثرون إلى المنع ويقولون في نحو يود
أحدهم لو يعمر إنه شرطية وإن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف

سنة

نعة قال في المغني وَلا حاجة الى ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على يدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو
وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا اه وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعده
لو تقديره بود لو ثبت ان بينها اه ولو المصدرية اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع
خلص الى الاستقبال كما ان كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اي تعليق الجواب على
الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطية الا انها لا تجزم على الاصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى
ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدا صوتي وان كنت رمة
لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وعليه تقع بشرطه ولظل جوابه قـ الاصداء جمع صدى بالقصر وهو الذي
يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها قـ الصدى ايضا ذكر البوم قـ الرمس القبر وترابه والاول هو الظاهر من
والثاني من الصحاح قـ السبسب بمهملتين موحدتين المفازة قـ الرمة بكسر الراء العظام البالية
قـ يهش [illegible] من هششت بكسر العين فان في الصحاح هششت بفلان بالكسر اهش هشاشة
اذا ارتحت له اه قـ والطرب خفة لسرور او لحزن لصوت متعلق بيهش ويتعلق بيطرب محذوف مماثل المتعلق
بيهش قـ التقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له واذا كانت لو للتعليق في المستقبل وليها فعل
ماض لفظا او وليها الفعل المستقبل معنى كما ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا
خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا او التقدير بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه
اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني والمرادي [illegible] تقدم عن المغرب وتبعه ابن الناظم
ولو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع
ان قاله ابن الناظم وعندي ان الحكم لا يكون الا في الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين
لو تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي اه قـ رد عليه المرادي في الجنى بآيات ومثال
وشواهد فليطلب منه او قلما لها مضارعا مخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا
خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان الشرطية كذلك الوجه الثالث ان تكون للتعليق اي تعليق
الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو غالب اقسام لو واليه اشار الناظم بقوله انه

لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قيل به، فتجيء مع الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها
الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها. الثاني تقييد الشرطية بالزمان و
بهذا الوجه وما ذكرناه فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط
بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان في المستقبل سابق على الزمان الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني
غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ تقول لو جئتني امس اكرمتك. وفي الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف
قال الفخر الرازي الحق قول الزجاج ان الاسبق هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا
الامر الثالث الامتناع. وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها
انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين ذهب انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب. الثاني
انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهو ما في المغني. الثالث انها تقتضي امتناع
شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها ثم ان لم يكن لجوابها
سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه نحو الملازمة له شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله في بلعم
ابن باعوراء ولو شئنا لرفعناه بها على ان دائرة الترتيب مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منتفية
ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منتفيا اذ المسبب لا يوجد الا بسببه وقد انتفت فيكون
منتفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب
كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي. والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
فطلوع الشمس سبب لطلوع النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار
ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منتفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء
المسبب لما بينهما من التلازم العقلي. والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة
للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد
بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لان الاية
سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد صراحة فعلى ان معنى هذا انتفاء التعدد لانتفاء الفساد

علاقتهما من التناسب العادي والا فلا لان الجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوا
بها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة بالفعل لكان الضوء موجودا فانه لا يلزم من
انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فثبات الضوء مع طلوع الشمس
اولى ومنه الاثر المروي عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء
يجب انتفاء المعصية حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهي
طريقة العوام قلت والثاني الاجلال والاعظام وهي طريقة الخواص قلت والمراد ان صهيبا رضي الله عنه من قسم
الخواص قلت انه لو قدر خلوه عن الخوف لم تقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له قلت اعلم ان تدل لو على انتفاء الجواب
فها هنا الان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة ومفهوم الشرط من اقسام مفهوم المخا
لفة وقسم مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا لحكم المذكور اثباتا او نفيا ومفهوم
الموافقة بان يكون المسكوت عنه قلت وفي هذا الاثر مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه
اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى قلت اذا تقرر هذا فان المفهومان قدم مفهوم
الموافقة قلت ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم قلت واما [illegible] الوارد ما
قد رواه ابو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان
لا يخاف الله ما عصاه قلت وتارة يكون بالمساواة كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي
في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه السلام ممتنع من جهتين
كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاعة فهما مستويان في المنع قلت وتارة يكون حالا دون حال كقوله
لا عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها ممتنع من وجهين اخوة
الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع دون حرمة النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي وان وليها مضا
رع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرف الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم لو اطاعكم لعنتم قلت وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتفى
على الشرطية تعالى والي في الاختصاص بالفعل لانه ويجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف
وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره

عن ابا وال كقول عمر لابي عبيدة رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو المتلمس الضبعي أخلاي لو
غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل بفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم
غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتب وقولهم
في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب
اللطمة انها امرته ان يفصد لها ناقة لياكل منها فصد لها فنحرها فقيل له في ذلك فقال
هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير
والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات سوار الحرة لان الامة عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره
لهان علي ذلك وقولك لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع
كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فحلقي اسم هو في الظاهر مبتدا وشرق خبره
قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق
خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وخرجه غيره على اضمار
كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان يليها كثيرا ان المشددة الموصلة
ومعمولاها نحو ولو انهم صبروا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين
مبتدا ثم قيل لا خبر له لاشتمال معمولها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر
مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل
اي ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم
والدال عليه ان فانها تعطي معنى الثبوت كما قال الجميع في ان الواقعة بعد ما الموصولة في
قولهم لا اكلمه ما ان في السماء نجما موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا اي لا اكلمه ما ثبت ان في السماء
نجما ورجح هذا لان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يجئ بعد لو غيرها من ادوات
الشرط الا مضمرا يفسره بعده الا كان والمعنى بلا بعد ان قاله ابو حيان وصرح بان ابن سعادة في ابيها اشار الى ما
بقوله لكي لو ان لبها قد تعتمون والخامسة ان من بين ساير ما بعد لو ان اسم مرفوع بالرفع بعد لو كالحقه
عنده بالنصب بعد لدن وجوابها لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي

مثبت

19

وبعد اما مثبت باقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا قال
ابن الطيب في باب الامالة هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتاخيره
عنه كما ان السين وسوف يدلان على التاخير اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة وبهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه
حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اي لوقته في المزن من عيون الابحر والعادة في تاخير جعله حطاما
تقدم جعله اجاجا لشدة العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقربت به الانتفاع فجعله حطاما
كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية اه واما منفي بلم فعكسه من مثبت في الامر بالعكس في
الاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا
ولكن لا خيار مع الليالي وقد دخل اللام على ما النافية وانه دخل اللام على ما في غير هذا تقدم في باب ان توجيه ذلك قيل
وقد تجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك
في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة جواب لو وان بين الماضي واللام تشابها من هذه الجهة فقال الزمخشري
وانما جعل جوابها جملة اسمية دالة على استقرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان
في بعض نسخ التسهيل في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري
او جواب لقسم مقدر صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم
وارتضاه في المغني فقال والاولى ان تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واشد القول بانها
لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية فيه تعسف اه وان لو في هذين الوجهين لها الامتناع ب
وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاحتمالات المتوجهة الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني
بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم براسها فلا تحتاج لجواب وقال بعضهم
هي لو الشرطية اشربت معنى التمني الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في
التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره
فصل اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط اي متضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف
تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول هو الشرط مجيء الفاء بعدها اه غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من
ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتديه ولو كانت زائدة

لعدم الاستغناء عمّا بعد الا الاستغناء منهما ولا عطفها الجملة مقيدة بتعيين انها فيه الجزاء وان اما المشترك ويدل على
المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى
الآيات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم نحو يا ايها
الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه
وفضل اي وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات
هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون الآية وقسيمه في المعنى قوله والراسخون
في العلم يقولون الآية فالوقف دونه وهو وقف تام يقف القارئ عنده الآية على قوله وما يعلم الا الله ويبتدئ بما
بعدها والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القرآن
ما استأثر الله بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره والامر من المخلوق الى … الا بتوفيق منه
سبحانه تعالى وفي هذا التقدير الذي قدره المصنف في هذه الآية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل
وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون
كلاما مستأنفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا
ابتدا بقوله يقولون آمنا به كان المراد به … فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله
وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله محال و
يكون حالا من الراسخين فقط حتى تختص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جائز لانه … المقا
عدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان
الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نعلمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف
بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة حالا من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة
ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العمدي ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو
المنقول … في الحواشي … والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يفيد الا اذا وقع تردد في شيء حتى
فيسبل الواحد … ذلك … على هذا التفصيل … واما غيره فحسبك الله … واما المعنى الثاني وهو التوكيد

فقل

قد ذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل توكيد اي زيادة توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت
توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب اه وزعم ذلك التو
كيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر اما بمهما يكن من شيء . قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفا
يدتين بيان كونه توكيدا وانه بمعنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وتقريره مهما يقدر من الموانع والحوادث
فانه لا يمنع زيد من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة اه وهي نائبة عن اداة شرط او جملة وهو ما حماه
قبلها وهي قائمة مقام مهما فتضمنها معنى الشرط ليس اما بمعنى مهما وتركيبهما لا انهما حرفا والحرف لا يصح ان
يكون بمعنى اسم وفعل فاندفع المراد ولهذا اي المذكور من النيابة فسرها سيبويه بمهما يكن من شيء . كما يوخذ من تفسير
سيبويه السابق قاله الرضي والحوادث شيء بشيء . وكلام سيبويه عام يراد به خاص وكانه لانه قال بعضهم مهما
يوجد شيء من موانع مقصد جوابها لم يوجد ثابت للمسند اليه فانك اذا انتفت الموانع والمراد مهم
سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يعلم فلذا ما اختار كلمة معين بل عبر بما يشمل جميع
ما يراد هنا وتلخصه انها تفيد ثلاثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق
لا محالة وهو لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما يقدر مانع من الانطلاق فانطلاقه واقع
ومن لازم ذلك الانطلاق واقع لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما وهذا لا يكاد يعثر عليه
الا مردفة بالحرف مثلها معطوفة عليها وقد علم امر هذا بدليل قوله اما العسل فانا شرابه واما
نحو فانه ذاهب حكاه سيبويه اه ولكون اما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد
فمنطلق فالمعنى ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط واقيم اما
مقام ذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة ولابد لها من فاء تالية لتاليها غير اما زيد فمنطلق فلا يصح
ان يقال اما فزيد منطلق فتحمل الفا بعد الجواب كما هو مع غير اما من ادوات الشرط ولكن خالف هذا
الا ان مع اما مع ان اصل فتجعله لكونه صورة معطوف بلا معطوف عليه وفصلوا بين اما والفا بجزء من الجواب
وهو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة الشرط
دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب بالجواب او مفسر نحو فاما اليتيم فلا
تقهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضربه والسا دس

ابه

ضرب نحو اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا
الا ان دخلت الفاء على قول قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفهما معه للاستغناء
عنهما بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فالتقدير فيقال لهم اكفرتم فحذف
القول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف الفاء في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما
القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو حيان هذا
البيت مما هجي به قديما بنو اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد
المعجمة الشق والناحية لا جمع عرضة بمعنى الطريق وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب
على الابل او في نادر نحو قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله
الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبر هذا والى حذف الفاء اشار
الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا فصل ويجيء لولا ولوما على ما
في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجملة
الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم
لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء وفيه رد على المالقي
حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض ثم يكون المرفوع بعد لولا مبتدا وهو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل
مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه العماني عن بعضهم وقيل مرفوع
بفعل محذوف وهو قول الكسائي ثم على القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا
وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا
كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره ثم في هذه الاية يحتمل ان يكون
كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن
الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ثم اعلم على الخلاف في المرفوع بعد لولا ما
لم يبعد مجيئه الوجه الثاني ان يدلا على التحضيض مهملة ومختصين واليه اشار الناظم بقوله
وبهما التحضيض مز فيختصان بالجملة الفعلية لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة

الفعلية

الفعلية حادث ومتجدد فيتعلق الظرف به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا أنزل علينا الملائكة
وقوله لوما تأتينا بالملائكة وقد مر بيانها في إفادة التحضيض والاختصاص بالأفعال هلا وألا وألا [illegible]
ونقله بدالا [illegible] والأولين تخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا ولا للتحضيض والأشهر منه [illegible] وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله هلا ألا ألا وأولينها الفعلا وأما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره فهلا كان هو
أي الشأن وقد يلي حروف التحضيض اسم معلق بفعل على حذفه كون الاسم معمولا للفعل ذلك الفعل إما مضمر
نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين أخبره أنه تزوج ثيبا هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا متعلق بفعل محذوف
أي فهلا تزوجت بكرا أو مظهرا مؤخرا عن حرف التحضيض نحو قوله تعالى ولولا إذ سمعتموه قلتم فلولا [illegible]
وفي النحو أنها هنا للتوبيخ وإذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مضمر بوقوعه بعد [illegible] سمعتموه مجرور بإضافة
إذ إليه أي فهلا قلتم إذ سمعتموه وإلى هذا أشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق أو بظا
هر مؤخر هذا باب الإخبار بالذي وفروعه اللذين واللتين والذين والتي واللاتي وبالألف واللام وكثير
ما يجاء بالإخبار بعد الاستفهام في تقوية الحكم أو تشريف السامع أو إجابة المتكلم أو إفادة ملكة في التصرف
في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في الصدر الأول باب السبك أي سبك النحو وهو تسمية قديمة وقد بالغ فيه
النحويون وفرعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وفي باب الصفات والتوابع وإلى
غير ذلك فيحصل للطالب بالامتحان به ملكة تقوي في التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون
للتدريب في الأحكام كما وضع التصريفيون مسائل التمرين الآتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا في القوا
عد التصريفية والكلام فيه في فصلين أحدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل
الأول في بيان حقيقته وهي أن تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه وأخذ ما بمعنى ذلك الاسم
ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي
أردت الإخبار عنه خبرا عن الموصول فإن الجملة صلة الموصول وبيان ذلك إذا قيل لك كيف تخبر عن زيد
المبتدأ من قولك زيد منطلق بالذي فمتعلق بتخبر فاعمد إلى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه أربعة أعمال
أحدها أن تبدأه بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق ذلك الموصول لزيد في إفراده وتذكيره وذلك الموصول

المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي في الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تؤخر زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله
خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه اي زيدا على انه خبر الذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان
زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالهو هو وهو الذي
مبتدا من حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدا يحتاج الى خبر والخبر هو منطلق مبتدا وخبر
على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذي والعائد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته
خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الان وهذه [illegible] الكلم ق والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي
خبر عن الذي مبتدا قبل استقر وما سواهما جعله صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين
بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر
السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه
وان الذي مخبر به فيجب تاويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي
اي تخبر عن المسمى بالاسم المخبر عنه في الاخبار بالذي فعبر عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي
كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضايع بالمعجمة [illegible]
ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه
مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها [illegible] انه على القلب وان عن بمعنى الباء ق [illegible] انه لما كان الخبر
هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه وان الذي المخبر عنه مخبر به [illegible]
[illegible] ق والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible]
[illegible] فتقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت
عن التاء من بلغت بالذي قلت الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما
بينهما صلة وعائده ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت عن
اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره
وما بينهما صلة وعائده ضمير التثنية المجرور بمن وان اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت
من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة عائده ضمير الجمع

المجرور بالى اذا اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدأ و رسالة
خبره وما بينهما صلة وعائد هذا الموصول مفعول بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون منفصلا منصوبا ويكون الفعل في
التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال فتقدم الضمير متصلا بالفعل لانه اذا
امكن الوصل لا يجوز العدول عنه الى الفصل الا في الضرورة وحينئذ اي اذا قدمته متصلا فيجوز لك حذفه واثباته
لانه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا جاز حذفه نحو وما
عملته ايديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر و
اجاز ابن ... المطابقة في الكلام فتقول في الاخبار عن تا المخاطبة الذي ضربت انت وبلغني اجازة ذلك
في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا يعرف ورد بانه يلزم ان تكون عائدة الخبر لا صلة المبتدأ وذلك فاسد والخبر في هذا
الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدأ الفصل
الثاني في شروط ما يخبر عنه يجب استعمالها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار ان كان بالذي او احد فروعه
من التأنيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتأخير فلا يجوز الاخبار
عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام
عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر
وفي ... ابن القابعة بل ايهم مبتدأ والذي خبره والاعرب قول ابن عصفور وان كان لا ... عند الجمهور امتنع مطلقا
وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن على القول
بان له صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من ازالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في
الاخبار عن الاسم الشرطي في قولك ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولك كم عبد
ملكته الذي اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن
ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر
وهو ان الضمير العائد لا يصح ... لا يتم معناه ولا يجمع عليه اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به
واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية

فلأن الضمير لا يخبر عنه بالفعل في التعجب وأما مسألة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة
صلة الموصول في التسهيل الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من ضربت
يخبر عنها مع أنها لا تتأخر لكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول في الخبر عن التاء من ضربت الذي ضرب
أنا فعوض هاهنا بين ضمير المنفصل منفصلا لكونه خبرا وبضمير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل
الشرط الثاني أن يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لأنك إذا قلت
في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد إياه ضاحك والذي ملكت تسعين إياها نعجة لكن نصب
الضمير في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لأن الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول
في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم وقوله قبول تأخير تعريف لما أخبر عنه هاهنا قد حتما
لم يذكره الناظم في التسهيل وهذا المعنى ذكره بلفظ غيره فقال منويا عنه بضمير قال شارحه أبو حيان
ومتابعه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسيد والمكودي له قوله منويا عنه بضمير [illegible] وأحمد الاسم الذي
تريد أن تخبر عنه في التسهيل احترز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز وأسماء العاملة
عمل الفعل من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهات وأسماء الأفعال
الشرط الثالث أن يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالأجنبي في محله وهو موقعه قبل
الإخبار كزيد من ضربت زيدا فإنه يصح أن يقع عمرا مثلا موقعه في تركيبه الأول فتقول ضربت عمرا على المعنى
في زيد ضربته فلا يصح أن يقع الأجنبي موقعها لفوات العائد إلى المبتدأ فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته
لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي كعمرو لكن ما ذكرنا وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه
لقلت الذي زيد ضربته هو بالضمير المنفصل هو وهو المتأخر في التركيب وهو الذي كان متصلا بالفعل قبل
الإخبار والضمير المتصل الآن وهو الهاء خلف من ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل فجعلته وأخرته
ثم هذا الضمير المنصوب المتصل وهو الهاء من ضربته إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول
وهو الذي بلا عائد وإن قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل لكونه عائدا إليهما إذ هو
ضمير مفرد على شيئين مختلفين هذا من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقد أجاب بأنا في هذا

الإخبار

الاخبار لان الخبر حينئذ زيادة فيه على المبتدا مبهم كقولك الذاهبة جاريته صاحبها هو الشرط الرابع ان
يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الحمد ونحو سبحان او حبذا او منذ لا تعمل لا يجوز الا الا
في الاخبار فيستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم اول الباب فلا يخبر عن الاسماء في قولك اكلت
السمكة حتى راسها فلا تقول الذي اكلت السمكة حتى راسها هو لان حتى لا تجر المضمر فقولك ما رايته مذ يوم
الجمعة فلا تقول اللذان ما رايته مذ هما او منذ هما يوما لان حتى ومذ ومنذ لا يجرون ضميرا قال
الشرح اشار الى ان من شروطه الاستغناء عنه باجنبي او بالضمير [redacted] ك ولذلك لا يجوز الاخبار عن
مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها
عن هذا اذا قيل سرا ابا زيد قومه من عمر الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقية لان الضمير
يخلفه زيد ولا يخلف ما عداه فتقول في الاخبار عن زيد الذي سرا اباه قومه من عمر الكريم زيد ولا تقول في الاخبار
عن الاب وحده الذي سرا اباه زيد قومه من عمر الكريم اب ولا عن قومه الذي سرا ابا زيد هو من عمر الكريم
قومه ولا عن عمر الذي سرا ابا زيد قومه منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سرا ابا زيد قومه من عمر هو الكريم
اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما قومه فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار
ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عن الكريم
فلان الضمير الحال محل عمر لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف
اليه معا فهو ابا زيد او عن العامل ومعموله معا فهو قومه من عمر او عن الموصوف وصفته معا فهو
عمر الكريم فاخرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول
في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قومه من عمر الكريم ابو زيد وكذا البقية فتقول
في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سرا ابا زيد قومه من عمر الكريم ففيه ضمير مستتر مرفوع على انه
علته وهو خلف عن قومه لان الفعل سرى يرفع في محله لكن هو لا تصل الصلة الى ما فيه واتصل
به عامله واستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمر الكريم الذي سرا ابا زيد
قومه منه عمر الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد من نحو ما جاءني
احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي وقد علم ان في جاءني ضميرا مستترا فيه

وهو ضمير احد ونحو في التصغير وفي باب العدد على ان في ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد
لا يعنيه شانه كلا رو وان قلت الضمير في جاء يعود على الموصول لا على احد قلت احد حينئذ صوت الموصول
والحق في هذا الباب نفسه ايضا الشرط السادس من كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول
لفعل الطلب كالدانع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة
للموصول الا في ... الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس
في الاخرى ما يشتمل ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي
قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول لانها معطوفة بالواو فلا يصلح ان تكون
معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام
زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء في حكم الحصول
الربط بين الجملتين بالضمير او بالفاء والا في التنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته
عمرو فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني
كالذباب ونحو من نحو يطير الذباب فيغضب زيد فيكتفي بضمير واحد في الجملتين المرتبط احداهما بالاخرى لما في الفاء
من معنى السببية تجعلها بمنزلة الشرط والجزاء فلاجل ذلك جاز قولك الذي يطير فيغضب زيد الذباب
وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه
من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصلح منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير منفي
بشيء ووقع في بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لان الجملة اسمية لا يصاغ منها
صلة لال ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد قائما لان الفعل غير
مقدم بل النفي متقدم عليه والا يفصل بينهما وبين جملتها بنفي او غيره والى هذا اشار الناظم
بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال وتخبر عن
المعمول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد وتخبر عن كل من الفاعل والمفعول من
نحو قولك وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول
الواقيه الله البطل برجع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز ذلك ان تحذف الهاء من الواقيه

خلافا

خلافا للشارح لان عايد الالف واللام لا يعود الا في الضرورة كقوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له
صفو بلا كدر اي المستقر له فصل واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا
رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفسها
استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت
من اخويك الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في الغالب لانه اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم الموخر
المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب نفس الخبر والذي هو هو
فيهما فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى ال لذلك وفيه استتاره واذا رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال
وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا
وذلك كالمثال الماضي بعينه وان يكن رفعت صلة ال ضمير غيرها البارز المنفصل كما اذا اخبرت عن شيء من بقية
اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الا
خبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا
من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع انا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك ان التبليغ
فعل المتكلم لا ان فعله مسند الى المتكلم في اللفظ والمعنى لغير المتكلم لانها ضمير الخبر الذي اخرته وهو الا
خوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث واعرف في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار
بال عن المتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا الضاربه انا والضاربي زيد والمضروبي زيد فاعل الاول لان ال الاولى
كالثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضمير الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع
فيه على ... بغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني
اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضاربه زيدا والضاربه هو انا فقدمت زيدا وجعلته معمولا للاول
المتنازع فيه بانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال ... المجتمع فيهما
ليصح له ان يعود على ... واستتر في الوصف ... لان الذي فعل الضرب هو انا
في الفعل ثم جئت به ... لانه الاتصال ... ان يعطيها ... كان وابنته ...

المتكلم بها الغيبة ليعود الى الـ وجعلت ضمير الفاعل هو هو آل الصفة جرت على غير ما هي له لان الضمير فيه
هو الذي هو الضارب تلبيا ما هو زيد كما ان فاعل الصفة في الجملة الاولى هو المتكلم هذا اولى مما ذهب اليه المازني
من مراعاة الترتيب الاصلي فان يوهم الكلام انه مجهول يخبر عنه غير خبر الآخر لفظا معنى وجعل هذا القول
في الاخبار عن انا المتكلم الى الغائبة في المثال المذكور الضارب زيدا انا هو الضاربه زيدا انا **ووجه** هذا انا اخبرنا
اولا عن الفاعل وهو انا الى الغائبة فيضمناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على المضروب كان او فيضمنا الى الثانية
على الفاعل ثم جعلنا صلته بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي
له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائبة مكان ياء المتكلم بعده في ال وذلك ان
فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وتشرح كلامه
ما تقدم عليك مواخذة من ثلاثة اوجه **احدها** انك   من الاخبار عن الفاعل في اخبرت عن المفعول
في الجملة الاولى عن الفاعل في الجملة الثانية **والوجه** الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي
كان فيها الى جملة اخرى بعدها **والوجه** الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم
الجملة الثانية **والغرض** انها متأخرة **واختار** المصنف شيئا ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد
انا مثالا للوصف الاول المفعول بعده على زيد وهو الهاء المتصل بالفاعل وهو انا وتجعله خبرا او تجعل
مكان التي وصلتها ضميرا مثلهما في المعنى والاعراب ثم تجعله غائبا للعود على الموصول وتجعله مستترا التا
لان الضمير نفس الخبر الذي هو انا والضمير يعود المتكلم لجريان الصفة على صاحبها **و** ثانيا الموصول الثاني
بالهاء مكان ياء المتكلم في المفعول العائد ومن يد الفاعل وانا الخبر **هذا باب العدد**
بالتمييز فيه وما سواه من نصبه بجمع حال تمييزه الى نمييز والتمييز على السواء كالاثنين حارجا
لتثنية المعدود واحد والعلي ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو الحساب ومن ثم قيل
ان الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا **والمراد** به هنا الالفاظ الدالة على
العدد وكما يقال اجمع اللفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة
وما بينهما في تمييز احدهما الى ثنيتهما انه مع المذكر فيقول واحد واثنان ويوثنان مع المونث فيقول
واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويثنان تمييزهما في ذلك ما وزنا فاعلا مطلقا

والعشرة

والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والحالة الثالثة والثالثة عشر والثلاثة واخواتها
تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث نسوة بغيرها قال الله تعالى
سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك انما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر لان
لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة والاصل ان يكون بالتاء لتوافق نظايرها فاستصحب
الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته انتهى وافهم الثاني من حكم واحد واثنين
انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة
وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما وافاد قوله ثلاثة ... فقليل امره
السوابع في الثلاثة والعشرة وما بينهما ولها ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني
ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما الاول فيقصد بها العدد المطلق
فان الحاقها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا قصد معدود
ولم يذكر فاللغة الفصحى ان تكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد
اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه ستا من شوال واما
اذا قصد بها معدود وذكر فلا يستفاد العدد والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة
يفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدد فاذا قصدت الافادة بين العدد والجنس جمعت
بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبحذفها مع المؤنث والى
ذلك اشار الناظم بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذكرة في الضد جرد فصل العدد ان
عدا بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة العاشر واحد واثنان وعشرون والتسعون وما بينهما
ومضاف وهو ايضا عشرة العاشر مائة والف والثلاثة والعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة العاشر احد عشر
وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما وتمييز العشرين
والتسعين وما بينهما والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما
بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان

اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر واسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه
غالبا كقوم ورهط فتقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر أكلتها وعشرة من القوم لقيتهم
وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير وعلل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس
لأنه يقع على الواحد ولا يضاف في هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع
بالنسبة إلى الصفة فإن صفته كصفة الواحد وإن كان لا يقع على الواحد والدليل على أنه يعامل معاملة الواحد
أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ويعود الخبر عنه نحو الركب سائر وقد يخفض مميز اسم الجنس والجمع بإضافة
العدد إليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود
صدقة وقال الشاعر ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي قال الذود من الإبل ما بين الثلاثة
إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح قال والعيال الأولى معجمة والثانية مهملة قال والأنفس
جمع نفس وهي مؤنثة وإنما أنث عددها لأن النفس كثر استعمالها مقصودا بها الإنسان قاله المرادي قال واسم
الجنس كقول عبد بن [illegible] كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل انتهى فجعل اسم جنس
مخفوض بالإضافة على حد تسعة رهط قال الموضح واتفق الجمع على الخفض في [illegible] ثلاث مذاهب
أحدها الجواز مطلقا وهو ظاهر كلام الناظم هنا تبعا لابن عصفور قال والثاني الاقتصار على ما سمع
وهو مذهب الأكثر قال والثالث التفصيل في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط
وذود جاز وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه [illegible] عن المازني وعلل
المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة وأما ثلاثة قوم فمسموع [illegible] وإن كان مميزهما
جمعا خفض بإضافة العدد إليه نحو ثلاثة رجال وثلاث إماء ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع
والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما
فإن كان ضميرهما مذكرا أنث العدد وإن كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في
ثلاثة لأنك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير وثلاث من البط بترك التاء في ثلاث لأنك
تقول بط كثيرة بالتأنيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء [illegible] بتركها لأن في

البقر

البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين ولكن ان في البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى ان البقر تشابه
علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بتأنيثه ويدخل فيما ذكرنا من امثلة اسم الجنس ما نبه ابن ام قاسم ما فيه لغة التذكير
فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو الابل وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر
والنمل اسم الجمع او وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر
وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالمعادل الناقص والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال المفرد فان كان
مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة
وثلاثة حمامات جمع حمام بتشديد الميم بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقول
ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء كلام العرب على خلاف ذلك
وتقول ثلاث سحابات بتركها اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر من حال لفظه التأنيث والتذكير حتى
يقال ثلاث طلحات بترك التاء ايضا نظرا الى تأنيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا
وتأنيثا حتى يقال ثلاث اشخاص بتركها ايضا نظرا الى تأنيث معنى واحده وهو شخص تريد نسوة لان الشخص
يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه الضمير باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فلذا تقول طلحة
حضر وهند شخص جيء بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخاص بالتاء فيهما فاما
قوله وهو عمر بن ربيعة وكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان
القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء لانه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اذ حسن
كاعبان ومعصر فالتقدير باللفظ ما بعده بمعنى المرأة وهو التأنيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال ان
اقترن باللفظ ما يرجح جانب ترجح في الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة
الجارية اول ما ادركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل فاذا كان العدد وصفه منويا موصوفه
فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال
الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك الاعتبار
لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يقتصر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات

بالتاء في ثلاثة إن قدرت الموصوف رجالا وبتركها إن قدرت الموصوف نساء لأن ربعات في الأصل اسم ثم استعملت
في الصفة فهو جمع ربعة في صفتها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهو المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار
لفظ الموصوف كاعتبار نيته ولهذا تروي العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء إن قصدوا ذكورا لأن الدابة في اللغة
كل ما يدب على الأرض صفة في الأصل غلبت عليها الاسمية فكأنهم قالوا ثلاثة أحمرة جمع حمار دواب وسمع من
كلامهم ثلاث دواب ذكور بترك التاء لأنهم اعتبروا تأنيث اللفظ وأجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا إلى
المآل فلا يجري نعتا على موصوف قال ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور رواية ثلاث دواب وفي جعل الدابة اسما

فصل الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما
وذلك ثمانية ألفاظ حق ما تضاف إليه أن يكون جمعا مكسرا لبيان نوع العدد المعدود ولفظ من ألفاظ القلة
ليتشاكلا معنى قال في ذلك أشار الناظم بقوله والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر نحو ثلاثة أفلس
من الآحاد والعشر أعبد من الصفات الجارية مجرى الآحاد وسبعة أبحر من المائعات وثمانية أجمال
وتسعة أحبة وعشرة أرغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة وهو الجمع والتكسير والقلة
فيضاف للمفرد في مسألتين أحدهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية أن يكون
واحده وذلك إذا كان مائة نحو ثلاثمائة وتسعمائة لأن المائة وإن أفردت لفظا فهي جمع معنى لأنها عشر عشرات
وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلاث مئين للملوك وفى بها
ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم ووجه شذوذه أن المائة إذا جمعت كانت أقل مميزاتها ثلاثمائة وهو
ما يفيد الكثرة فكان غير مناسب فيضاف لجمع التصحيح في مسألتين أحدهما أن يهمل تكسير الكلمة
نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات أهمل تكسيرهن لكن كان سماء وصلاة وبقرة لم يجمع لهن
جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة وأما سماء فجمع لها جمع تكسير على سماء وهو جمع تكسير لأنه بعيد
القلة عند سيبويه وأتباعه والثاني أن يجاور به ما أهمل تكسيره وإن كان هو مسموع
التكسير نحو سبع سنبلات فإنه كسر على سنابل لكنه في التنزيل جاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك
حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل في غير مسألتين أحدهما أن يكون تكسير الكلمة غير

مستعمل

مقيس نحو ثلاث سعادات فإن جمع سعاد على سعائد خالف القياس كما قال ابن مالك وهو مبني على أن فعالا إنما
يطرد إذا كان مؤنثا بالعلامة نحو رسالة ورسائل وأما نحو سحاب وسحائب فلا يقاس عليه قال والثانية أن يكون تكسير القلة
قليل الاستعمال نحو تسع آيات قال الله ثلاثة قروء فإن تكسيره على أقراء جائز لكنه ليس بالقياسي وجعلها
ابن مالك مما أهمل تكسيره قال فيه نظر ويضاف لمثال الكثرة في مسألتين إحداهما أن يهمل بناء القلة نحو
ثلاث جوار وأربعة رجال وتسعة دراهم فإن جارية ودرهما ورجلا لم يستعمل لها جمع قلة قال وأما رجلة
لجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة
المعدوم فيعدل منه إلى جمع الكثرة فالأول وهو الشاذ قياسا نحو ثلاثة قروء فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ
كما سيأتي في باب جمع التكسير من أن فعلا من غير معتل العين بالفتح لا يجمع قياسا والقرء بالضم والفتح يطلق على
الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلاث شسوع بمعجمة ومهملة فإن أشساعا وإن كان قياسا
في المجرد شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل [illegible] بالعين المهملة
لكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المائة والألف وحقهما أن يضافا إلى مفرد نحو فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم ألف سنة وإنما كان ذلك لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة
وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة على عشرة واحدة من العشرة الجمع ومن العشرين الإفراد والألف
عشر مئات فهي تمييز بمفرد مجرور فعوملت الألف معاملة ما هي منه وقد تضاف المائة إلى جمع كقراءة
الأخوين حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين على حذف التنوين للإضافة قيل ووجه تشبيه المائة بالعشرة
إذ كانت تعشير العشرات والعشرة تعشير الآحاد قيل إنه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون يجعل
هو عطف بيان أو بدل من ثلاثمائة قال بأنه البدل على نية طرح الأول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم
سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد وأجيب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لأنه
يقتضي أنه أقل ما لبثوا تسع مائة وتسع سنين ذكره الموضح في الحواشي قال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومائة
والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري
إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء عامله تمييزا منصوبا بعد مائتين قال ابن مالك وذلك نحو
ما حكاه ابن كيسان من نحو الألف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضي الله عنه ونحن ما بين الستمائة

اي السبعماية بالنصب فاجمع بين الاثنين نصب التمييز مع التنوين والنون كرواية فجمع مائة على زيادة الالف تقدم
مضاف مما ثبت بعده من ابدال الياء بتمامه بعوض على ماية لجمع على الجمع مثل باجة وتمر والحق ان البيت ضرورة والرواية
شاذة فصل واحد اثنا عشر احاد العشرة جب بالكسر اذي النيف يعني النون وتشديد الياء مكسورة وقد تخفف
كميت واصله النوم من ناف ينوف اذا زاد قال ابو زيد هو النشح ما دونهما وقال معظم النحاس في شرح الملقات
النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثالث هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح و القاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف
حتى يبلغ العقد الثاني اهـ والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات او الالوف وحكمه ليا اي الكلمة الاول
وهو النيف في التذكير والتانيث ما ثبت لهما قبل ذلك التركيب فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على
خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك تاتي باحد واحدى بابدال
الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الاصح كما شاذ والكاف ولهذا استعملوا على الاصل
في احد عشر الواحد ولم يستعملوا مثله في احدى واتى باحد واحدى مع التركيب مكان واحد وواحدة مع الافراد فيهما
الا النشاز بالعقد وبين الجميع من النيف والعقد بالتركيب على الفتح لتعاد خفته فعل التركيب اما بناء
الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل
لوقوعها موقع التنوين الا اثني واثنتي فتعربهما بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما
بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى
حرف العطف وقيل هما مركبان واعربا تشبيها لاثني واثنتي مثنيان مركبان مع العقد كسائر
اخواتهما وقيل بانهما لوكانا مثنيين لزم الياء لانها تكسير العشرة في الواحد ولهذا قال لا بد من ليها لك … واثني
فلك فتح الياء لانها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض وله اسكانها كما في معدي كرب وقد يحذف
مع بقاء كسر النون لانها بالزيادة محذوفة وبقيت الكسرة دليلا عليها فاستعملت بالحذف في التعظيم وقيل
حذفها مع فتحها اي النون لانها كانت تتغير بالاخر اذا كانت الاخر النون كعشرة لهاتها بلا اربع مسائل
واربع تمح هذه ثمان … حعت فتحة بناء في التركيب والكلمة الثانية من الكلمتين العشرة وحكمها في
القياس في التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث فيجري هذا من التابع المذكر وتونثها مع المؤنث وحم علم الالا
هل ليلا تجمع بين علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثني واثنتي او مع غيرها
لكم

اما ثنا وهلم ع اثنين واثنتين فلانهما وقعتا موقع النون المحذوفة لشبهه بالاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما ثنا وثلاث عشر فلانها وقعت موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وحرك بالبناء لكونها وقعت موقعه تنبيها على العارضية واختار الفتح فيها للتخفيف وان كانت العشرة مختومة بالتاء سكنت اي شينها في لغة الحجاز بني تميم يكثرون من الكسر كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرتها في لغة الكثير بني تميم تشبيها بالتاء كتفه وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها اعطاء لها ما لاصلها من الفتح وبذلك قرأ ابن يزيد ابو جعفر [illegible] فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات قاله في المصباح وقد تبين بما ذكرنا انك تقول عند احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا فتذكرهما اي النيف والعقد من التالين وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الاول وهو ثلاثة وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عند احدى عشرة امة واثنتا عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما اي النيف والعقد من التالين وانما جمعوا بين تأنيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ العلامتين في اثنتي عشرة اصلا لان التاء بدل من الياء والبنت للتأنيث او انها زائدة للالحاق بالمفرد فاعلم ان اثنين واثنتين معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واصلا انهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح لاوذلك قد قيل في الشين الخفة فراعوها ليس بالقوي لانهم قالوا في العامل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك جمع بينهما بالتاء والياء فدل انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اه وتقول عند ثلاث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتأنيث الجزء الثاني وعلى هذا العمل استقرار الناس بعد ذلك واحدا ذكرا وقلنه بعشرة مركبا الا بيا الستة هذا جاورته التسعة عشر في التذكير والتسعة عشرة في التأنيث استعمل لفظ الذكر والمؤنث تقول عند عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون عبدا وثلاثون امة والدارج التذكير والتأنيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو قوله تعالى احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة بلغت جميع المد سنة الائمة سير عاما وما قيل كعام ستين مسكينا درهما سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل من كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن الحاجب وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا لتأنيث عشرة لذكر

يستعمل في الكلام العددان والقبيل اثنى عشر بتذكيرهما وتجردهما من علامة التانيث لان السبب واحد الاسماء مذكرة

فكان يجب ان تجرد التاء من عدده ، وزعم الناظم في شرح الكافية انه لا يعدى وانما جعل لها تمييز وان ذكرا ما في حكم التانيث

في اسماء لكونه ... مع امة كارجعه اي التانيث فمخصوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من

كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر ، وكان القياس ثلاثة لان الشخص مذكر لكنه فاعبه وهما كاعبان

ومعصر وهما مؤنثتان ... ثلاثة وما ذكر الناظم في الكافية خلاف لقوله في شرح التسهيل ان اسباط في الايتين

الخ وفي القول والبديل من ان اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان العدل في المرجع ... فقعلوا هم

السبب العلامة كلمة العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن نحو في القرآن عليم وانه تمييز مشكل على قوم

لهم ان تمييز العدد المركب مفرد والاسباط جمع قال في التوضيح يجوز ان يكون الاسباط بدلا ... حذف

الموصوف واقيمت الصفة مقامه واما نعت الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو

مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس ... جار ... الموصوف بالجامد ...

... من التمييز كما في الاية بمفعوله ويستعمله ... من قول ابن مسعود

رضي الله عنه ... في اخذها عشرين بنت مخاض وعشرين ابن مخاض ...

مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف ... اصله ... التمييز المركب ... الناظم بقوله

، ميز واما مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما ... وفي العدد المركب غير اثنى عشر

واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق العدد ويستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد ...

واحد عشر عمرو وزيد مذهب ... والكوفيون اثنى عشر واثنتي عشرة بان ما بعد التمييز ...

موضع النون ... ان الاضافة تمنع من النون فكذلك تمنع مع ما وقع موقعها ولا تذكر البتة وتجب حينئذ

عند البصريين بقاء البناء في الجزئين معا بخلاف مع التمييز حكى سيبويه الاعراب في الجزء الثاني ...

العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد

ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب

مع هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه وهذه اللغة

هي لغة ردية وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسماء

الى اصلها من الاعراب ... ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف ... فيبقى على بنائه ...

بلا نجرد

فما يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى مناسبة قال لك اشار الناظم بقوله وان
اضيف عدد مركب يبق البنا وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء
الثاني فيعرب الجزءان بحسب العوامل وجر الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد الله ونحوه وحكى الاخفش انه سمع
من يسمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرة واجاز ابن
هذا الوجه وهو اعراب المضاف بغير دون اضافة الى مستحق العدد نحو هذه خمسة عشر ومررت بخمسة عشر و
رايت خمسة عشر على الاحوال الثلاثة اعراب خمسة بحسب العوامل السنة الا قوله ولم يتبع البناء في
كلامهم ما قيل وكلف من عنايه وشغوته بنت ثمان عشرة من حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله
الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمان مضاف اليه وعشرة بالتنوين مجرور باضافة ثمان اليه ولم يضف الى
مستحق العدد قال العيني بفتح العين المهملة التعب والشغة والشغوة بكسر الشين المعجمة الشغاة
قول ابن مالك في التسهيل لا يجوز بناء ثماني عشرة الا في الشعر مردود بانه لم يثبت اذ ذلك مكتفيا في الشعر و
غيره كما قال ابو حيان على ان بعضهم لا يجعله بحكم فصل ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما
بينهما اسم فاعل نحو زيد فاعل كما تصوغه من الفعل المفتوح العين قال ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين
فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول من فعل الثلاثي ضارب
الاول واحد الا ان الاشتقاق من اسماء الاعداد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب بدا
من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق قال ويشتق من ذلك فاريد معنى فاعل انه
فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون موضوعا من العدد وذلك بشرط التسهيل وهو كل موضوع من العدد ثم يصح على المعنى
وفي اصطلاحه انه موضوع من الثلاثة الى العشرة باب مصادر مثلثة الا اثنين الى عشرة المنسحبة الاحاد عشرة العموم
العشرة عشرا اذا صرف على اسم الفاعل واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس
ان يستعمل مع ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل
في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد ذلك في اسم الفاعل المذكر وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله
بحسب المعنى الذي تريده على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الا
تصريح بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثانيا او رابعا قال النابغة الذ بياني
توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع قال العيني اي ذهب علامات للمراة معرفة العلا مات

بعد ستة أعوام وبقية العام الذي أنا فيه سابع الوجه الثاني أن تستعمله مع أصله الذي صيغ هو منه
ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير وإليه أشار الناظم بقوله وإن ترد بعض الذي منه بني تضف إليه
فتقول خامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة أي واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب حينئذ إضافته إلى أصله
كما مثل كما يجب إضافة البعض إلى كله نحو بعض زيد قال الله تعالى إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في
أخرجه واثنين مضاف إليه وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة فثالث خبر إن وثلاثة مضاف
إليه وزعم الأخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين أنه يجوز إضافة الأول وهو الفرع
إلى الثاني وهو الأصل ونصبه إياه يعني بهذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد جر زيد ونصبه
وزعم الناظم في التسهيل أن ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بأن العرب تقول ثنيت
الرجلين إذا كنت الثاني منهما بخلاف لا تقول ثلثت الرجال إذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بمعنى
المعنى عذر لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا عذر له إذ لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالفة
لنقل النحاة ثم هو ليس بمعنى ثنيت الاثنين حتى يشبه به جواز ثنيت الاثنين قال الشيخ وما نقله ابن مالك عن
العرب قال ابن الدهان في الغنية لا فعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك لأنهما
جامدان الوجه الثالث أن يستعمل مع ما دون أصله الذي صيغ منه مرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير
والتحويل وإليه أشار الناظم بقوله وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما تقول هذا رابع ثلاثة
أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم
ولا خمسة إلا هو سادسهم أي إلا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ أي حين إذ كان بمعنى مصير إضافته
إلى ما دونه وإعماله لشركة كونه بمعنى الحال والاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف
كما يجوز الوجهان في هذا الإضافة والإعمال في جاعل ومصير ونحوهما من أسماء الفاعلين والأفعال ولا يستعمل هذا
الاستعمال في ثان واحد ولا ثان واحد نص على ذلك سيبويه وأجاز بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول
ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وأما صياغة فاعل من العدد لأن له فعلا فإن جاء على الأكثر يقال كان تسعة
وعشرين فثلثتهم أي صيرتهم ثلاثين أثلثهم فأنا ثالثهم هكذا إلى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم أي صيرتهم تسعين
أتسعهم فأنا تاسعهم إلا أن المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين المكسور بها فإذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة
وتسعين فأمأيتهم على بعضهم وكانوا إذا كانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فألفتهم فأنا مؤلف ومؤلف من الفريقين

ثم

30 بالنزم مو جوابن سراج لان الحسن ابن الهواري كان الفرع عشرة بعد عشتم الى تسعة عشر اليهم بعد عشرون وتسعة
تسعون والا بعد عشتم ومستعشر فان كل العقود يقال معشرون ومتسعون ومن المائة والالف ميمي وسولف الا يعلمها
فالرابع ان تستعمله مع العشرة ليعيد الاتفاق بعدله حال كونه معيد بصاحبه العشرة وهو ان هد
موصوف بعده الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على الفاعل من حادية عشر بتأنيثهما على الفاعل بهما وكذا تقع
للعقود بعد مع المذكر وتونثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتركيبهما والثالثة السادسة عشر
تأنيثهما وحيث استعملته الواحد او الواحدة مع العشرة او مع ما بعده فيها كالعشرين جاز نقلب فاءهما وهو الواو
الى موضع لامها وهي الياء فتقول حادي وحادية وتصيرهما بالواو ياء لان الواو اذا تطرفت اثر كسرة قلبت ياء ونلاه
الثانية بحكم الانفصال لانك تقول حادي بالاعلال كالقاضي بحذف الياء للالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين وتقول حادية
لتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء وهو غالب وحادية باثبات الياء ولنها عالية لانها من الوحدة وحكى الكسائي من
العرب واحد عشر على الاصل ولم يلزم القلب كل العرب الوجه الخامس ان تستعمله معها مع العشرة ليعيد
معنى اثنين وهو اختصار العدد فيما ذكر وكذلك في هذه الحالة ثلاثة اوجه احدها وهو الاصل ان تأتي بارجعة العاملين
الوصف وهو اسم الفاعل الثاني العشرة حال كون الوصف مركبا مع العشرة والمعه الثالث ما اشتق منه
الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا الخامس العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو
الوصف المركب مع العشرة الرجعة التركيب الثاني وهو ما اشتق من الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة
عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الحالة الاربعة مبنية مع الفتح
والثلاثة التركيب الاول مضافة جملة التركيب الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف عشر من
التركيب الاول استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول من اول التركيب لزوال التركيب منه وتضيفه الى جملة
التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين بنيله ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر
استعمالا وجائز حافلة امرب اسرالها على عدم التركيب وقياس من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزهما الوجه
الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وعدم التركيب وهو الثلاثة ومثالنا من التركيب
الثاني ولكن في هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان تعربها لزوال مقتضى البناء وهو التركيب فيعربها
فيهم بالاعراب وهو الوصف بمقتضى العوامل في الرفع والنصب والجر وتجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاء ثالث

عشر ورأيت ثالثة عشر ومررت بثالثة عشر بفتح عشر في الأحوال الثلاثة وإعراب ثالث بحسب العوامل حكى ذلك ابن عصفور
وقال أبو حيان وينبغي أن لا يقدم على هذا إلا بسماع لأنه من باب المجاز الوجه الثاني من هذين الوجهين أن تعرب الجزء
الأول بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي وابن عصفور وابن السكيت وابن
كيسان ووجهه إنما أعرب الأول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء على حاله لشبه العدد [illegible] الأحد أن
[illegible] لأنه العلم المركب [illegible] فإنه يبنى مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقي البناء على حاله [illegible] قال
أبو حيان والقياس على هذا الوجه يقتضيه وزعم بعضهم وهو أبو محمد ابن السيد أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما
محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الأحوال الثلاثة وهذا
مردود بأنه لا دليل عليه أي جعلهما مبنيين على أن هذين الاسمين مقتطعان من تركيبين خلاف ما زاده العرب أخرى الأول
فإنه يدل على أن هذين الاسمين مقتطعان من تركيبين وتمرينه كذا الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال
الثالث وهو أن يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني بل ذكر إمكانه لكنه لم يذكره بل [illegible] أنك تقتصر على التركيب الأول
[illegible] وذكر أيضا الناظم وابنه أن بعض العرب يعربه [illegible] حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال أبو [illegible]
والتعبير بما قدمته من الاستعمال الثالث [illegible] وإن حكاه ابن السكيت وابن كيسان من إعراب الأول [illegible]
[illegible] حذف العقد من الأول والنيف من الثاني لا يجوز إذا اقتصر على التركيب الأول فإنه [illegible] ذكر الناظم وابنه
يجب جعله مع تركيب واحد ولا عقد قال أبو حيان إنه لا يحل لأنه يلبس [illegible] تركيبين [illegible]
[illegible] التسهيل لا يتبعه [illegible] وإنه [illegible] حادي عشر وليس [illegible] ما يقتضي أنه مشتق من
تركيبين [illegible] وعبارة الناظم [illegible] قال أبو حيان [illegible] قوله وشاع الاستغناء بحادي عشر معناه استغني
بحادي عشر عن بقية التركيب قوله [illegible] هذه المسألة تشتمل أوجه الأول الإتيان بأربعة ألفاظ [illegible]
الناظم بقوله [illegible] وهو قليل الاستعمال حتى إن بعضهم منعه الثاني أن يحذف عقد الأول [illegible]
قول النظم [illegible] والذي في التسهيل [illegible] الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما
وإعراب ما بقي [illegible] إعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه [illegible] السادس
من أوجه استعمال اسم الفاعل أن تستعمله مع العشرة [illegible] رابع ثلاثة [illegible] يكون بمعنى جاعل
وليس بمسموع [illegible] أيضا [illegible] الثالث منهما دون ما اشتق منه الوصف فتقول
رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم [illegible]
[illegible]

31

بين، وهو بالاجماع السماع، على الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة
التركيب الاول اليه ويتبع النصب، ان كان الوصف فيه بمعنى فاعل لانه يعمل عمل اسم الفاعل مع تنوينه او اضافته مال
والاضافة بيان مع التركيب، ومن ثم اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب
ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة ولذا اذا اتيت بتركيبين ان تحذف العشرة من التركيب الاول فتقول
رابع ثلاثة عشر وليس لك مع ذلك اعراب العشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني فتقول رابع عشر
بقيتهما الا التاسع عشر فليس هذه تركيبين ومعضه بناء الجزئين الا في حذف كل منهما محل العدد [illegible]
ويقول الا التاسع بالجزء الاول كما ذكر في الوجه الخامس والرابع مستكثرا الوجه السابع ان تستعمل مع
العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه على العقد تعطف عليه العقد بالواو فتقول حادي وعشرون
وحادية وعشرون وكذا الباقي قال وذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكر وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه
قبل واو بعقد وهذا اجنبه باسم الفاعل قبل العشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان
الاول سابق للاكثر طبعا، ووجوب عطفها عليه ليرتبطا، ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو
للجمع فصل في كناية العدد وهي ثلاثة كم وكاين وكذا ولكن هذا الكلام فيهما وشرد [illegible] عن حقيقة
[illegible] اما كم فتستعمل استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا وتستعملها من يسال عن كيفية الشيء
والخبرية بمعنى عدد كثير وتستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما
كنايتين عن عدد مبهم الجنس والحقيقة والمقدار والكمية الثاني كونهما مبنيين [illegible]
[illegible] الاستفهامية حرف الاستفهام [illegible] الخبرية حرف التكثير الذي كان ينبغي ان يوضع [illegible]
[illegible] الثالث كون البناء فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدير فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا
والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مبهم ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان تمييز الاستفهامية
[illegible] مفرد قال وبذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصا
ملكت [illegible] المخاطب [illegible]
[illegible]
[illegible]

لا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا كمميز الخبرية وإليه
ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف جر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وأجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه
جره الا اذا دخل على كم حرف جر لكن هو عنده بالحرف الداخل على كم وهو مذهب الخليل مرتضى وذهب الزجاج الى ان الجر في التمييز
انما هو بالإضافة الى كم وردّ بأن كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قاله
ابن خروف ومميز الخبرية مجرور بالإضافة اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء الا ما
من لان من كثرة دخولها على مميز الخبرية جاز إضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية
وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفرد او مجموع لان كم بمنزلة عدد معرب يضاف الى مميزه تارة الى جمع كالعشرة وما دونها
وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها واستعمل الجمعي جوازا له بحرف التفسير نحو كم رجال جاؤوك كما يقال عشرة رجال جا
ؤوك وكم امرأة جاءتك كما يقال مائة امرأة جاءتك والافراد اكثر في الاستعمال وابلغ والغرض من الجمع حتى ادعى بعضهم
ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال وقد دخل العدد ما يؤديه معنى الجمع نحو كم قوم لقد قويت
والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة والامر الثاني ان الخبرية تختص في الوضع الاولي بكونها
لمعنى التكثير فيها ولهذا لا يجوز كم غلمان لك سامعا لك كما لا يجوز رب غلمان سامعا لك لان التكثير والتقليل لا يكونان
فيما هو واحد والمستفهم به مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا اشتريت لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث
مما تختص به الخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي من المخاطب جوابا من غالب لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية
فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر ولا شيء منهما الصدق
والكذب على المتكلم بالاستفهامية لانه متمنى والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما تختص به الخبرية ان البدل
منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه بدل من الخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون
على البدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك
اعشرون ام ثلاثون في محل رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم
وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام ونظير معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون تنبيه ورد ما ظاهره الفصل في
وهو قول ابن عدالة التميمي في الهجو بمن كم بحلة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري عمة وخالة

على ان كم خبرية و ينصبها حملا فقبل ان تميزها بغير نصب مميز الخبرية مع الاكثرية على ذلك وقال الكوفيون ثلاثة دراهم وقيل
على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد ما لك ذا المال الذي كريه مع فقد لمسته وعليهما اي الجر والنصب جميعا اي كمن
منتدا او جملة قد حلبت خبر او عود الضمير جمعا مع لفظ كم او التاء ، حلبت للجماعة لا تبهم ، العين عمات و خالات
و يروى رفعهما على الابتداء لتخصيصهما بالوصف عليه بوصفه بلك وقد يدعا ، محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس
المراد تخصيص الخالة بوصفها بالعدد كما حذف لدمع خالة استند الا عليها بلك الاول وقد حلبت خبر العمة او الخالة
و خبر الاخرى محذوف او الخبر في حلبتا لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قائمة والتاء
و حلبت على هذا للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية او على الظرفية
الزمانية اي كم حلبة على المصدرية او كم وقت على الظرفية وفي الفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال
و هو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون
الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر مثل رابة اي زيد والمرع ع الا المعجم والعشار بكسر العين
جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على على كرهي لان ما تستحمل
في الضرع الالام تستعمل في الجمع عن لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت واما كاي فمنزلة كم الخبرية في مسائل امور
في ارادة التكثير ، في الابهام ، في لزوم التصدير ، في البناء ، في اجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة مما وكم
قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وقد ينصب تمييزها كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين
آلما حم يسره بعد عسر ، قال المنا بعد الهمزة على وزنه فاعل من المربا للمراد تو جم منصوب مع التمييز للاين والطرد
امر من طرد يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت العدم والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة
بتحرد يقال الاعنا وقرد حصول الفرج بعد الشدة وكم من عديم قد استغنى بعد فقره وكاين تخالف كم في امور
منهن انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية
مرخمة لتقصها الدخول الجر عليها سكنت ميمها التخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية
عند الجمهور خلافا للاخفش وابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور
فانهما اجازا ذلك بكم تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير
وتوافق كاين في اربعة امور التركيب وانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز

بعد

وفي العبارة الثالثة أمور أحدها أنه يجب في تمييز هذا النصب فلا يجوز جره بإضافة ولا بمن ... لأن جر هذا الاسم إنما يجوز قبل التركيب
نصب الإضافة فإنه على ما كان عليه خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر
قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال آخر في البدل من ذا الثاني أنها ليس
لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله عد النفس
نعمى بعد بؤسك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد وأل في أين وكذا أن الناظم ... كحكم كائن وكذا ...
تمييز ... هذا باب الحكاية وهو أن يراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهي ثلاثة
أنواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأي ومن الاستفهاميتين
فحكاية الجمل مطردة بعد القول وما في معناه من الفعل والوصف بأنواعهما نحو قولهم إنا قتلنا المسيح ونادى عبد الله
أي يقولون إن إبراهيم الآية قال رب يحكم بالحق والقائلين لإخوانهم هلم إلينا فتحكى الجمل على ترتيب الألفاظ ويجوز
حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فإن كانت الجملة ملحونة تعين
المعنى في حكايتها على الأصح هذا عند ... اللحن ... الحكم بها هذا إذا ... جاء زيد بالجر
وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه ... زيد لتشعر بالإسناد ... على لحنه وإلا فلو ذكرت أنه نطق
بغير الصواب ... من القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة
كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال إن في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا
فقلت لصيدح انتجعي بلالا فإنه سمع من يقول الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك برفع الناس ...
اسمها فيه قال الزجاج ... قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن أن يكون من هذا ما ...
... بالواو ... قيل ... ابن ... عنه ... بخير
بالبلد ... بالواو وكما ... الصلاة والزكاة بالألف ولكنا ... مكتوبتين بالواو وتشبيها ...
به ... واو ... أنه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما أن العرب ... يحكى وقيل إنه بالياء ...
... الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيين والثاني يحتمل أن يكون وضع بالواو فيكون استعمال الاسم ...
وذلك لا يغيره واحد حكاية حال المفرد في الاستفهام فإن كان المسؤول عنه نكرة مذكورة والسؤال بأي أو من
حكي في لفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية ...

فالحكاية فيهما بهما وجمع سالم مع حرف فيها وهي لم يقع به فتقول منه قائلا رأيت رجلا او امرأة او غلامين وبنتين
وبنات ابا في حكاية رجل وانه في حكاية امرأة وابين في التثنية في حكاية غلامين او ابنين في حكاية جاء بنتين واثنين وكذا
في بنتين وابنات في حكاية بنات وقولنا في التثنية احتراز من فيها بها السين كما رأيته شاعرا وقد نبلوا ولذا تقول في
بنتها ابتيع انها السيان منتين فانه لا نهاية فيهما في التثنية فتقول الصريحة وقولنا الجمع السالم
فانه لو جمعه به مثل رأيت رجالا ونساء ولا تقول في حكاية الاول ابين وحكاية الثاني ابت مع انهما السيان جمع سلامة
الا انهما فيهما بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا او هؤلاء نسوة اولات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالعاملية والمجرور
واختلف في الحركات المحكية لا يقبل حركة اعراب واذا وقعت سوالا مرفوعا على العاملية عند قام رجل فقيل
اي قال واما على العمل فهو سابق عليها المقدير ان الاستثناء يزيل الصدر وليا لذا عدنت مما قاله السائل وكذلك
انما وكرنا يا عقل فيجوز انه يصرح بالفعل مع حرا تونكيدا قاله الكوفيون وتقتضي قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدأ
الخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متأخر ولذا لا تصرح به تونكيدا مع التأخير فتقول ابا رأيت وابا مررت
وعن الكوفيين منعهما وعلل المنع ان تقدير العامل مقدما اولى للمطابقة وكذا تقول فيمن اذا حكيته بها النكرة بعد
منفصلا عنها جرا او عمدا او تثنية وتجعل على حد هذا تذكيرا وتأنيثا كما تقدم من الامثلة ولا ان يتبعها غير فلا تحكيه
او حلم احد هذا ان لا عاملة في السؤال فيسأل عن العاقل كما مثلنا من قولنا رأيت رجالا وعن غيره كقول القائل
رأيت حمارا او حمارين او اتانا او اتانين او حمارا او اتان ومن حامته في السؤال عن العاقل العرف الثاني ان الحكاية فيه
بعد الوقف والوصل بقول جاء رجلان فتقول بان في الوقف والاسكان او ايان بل هذا في الوصل والحكاية مع حاجة
بالوقف نقول من قال جاء رجلان منان بالوقف والاسكان في النص وان وصلت قلت منا يا هذا بالسكون ونكف الحكا
يتعلق بالسائل انك تقول في حكاية المذكر منوا ومنا ومني وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف وجاء قوله
وهو شعر ابن الحارث الضبي اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما والعيد يس
منون انتم شاذ في الشعر وجعله سيبويه من لغة من قال ضربوا منوا منا قال انه يجوز منون يا هذا وعنده
معرب كما في جمع بالواو والنون وقال الكسائي بل اضطر الشاعر فزاد في هذه الزوائد في الوصل وقال الجرمي في
توجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجعله كاي وحكى الكوفيون ان منهم من يقول منو انت ومنان
انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا لا شاهد فيه خلافا ليونس وحكي انه سمع بعض العرب يقول

ضربت منا ومنا ومنا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه سيبويه عنه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته وادرج اداة
في الكلام الاخر فاستعمله بلا الاولين وحكاهما في الوصل في الاخير واستبعده سيبويه قال في هذا البيت ينشد وان اجازه انه يحكي
الضمير انا او هو معرفة وليس وجه تشبيهه انه حكى مقدرا كانه قال المتكلم انا في انه حرك النون وحكمها السكون قال عموا
بكسر العين المهملة اي انعموا وقلنا ما حور به ابن السيد كونه ضرورة في الحور في كلامكم وكونه تغييرا في صيغة
كلامكم انتهى قال الامام ابن سيده انه ينشد عموا صباحا وهذا انشاد صحيح ونحو في نسبة حارثة منسوبة الى جذع ابن سنان
الغساني ونواه ابن الحاجب في الامالي على انه لا يستقيم ان يكون ضرورة اذ ليس المراد انعموا كلاما وصباحا وانما المراد انعموا
نعم كلامكم وصباحكم انتهى الفرق الثالث ان لا يحكى فيها حركات الاعراب بل مشبعة فتقول في حكاية المرفوع
اي وفي حكاية المنصوب ايا وفي حكاية المجرور ايي وتجب في من الاشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر فاقد على اللغة
العليا فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي
بلا اعراب المسؤول عنه مطلقا ولا يزيد علامة التانيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال
او امراة او امراتين او نسوة منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني قال وما ذكرنا من ان الواو والالف والياء نشات من
حركة الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي قال وزعم ان الحركات حكاية والحروف نشات اشباعا للحركات
في الوقف لانه لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في انا لا وجعل حاصله ولان
الموضع للوقف لا حركة فيه قال المبرد والفارسي الحكاية مستغنية بالاعراب في الحروف اختلفت لاختلاف الحكاية
عن لزوم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وتبعه ابو حيان قال بعض الحروف عوض عن التنوين واذا قيل
منه في الحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان بان ذلك لغة رديئة قليلة وهذه الحروف
تتكلم بها جميع العرب قال بعض الحروف عوض عن لام العهد لان قبلها من النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ
المعرفة لدلالته على انها غيرها انتهى الفرق الرابع انه لا فرق في التانيث اي والاجود الفتح تقول منه ومنتان
كما تقول ابنة وابنتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل به تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب
التاء هاء ومنه بسكون النون وكعلامة التانيث في الفعل هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكو
نه اعتبارا بحكاية الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والاوجه الفتح في المفرد والاسكان في
التثنية واغلظ بعد ثانية الحكاية دون ثاني التانيث لانه لا يسكن ما قبلها فان العرب ... في

وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها ابنية للتانيث وبه للتانيث ومنه للحكاية مجرد علامة
وانما كان الاخر العتيق في المفرد ان التاء فيه متحركة فيه ساكنة للوقف محركة ما قبلها الا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية
وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا اختيار المصنف واما المصنف فاذا قال جاءت امراة
وجاء رجل تقول من ومنه واذا جاء رجل وامراة فانك تقول من ومنة لحوق العلامة اخر الكلمة لانه محل الوقف
دون ما قبله لانه في حكم الوصل كما اذا قال جاءني رجال ونساء قلت منون ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت
من ومنه واذا اختلط ما لا يعقل بمن يعقل غلبت ما لا يعقل بايه ومررت بمن يعقل بمن فاذا قال رايت رجلا وحمارا
قلت منا واياه واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومنه واذا قال رايت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا وكذلك
ما اشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله وان جاز كان
المسئول عنه نكرة فقال وان كان المسئول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال
من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقول من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالجر
لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع بضمة مقدر لان الرفع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور
او خبر مبتداه من عند سيبويه اذ لان المحكي مرفوع كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد فالرفع ما بعد من على المختار
ويختلف التقدير بعلة الحكاية فيكون الاعراب مقدرا لاشتغال اخر المحكي بحركة الحكاية والرفع في اللغة
غير الرفع في التقدير على لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية في نحو ازيد لان اداة السؤال غير من وفي نحو
ومن زيد لاجل العاطف الداخل على من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع
المعارف وفي نحو من ينحرم لانتفاء العقل وفي نحو من الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع
ابنا متصلا بعلم كرايت زيدا ابن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فيجوز الحكاية على خلاف
في الثانية فتقول لمن قال رايت زيدا ابن عمرو من زيدا ابن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد ابن عمرو بنصب زيد في الاول
وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما
ومذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون الحكاية مطلقا ويجيزون
رفع ما بعد من ومذهب الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فجازوا فيها الحكاية لا فيما سواها من الفاظ الكلام
بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بعد من لان التغيير لحقه لكثرة استعمالها لها دون اي قاله سيبويه والثاني

ان من مبنية لا يفهم بها شيء من الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي بها اي زيدا او اي زيد او اي زيد لاحتمل ان يكون
زيد في الاول وجوده في الثاني للفهم الغير في اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال ابن الضائع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه
وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من مبتدا خبرين وكما شرطه انتفاء التابع فلانهم استغنوا بالدلالة
على الحكاية واشترط انتفاء النعت بان لانه صار مع المنعوت كشيء واحد واشترط عطف النسق لانه ليس فيه
بيان للمتبوع فلا يتبين الا بالحكاية وانما شرطه انتفاء اقتران العاطف فلان الغرض بالحكاية بيان
ان المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غيره فاذا دخلت حرف العطف على السؤال صار ذلك بيان ان المسؤول
عنه هو الاول فلم يبق للحكاية والى ذلك اشار الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف
بها اقترنت هذا باب التانيث اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ التانيث الذي هو
وهو مع قسمين حيوان وجامد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الا
شياء التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة تميزه من المذكر وهي اما تاء محركة في حالة الاعراب وتختص
بالاسماء كقائمة وهاوية وتبدل في الوقف هاء ولذلك سميت بالهاء او تاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية
كقامت ونعمت واما الالف مقصورة بالالف قبلها كحبلى وسكرى او الالف قبلها الف زائدة فتنقلب هي اي الف
التانيث همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة
التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست مبدلة من الف التانيث والالفان المقصورة و
الممدودة تختصان بالاسماء الظاهرة والى التاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التانيث تاء او الف
ولا يجمع بينهما الا في نحو حبليات واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق ومع عدمها للتانيث والعرب
قد انثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين
كفروا فتقع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث
عليها ولا يجري ما في ترتيبه الا بيانه من المناسبات وفيه مقابلة الحرب بالمصالحة من الصلح وبالاشارة اليها
نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه وبتصغيرها في نحو عيينة
واذينة فعين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس
والقلب وتشبيهها به فتجعله نحو ولما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تاء التانيث معها والسقر كما من عدد كقوله

كرج

وهو قيل الا وقف يصف جو سامر بنية اي ملبسها وهي جوع اصبع ، وهي ثلاثة اذرع واصبع فالذراع مع ذراع وهي
مؤنثة بدليل اسقاطه التاء من عددها وهي ثلاثة قال ذلك الشارح الناظم بقوله ، وبالسلام قدروا التاء كالكتف ويعرف
التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير فصل الغالب في التاء لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم
ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة ، وفي الصفات التي تنزل على معتمدين وهي الصفات
المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث فلا بد لازمة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد
بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة
المؤنثة من صفة الذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور
بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة مؤذن مع فعلها قاله الشاطبي
ومنه اي من فعول بمعنى فاعل وما كانت امك بغيا اصله بغويا اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء والا لكان فعيلا بمعنى فاعل فتلحقه التاء ولا يسال الملازم لما فيه من
صفات الكرامة عن ليلة الالية حضرة الواثق بالله وعلم بانه يوجد الصواب فساله الواثق عنها فاجاب بما قاله الائمة
واما قولهم امرأة ملولة من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء فالتاء فيه ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها
في المذكر نحو رجل ملولة واما امرأة عدوة فمعدودة شاذ ومن ثم ادعي فيه شذوذ لعدم جريه على القاعدة ومع ذلك فانه محمول على
صديقة كما في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قوله فانهم عدو لي والقياس صديقة ثم يحملون الفعيل على
فعول التصغير على تكسيره ولذا كان فعول بمعنى مفعول تلحقه التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما
لحقته ولم يجر على الفعل جرى بين ان قصد في الوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح
والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته
التاء الفاصلة نحو امرأة رحيمة وضريبة وانما لحقته فعيلا بمعنى فاعلا دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما و
احدثت فعيل بمعنى فاعل لانه يجري مثل الفعل لان الوصف من رحم وضرب يا تي على فعيل اطرادا فعلا كفاعل من فعل
بخلافه بمعنى مفعول فان قلت مررت بقتيلة بني فلان الحقت التاء حتميته الالباس بالمذكر لانك لو تذكر الموصوف
الالباس وبعده الالباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار كرجل منحار وامرأة منحار اي كثيرة النحر والقياس المؤنثة

ونحو مِعْقانة بالعين والقاف والنون من العقن وهو عدم التودد يقال رجل مِعْقان لا يسمع شيئا إلا لقفه وامرأة مِعْقانة
وإنما تدخل التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا يجري على فعل ولا يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم أوله قاله ابن إياز
والوزن الرابع مِفْعِيل بكسر الميم كمِعْطير من العطر ونحو امرأة مسكينة خرج عن القاعدة ومع ذلك فإنه محمول
على فقيرة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن السادس مِفْعَل بكسر الميم وفتح العين كمِغْشَم
بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ومِدْعَس بالدال والعين والسين المهملات
من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس وعلة عدم لحاق التاء في هذه الأوزان ما تقدم الثالث وما بعده
إلا ورد نادرا أشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا الأبيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي
لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة وهو بفتح التاء المثناة فوق وسكون الميم وعكسه أي لفصل الجنس من واحده
في جبأة بفتح الجيم وسكون الباء الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر وكمأة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح
الهمزة وهي التي تميل إلى الغبرة والسواد ومن اللزوم خاصة جمع مبارة وبارة فإنها جمع مبار ومبارة فإنها
جماعة مبار ومبار لا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليها قال ابن ... وجاءت مبارة على تقدير كونها من أسماء
الأجناس فالقيد مصروف إلى الجامد وهذان مستثنيان وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق
قليلا كقولهم لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل القامة من الرجال والنساء
لا بالطويل ولا بالقصير وتأتي التاء عوضا من فاء كعدة وأصلها وعدة بكسر الواو فكرهوا الابتداء بالكلمة بواو مكسورة
فنقلوا الكسرة من الواو إلى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا عنها التاء فيجب العوض منه لأن تاء التأنيث لا تقع صدرا وتأتي
عوضا من عين كإقامة ومن لام كسنة وأصلها سنو أو سنه بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء سنوات وسنهات
فلما تعاقبت حركة الإعراب على الواو لا على الهاء ... فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء فحمل العوض
منه على القياس أو عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب كأشعثي وأشاعثة وأزرقي وأزارقة ومهلبي ومهالبة
نسبة إلى الأشعث والأزرق والمهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب إلى ... لا يجمعان وأصله الأشعثيون
والأشاعثة ونحو ذلك أو عوض من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتاء عوض من ياء زناديق
فإذا جيء بالياء لم يجيء بالتاء ولا يقال زناديقة والتاء ... هنا قاله في شرح الكافية وابن ... ونحوه
هو الذي لا ينفصل ... وفيها ... التاء المعرف بأل ...

بنت بو

اي تعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجو
والعباس معرب جورب دخلته التاء في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي معرب قال الجوهري بعض العرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي
عليه فالتف بغير العلم فقد عربته والاعلام بالتاء للمبالغة في الوصف كراوية للكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا
انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة ولتأكيدها اي المبالغة اي حاصلة بغيرها كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة
بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تاكيد المبالغة والتاء للمبالغة تاء التاء لتأكيد التأنيث كنعجة فان افراده ثبت
بالاسم غير المذكر يفيد التأنيث كحمزة واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التأنيث بنفسه ودخول التاء فيه لتأكيد التأنيث
فصـل لكل واحدة من الفي التأنيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة والتي عز مثلها وهذا الفصل لكون التأنيث يريد
مشهورة واوزان مشهورة والاسماء التي قدم باب ما لا ينصرف الى المقصورة اعلمها الممدودة ولذلك قدمها فالمشهور
اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني فارسيا بالراء المهملة والياء الموحدة اسم للعاهة
بالدال المهملة جعلها دواء اعظمها الموت وادمى وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة اسم لموضع قال جرير
6 ويرد عليه اربى بالنون لسان العرب وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها اشتربلا الوملا الايلك
بنو عبد احلى شعبى غريبة
اسم لحبة من النمل يصنع منه البن وجنفى بالجيم والنون والفا اسم موضع وجعلى بالجيم والعين المهملة واللام الموحدة
اسم لعظام النمل جمع عظيم الاعظم والمراد به كبار النمل التي يعضهم ولبعد ... واستحسن واله العلي وجنبي بالواو
والحاء المهملة لدابة قال ابو علي الفارسي وهي مقصورة حكاه عنه ابن جني في العدد وقد تبين بعدم استعمالها
ذكر ان عد الناظم بعضا من الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال بعض اهل انها شاذة الوزن
الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى بالموحدة اسم لنبت قال ابو حاتم يقال البهمى لا تكثر بها ويهمل
او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر فهو الطوبى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين
اسما كان كبردى بالموحدة او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين
يقال بلد مثنات عنا ... حمار حيدى اي يحيد من ظله اذا ... الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون
ثانيه يشترط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيمى
... وسيفان للطويل فان كان فعلا اسما كارطى او صفة ... وجعفان مبنيان على الصرف ...
فهو الالف للالحاق ومن منع فهي للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم مارطى اي مدبوغ وقد يكون

أمر افعل لانه يقال اخذ بزبير كل شيء وهذا في الصحاح والعلعلا بيت الوزن الخامس فعالا بكسر اوله وتخفيف ثانيه كحبارى
فالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسيمانى بالسين المهملة والنون للقايد ذكرهما ابن التبيين وفي الصحاح
ان الف حبارى ليست للتانيث ولا للالحاق وانما بنيت لهان صاحب الصحاح فانه ذكره في حبر اخ انه من غير الضرب وسبع
الضرو دليل على ان الف للتانيث الوزن السادس فعلى بكسر اوله وتشديد ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملة
وموحدة ودفقى بالدال والفاء والقاف لضرب من المشي والاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق
واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدر كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى واما اسم فيه
كلمتان فيلا عدا الف التانيث او جمعا ونحو شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمع الحجل بفتحتين اسم
لطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة جمع الظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسم لدويبة
ثالث فيهاء الجوع وذلك معلوم من عدم الاتيان معها بالكلام ولكن ذكره تاكيدا الوزن التاسع فعلى
بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثاء مثلثة بينهما ياء مثناة تحتانية اسم
مصدر حث على الشيء اذا حضه عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفاء الخلافة ومنه قول عمر رضي الله
عنه لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائي هو خليفى خصيصا وقرره بالمد وهو شاذ وقيل انه لم يعرف له مثل
به في التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه كفعرى بالفاء والراء في القاموس انه
مثلث الفاء والكاف والكمرى والكامور لوعاء الطلع اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي يستره ونحوه
والشيباني فعله للطلع نفسه والعرى فعله للطلع حين ينشق قاله القالي والا اذ هو الصحيح كان الاشد
يدل على حضه وحذارى وبدارى بدال مهملتين وراء مهملة وعاء مهملة والاول والثاني مع حذف الثانية
من الحذر والتشديد فيه قال ابن ولاد البدار بالدال المعجمة الباطل الوزن الحادي عشر فعيلى بضم اوله وفتح
ثانيه مشددا كخليطى بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسم للاختلاط يقال وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم
امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسم للناطف الوزن الثاني عشر فعالى بضم اوله
وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخضارى بالخاء المعجمة والباء الموحدة والراء
اسم نبت وخضارى بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسم للطائر تنبيه نحو حبلى ما كان على وزن
فعلى بضم الفاء وفتح العين ونحو خليفى مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليفى
كان على وزن

ما كان على وزن فِعِّيلى بكسر الفاء وتشديد العين المفتوحة لبيسري الاوزان المختصة بالمقصور فِدِّيلى جود نكد
في الاوزان الممدودة فيما اوله الحاء عَشْوَاء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة فوق الجلد مستعملا في اوله وعد تهيا لها في الماء
بسر زيادة على الصحيح والثاني كلاء خُبَّرَاء بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الخبز العجين الرجل الجزء والثالث كما في دفنا
بضم الدال المهملة وتشديد الفاء المعجمة ارتفع بالدعيرة يقال هو عليّ بدفناه امور كان فيها منها ومشهور الاوزان
الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فَعْلَاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء
المهملة والغين المعجمة او صفة كحمراء ودِيَة كَطَلْحَاء والدية بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت مال الجريه بالهاء
للقرابة المسري عنه ولا يرق وقله كالشفار اما لمن البل والمهملة تنابع المو اربعاء العين كسر مد بالهاء والراء
المهملتين والباء ويطلق للغابة بالوحدة يقال هدوا الغابة وهي شجر الحسد على الله عليه وسلم واما من انها
اربعة امثال منها الاول الواحدة هرواء ومرعة وفي المعاد فقال مضربه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع
فَعْلَاء بفتح العين وفِعَلَاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم يوم الاربعاء بكسر الباء وفتحها وضمها سمع فيه الاوزان
الثلاثة وهو اليوم المعروف وتشتبه التسهيل وقوله اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبضم الهمزة وضم الباء
عمود الخيمة بضمها موضع الوزن الخامس فَعَلْلَاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسم المكان والوزن
السادس فِعْلِلَاء بكسر الفاء كقِصَاصِلَاء بقافي وصادين مهملتين اسم للقصاص الوزن السابع فُعْلُلَاء بضم الاول والثالث
كقرفصاء بقاف وراء وفاء وصاد مهملة لنوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه ومس الارض بالتيه
الوزن الثامن فَاعُولَاء بضم الثالث كعاشوراء لعاشر المحرم وحكى ابو عمر الشيباني فيه القصر الوزن التاسع فاعِلَاء
بكسر الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسم لاحد جحرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر من
رجليه عكس الزرافة ومن اسماء جحرته عانقاء ونافقاء الوزن العاشر فِعْلِيَاء بكسر الفاء وسكون الثاني نحو كبرياء
بمعنى التكبر الوزن الحادي عشر مَفْعُولَاء كمشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين للمشيخة وقد انشد ابن سيده بالخاء المهملة
قال ومعناه اختلاف الامر الوزن الثاني عشر فَعَالَاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين
بمعنى الناس يقال ما ادري اي البرساء هو اي الناس هو وبَرَكَاء بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا
للقتال ويثبتوا على جثيهم يقال بالواو حالة وبركاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في بركاء القتال اي معظمه وشدته قال
بشر بن ابي حازم ولا ينجيك من الغمرات الا بركاء القتال او الفرار فالله الوزن الثالث عشر فَعِيلَاء بفتح اوله وكسر

تأنيثه نحو قرنبتاء وكرنباء بمثلثتين وراء بينهما مثلثة مهملة والقاف في الأول نوع من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال
الكسائي بسر قرنباء ممدود وهو ضرب من التمر بسر أو قال أبو عمرو قرنباء غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح
أوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف والعذرة يعني العجين مهملة بكسر الذال المعجمة الوزن
الخامس عشر فعللاء خجفجاء بالخاء المعجمة والجيم والفاء اسم الموضع قاله ابن الناظم قال الشيخ في الشرح
وإنما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم نفسه وفعللاء [illegible] اسم مكان وما ذكره بالدال
بفتح الدال المهملة والميم والثاء المثلثة اسم للأمة وفرماء بالفاء والراء المهملة اسم الموضع ذكره في الصحاح إلا
في الفاء ولم يذكره في مادة القاف وقال في القاموس في فصل الفاء وفي الجوهري فرماء موضع سهو وإنما هو بالقاف
قال في فصل القاف وقرماء كحمراء موضع باليمامة [illegible] امرؤ القيس موضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقدير
فجدد الناظم في ذلك في المشهور [illegible] مشكل لأنه وزن نادر جدا في الجمع بالسينية أن جنفاء بالجيم والنون
والفاء والقصر موضع وأنه بالمد أيضا موضع وذكره فيما بعد بالمشكل الوزن السادس عشر فعلاء بكسر
أوله وفتح ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوبا [illegible] وقد
وقيل [illegible] أيضا [illegible] الوزن السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه نحو [illegible] بالخاء
المعجمة والياء المثناة [illegible] الكبيرة هذا باب المقصور والممدود المقصور هو الاسم المتمكن
الذي حرف إعرابه ألف لازمة [illegible] والقصر [illegible] إذا [illegible] فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره
همزة بعد ألف زائدة كسماء ورداء [illegible] فلا يسمى ممدودا قصر الاسم ومده ضربان قياسي وهو وظيفة
النحويين وسماعي وهو وظيفة اللغويين وقد اعتنى اللغويون بهما ووضعوا في ذلك كتبا ومقصود الباب ضبط
النحويين يرجع إليه لأن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام أحدها ما له نظير من الصحيح الآخر
ما قبل آخره [illegible] قياسا وهذا النوع مقصور بالقياس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله إذا اسم استوجب من قبل الطرف
فتحا وكان ذا نظير كالأسف فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله أمثلة منها كل مصدر
فعل بكسر العين اللازم جوي جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فإن نظيرها من الصحيح الآخر فرح
فرحا وأشر أشرا [illegible] ما قبل آخرها أي مصدر فعل اللازم قياس مصدره فعل بالتحريك قال ابن
عصفور وغيره [illegible] والمصدر [illegible] بكسر العين وهو

هم وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والواو غَرِيَ بالشيء بالكسر إذا أولع به والاسم الغراء بالفتح والمد وأنشدوا
إذا قلت مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع تهل هذا قول ابن خذام ومواقيه وعيلة فالله
ذكر أن أبا عبيدة حكاه عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء بالكسر والبيت يحتمل لمن أنشده إلى
كثير المتقدم وعلى قول أبي عبيدة هذا لا يحتمله فيمن يقول لا غاريت غراء إلا الكسر لذا ذكر من الصحيح
قبل آخره ألف كما أنه قياسا الأمر قال أبو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء أغرى به وأنشد أبو عبيدة
والجوهري استدل بدل فعلا وفاعلت بدل غاريت وجعل بدل تهمل بضم الميم وفتحه في السماء أي كثرة متابعته د ل
عليه وانه فعل بضم العين المهملة وفتحه في العين فعلا والأبعد حينئذ أن يقال الغراء بفتح الغين والمد اسم مصدر
كالكلام والسلام وقيل المصدر غرا به بالقصر وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من فعل وكل مستشهد
عليه ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غريت والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت وأنشد
الغراء في بيت كثير ما نسب عليه يروى بالفتح والمد وأبو عبيدة يروى بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري في تهمل
ردا على محل واحد ومنها فعل بكسر أوله ومنه ثانيه جمع الفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء
والراء والكذب وسدرة وسدر أعدل جاز تكثيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم أوله
وفتح ثانيه جمع الفعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصورة المنقوشة في أعلى الكنائس
من الصورة الجميلة على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي الحفرة وسكون
الموحدة الحفرة تحفر للأسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فإن نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة
وقرب بضم الحاء والقاف فيهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله كفعل وفعل جمع ما أتى فعلة وفعلة ومنها اسم
مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومنتقى من الخماسي ومستدعى من السداسي فإن نظيره من
الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الآخر فيهما القسم الثاني من قسمي المعتل بالألف أن يكون له نظير
من الصحيح قبل آخره ألف وهذا النوع ممدود بقياس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما استحق قبل آخر ألف
والمد في نظيره حتما ألف وله أمثلة منها أن يكون الاسم مصدر الأفعل بسكون الفاء وفتح العين أفعل بكسر الهمزة
وسكون العين أوله الكسر وقيل حد أول كأعطى إعطاء والثاني نحو ارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي
والتدبير الأصل ارتأى بالهمزة بالياء الفعل إلا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما في المصدر قلبت الهمزة لتطرفها

اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء اي بحث في ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل
كارعوى ارعواء وارتأى ارتئاء فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدر الفعل
او المبدوء بهمزة وصل من الصحيح انتسب انتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها
ان يكون مفرد الافعلة سواء كانت فيه الهمزة مبدلة عن واو او ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو
رداء واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من
اجل ان افعلة جمعها لا تكون جمعا للممدود ولا يكون جمعا للمقصور قال الراحة جمع رحى من
الياء وافعية جمع نعامى الداوي من كلام المولدين لا ارحاء وفيها مقصوران والرحى الطاحونة مؤنثة
والعفار نوع من الشجر يذكر ويؤنث واما قوله وهو قرة ابن مجلان النميري في ليلة من جمادى ذات اندية
لا يبصر الكلب من ندائها الطنبا والمبرد ندا بالقصر مقصورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع ندى الذي هو
ندا بالقصر على نداء بالكسر جمع نداء الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول
يضعفه انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لقيل واللازم منتف والملزوم كذلك ومنها ان يكون مصدر الفعل
بالتخفيف والعين دالا كونه دالا على صوت كالرغاء والثغاء بضم المعجمة والمثلثة او مهملة وفتح ثانيهما
والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الغنم فان نظيره من الصحيح الصراخ
والعواء دال على صوت فقال مثلي نظيره مثله فان نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال وآخر مهملة
زاد في القاموس فتح الدال قال وهو شبه الدوار يأخذ في الراس والزكام بضم اوله القسم الثالث ان يكون
لا نظير له من الصحيح فيقتصر فيه على السماع من قصر ومد فالسماع من المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا
الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجا بكسر المهملة وبالجيم العقل وهي صفة يتميز بها الحسن من القبيح
والغبي ومن الممدود سماعا الفتاء حداثة السن والسناء الشرف بالمثلثة والثراء بالمثلثة
لكثرة المال والحذاء بكسر اوله المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار
الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا فصل سماعا اجمعوا على جواز قصر الممدود
للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر
وان تحنى كل عود ودبر فقصر صنعاء للضرورة وجواب الشرط محذوف لا بد منه وصنعاء من حاضرة اذا الدود
والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة

ودبور اذا عم فتهمز وقوله فيه مثل الناصر الذي يعرفونه والهلال يوما بين حادث وقديم قصر الداء للضرورة و

هو ممدود ... اذا هو الضوء الذي مد ... مثل الناصر يعرفونه ويحضرونا ... ثناء لكل نوع من انواع الخير

والنبي مع هذا الهلال يوما بالعمود من حادث متجدد وقديم سلف ... البر فقصر الممدود للضرورة فيه

له فيا ليس بي ... غير فعلا افعل لان فعلا ثابتة افعل لا يكون الا ممدود ... يجوز عنده ان يدوم ...

... متمولة ... كلمة الشعر ... فقصر مع الضرورة ...

فعلا انثى افعل عليهم الا يعتد ... وحكى الجواز على الاجماع تبعا للناظم واختلف في جواز مد المقصور

للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء فمد غنى

للضرورة مع انه مقصور ... الاختيار ... كلمة ... وانتفى ... افرد

ومنعه البصريون وقالوا ... شاذة وقدروا الغناء في البيت مصدر الغانية لانه يقال غانيت غناء كقاتلت

قتالا لا مصدر الغنى ... وهو نعمة ... فلذلك ... الناظم ... والعكس عليه ...

التثنية وهي جعل الاسم ... دليل ... بزيادة في آخره والاسم القابل للتثنية

هذا باب التثنية

على عشرة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس آخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان

آخره ياء او واو ساكنة قبلها ساكن كظبي ودلو والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة

من العرب كالقاضي والغازية وهذه الانواع الثلاثة تجيء ... في التثنية تقول رجلان وامراتان وظبيان

ودلوان والقاضيان والغازيان وشذ في تثنية الالية ... وخصية ... البان وخصيان ...

... قال عنترة ... متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا ... بالراء والنون

... وقيل البان ... تثنية الية ... وأما ... تثنية الي ...

النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما آخره الف لازمة من العرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في

ثلاثة مسائل احدها ان يتجاوز ثلاثة احرف وان تكون الفه رابعة كحبلى حبليان وملهى وملهيان ... بفتح الميم وسكون

اللام ... او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان وشذ قوله في تثنية قهقرى ... وهو

الرجوع الى خلف ... بحذف الالف ... مثنية ... خوزلى ... قهقران

وخوزلان بحذف ... فيهما ياء الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدلة من ياء ... كفتى ... ورحى

السحوقيان بعد الف ياء وفيه في تثنيته حيي بكسر الحاء المهملة حوانا بالواو وحكاه الفراء مع ان الف مبدلة من ياء عن العرب
الكلام حكاية والقياس حييان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شيء وفي المجهولة الاصل وقد اميلت
كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما اخره الف
لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولم يحذف الالف لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها
ياء في المسئلة الاولى فحملا على الفعل لان التعريف لا يجري عليه الفعل وانه لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة
لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فبعرض الرجوع الى الاصل واما في
المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث اشار
الناظم بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي
اميل كمتى والنوع الثاني من نوع المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احداهما ان تكون مبدلة من
واو ولم يتجاوز ثلاثة احرف كعصا وعصوان وقفا وقفوان ومثله التخفيف منوان وهو لغة في المن بالتشديد
الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في رأسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية رضا رضيان
بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين
ان تكون الالف غير مبدلة من شيء ولم تمل نحو لدا واذا تقول اذا سميت بهما في تثنيتهما لدوان واذوان وانما قلبت الالف
في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم مناسبة الياء والى هاتين
المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف والنوع الخامس الممدود وهو ما كان
اخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف
وتشديد الراء المهملة ووضاء بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتسليم الهمزة
وسلامتها من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكرته صحح والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه
ماخوذان من قرا ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لعدم شبهها بالالف وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب
تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمراء عند الجمهور حمراوان وانما قلبت همزته لان بقاءها
سالمة يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك يشبه اجتماع ثلاث الفات واختير قلبها واوا لبعد تشبيهها بالالف لان الياء تشبه
الالف في نوع كل منهما للتانيث فانه المراد وهو منعوض بهاذا وما حوذان انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية
وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء

أو

أبدلوا الياء قبل الهمزة واوا وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف فتقول عشراوان بفتح العين المهملة و
سكون الشين المعجمة وهي التي أتى لها ليال تضع نهار أعشار بالهمز وجواز الهمز فيه وذلك الوجهان التصحيح والقلب واوا و
وشذ عند البصريين جواز أن يقلب الهمزة ياء وشذ وحلاء في تثنية وحلاء بضم الفاء وسكون الواو وضم الفاء بعد الها
دال مهملة ضرب من القعود وخنفساوان تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء
ومعظم الفاء منها معظم القاموس جواز ضمها وسينها مهملة دويبة سوداء وعاشوراوان تثنية عاشوراء
العاشر والتاسع من المحرم وآله في القاموس عن الألف والهمزة محاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما تشذ فيه نحو
النوع ما يترجح فيه التصحيح وهو إقرار الهمزة على حالها على الإعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما الهمزة فيه
بدل من أصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية أصلهما كساو وحياي قلبت الواو والياء
همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة وإنما ترجح التصحيح لأن فيه إقرار الحرف على صورته الأصلية عند الإعلال وثقة
على الوجهين كساوان بإبدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الإعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو
علم الغلبة وهو ما الهمزة فيه بدل من حرف الإلحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والباء الموحدة عصبة عنق
العنق قال أبو الهيثم ممدود الحلق مع علباءة وقوباء بضم القاف وسكون الواو والباء الموحدة داء معروف يتقشر
ويتسع يعالج بالريق أصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للإلحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء
وهو ما كتبت فيه أو برما الفه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبه الأنف يتقدم من الجبل قلبت
تلك الياء فيهما همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة وعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وإنما ترجح الإعلال على التصحيح
فيهما لتشبيه الهمزة فيهما بهمزة حمراء من حيث إن كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي وزعم الأخفش وتبعه أبو موسى
أخر بأن الأرجح في هذا الباب أيضا التصحيح على الإعلال وأن سيبويه إنما قال إن القلب فيها أكثر منه في كساء مع
اشتراكهما في العلة ولذلك قال الناظم ونحو علباء كساء وحيا بواو أو همز وخير ما تخير هذا باب كيفية جمع
الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجاءين بالواو والنون رفعا والياء والنون جرا ونصبا ويسمى أيضا الجمع
الذي على حد المثنى أي على طريقته لأنه إعرابه بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للا
ضافة كالمثنى إعرابه بحرفين الألف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للإضافة اعلم أنه يجب في الجمع
المذكر السالم ياء المنقوص وكسر ما قبلها فتقول في جمع القاضي ما يأتي أصلية والداعي ما يأتي منقلبة عن واو الفا هؤن

والداعون والاصل فيها القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت
الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لو بقيت ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لتسلم الواو
وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت فنقلت ضمتها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف لهذا الجمع الف المقصور دون فتحها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما
الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم
بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى
قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء فيقولون في جمع موسى موسون وموسين بضم السين وكسرها والفتح فيما على
ان وزنه مفعل والميم اصلية من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى والضم فيما على ان وزنه فعلى والميم زائدة من
ساس راسه موسى يلقه واتفق الجميع على ان ابقاء الفتحة قبل الواو متقلبة عن اصل ياء او واو فتقول في الجمع
الاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلهما الاعليون والمصطفيون تحركت يا واو هما الياء
لتان من واو والاصل لانهما من العلو والصفو وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقيت
الفتحة تدل عليهما دليلا عليهما وبعض الممدود في جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح
فيما همزته اصلية من وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من
الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وعلباء علما لمذكر وضاءون وعلباءون بالتصحيح بسلامة الهمزة
لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله
علما لان حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين
عاقلين فتقول علباءون وكساءون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها في علباء للالحاق
وفي كساء بدل من اصل والارجح من الوجهين الاعلال والسابق في جمعه والتقييد بالعلمية يشترك
لصحة الجمع هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير يسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم
في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما لمؤنثة هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في
تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف ولا تغيير ويستثنى الا ما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع بالالف
والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتسلم في التثنية لعدم العلة المذكورة فتقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول
مسلمتات بتاءين وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها لئلا يلتبس بتثنية المذكر

الثم

وجمع المقصور والممدود تغير فيه ما تغير في التثنية تقول في جمع المؤنث بالف التأنيث المقصورة حبليات
بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان
بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الحذف والحذف فتغير ان الكلمة تبقى على حالها وخفف بالقلب
الى الياء لان الياء بمنزلة الكسرة من الالف ... الممدودة ولو كان بقاؤها يؤدي الى اجتماع ثلاث العلامات وان الهمزة
من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث العلامات
واذا كان ما قبل التاء الدالة على التأنيث في المفرد حرف علة ابقيت عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما
يستحقه من تصحيح واعلال لو كانت اخر الوضع قبل مجيء تاء التأنيث فتقول في جمع نحو ضبية وعروة
نحو ضبيات وعروات بسلامة حرف العلة الياء والواو من القلب الفا لسكون ما بعدها وتقول في جمع نحو
قناة والفتاة ... العشرة قنوات بالواو ... وتقول في نحو بنات
بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو ... النون والباء ... الجمع من
الارض ... عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها ... الجمع ...
نكن ... بابقاء الهمزة ... اعلالهما ... بدل من اصلها ... والاعلال
وتقول في ... بفتح الموحدة وتشديد النون ... الهمزة ... بدل من ياء لانه من ...
بنيت وتقول في جمع قراءة بضم القاف وتشديد الراء ... الساكنة قراءات بالهمزة لا غير ... ان الهمزة الا
علة ... التاء ... وان ... والالف ... التثنية
فتاء ... التاء ... فصل اذا كان الجمع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها
والاسم ... ان ... لزوم ... العاقل غيره ... العلاء والام
وواحدها مؤنث بالتاء او بالمعنى نحو سجدة ودعد علم امرأة تقول في جمعهما بالالف والتاء سجدات ودعدات بفتح
عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بتسكينها وقال عبد الله
ابن عمر الحريري والسيد ... القاع ... لاستكرام ... المنشرة بفتح الباء الموحدة جمع ... باسكانها
والقاع المستوي من الارض ... الى ... الاستفهام ... معا ...

خبر المبتدا او عدل عن الاضمار الى الظهر تلذذا باسمها تأكيدا للاستلذاذ وأما قوله وهو اعرابي من بني عذرة وحُمّلت
زفرات الضحى فأطقتها * وما لي بزفرات العشي يدان فسكن العين من زفرات في الموضعين ضرورة وحسّن ذلك ان العين
قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله بلغني بالذي الاكرمين تسيلا بسكون الميم واذا فعلوا ذلك
في الافراد ففي الجمع أولى والزفرات مصدر زفر يزفر زفيرا اذا خرج نفسه بأنين وانما خص الزفرات الى وقت
العشي والضحى لان من عادة المحبين ان يعودوا به العليل في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة
مضموم الفاء نحو خطوة وجُمل بالجيم علم امرأة او مكسور الفاء كسدرة وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مكان
عن الجمع الاول الاتباع لحركة الفاء ان لم تكن العين مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت
وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة للأسد فيقول في جمعها
دميات وزبيات بفتح عينهما او اسكانها ولا يجوز ضمها لئلا تثقل الياء الا لئلا يلتقي ساكنان امتناع
الاتباع فيها لثقل الياء بعد الضمة والمكسور اللام واو كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وسكون
الراء اعلى الشيء ورشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فيجوز
في جمعها ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر
في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع
والصغير من ولد الحنظل والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي الابيات الاربع ومنع التغيير
في العين في عشرة انواع مما استوفى الشروط الخمسة احدها وفاقد الثلاثية نحو زينبات وسعادات لانهما
رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني ما فقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء
المعجمتين جمع ضخمة وهي العظيمة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي
التامة الخلق لانهما صفتان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي جاوزت الثلاثين
سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة لا يقال ويحه خلافا للفكر النوع الثالث ما فقد سكون العين
نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهم لم يغيروا حركات الواحد وغيره هذا ويسمى مثنى
بالنون انثى النمر بعد جواز الاسكان تخفيفا في سمرات مما كانت عينه مضمومة ونمرات مما كانت عينه مكسورة

42

ى كان الاسكان جايزا فى فعلاء المفرد نحو سمرة ومرة فيسكون الميم والتصحيح مع الجمع لان ذلك الاسكان
حكم تجدد له علة الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع ولا فى تحت العين نحو جوزات
من الواو وبيضات من الياء فما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا يغير لاعتلال العين فالتصحيح فى نبات الجوزات
بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح اى تستعمل فتحة غير المعتل العين فيما عند الجمع عليه فى بعضهم
ثلاثة عيرات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلى اخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين
سبوح بفتح الياء من بيضات يقال نعامة سريعة سيره فى الظليم الذى بيضات يسير ليلا و
نهارا البيض البيمار والرائح من الرواح وهو الذهاب والمتأوب من تأوب اذا جاء اول الليل والرفيق
بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما فى السير والسبوح حسن الجرى ويقف من القتل ضرب اى وهو
ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فيجمع ابقى على حاله وهذيل
تفتحه فى جميع الباب قاله فى المصباح واتفق جميع العرب على الفتح فى عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون
الياء المثناة تحت وبالراء وهى الابل التى تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو
شاذ فى القياس لانه مؤنث بدليل ولما فعلت العرب فيهم كبيعة وبيعات مخففا بالاسكان واختلف
الناس فى علته اختلافا كثيرا وحاصله [illegible] بكسرة فتحة او بفتحتين على قول بين والا ...
ثم اختلفوا فى المفرد فقال الاكثر هو عير بالكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اى تذهب وتجى وقيل
عير بالكسرة منقلبة عن ضمة جمع بكسر العين بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب
الضمة كسرة قاله واصل القافلة قافلة الحمير ثم سموا القافلة ما كانت قافلة والقول الثانى اختلف
القايلون به فى البنا على قولين احدهما للمبرد وهو جمع عير وهو الحمار والثانى للتلميذ فى المعنى وهو انه
جمع عير وهو الذى فى الكتف القدح وقيل له ذلك مؤنثة فقال نعم وان يونس قال كل تثنية مثله
الاثلاث مؤنثة فى العير الرحل النوع الخامس ما فى حدد الادغام نحو جمات جمع جمة بفتح الفاء
المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء المهملة من الحج وجمات جمع حمة بضم الحاء الدليل فلا تغير العين
من سكونه لان الادغام فيه علو حركوا انفك ادغامه فكان تثقيل تفعيله فلابد الادغام هذا باب جمع التكسير

ويفارق جمع السلامة في أربعة أشياء أحدها أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني
أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع أن
الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء وجمع التكسير لعقلا ولغيرهما ما تغير فيه
صيغة الواحد إما بزيادة ليس مثلها في بنيته من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان للجمع قال في الصحاح
إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون على زيد ونون
صنوان الواو عوض عن الضمة والنون عوض من التنوين أو بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء التخمة
للمفرد وتخم للجمع أو تبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كأسد بفتح الهمزة والسين للمفرد وأسد بضم الهمزة وسكون السين
للجمع أو بزيادة وتبديل شكل كرجال أو رجل أو بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول أو بهما أي بالنقص والزيادة وتبديل
الشكل كغلمان وغلام فإن غلمان زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل
شكله بكسر فائه وإسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بأنه لا يخرج عنه إلا صنوان من باب زيادة وتبديل شكل
وتخمة من باب نقص وتبديل شكل لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بأنه نظر
إلى ما هو الظاهر أنه لا بد من تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والتغيير تقسيم التغيير إلى قسمين لفظي وتقديري
واللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه أن فلكا وأخواته جمع تكسير فيقدر في
ذلك زوال حركة الواحد وتبديلها بحركة مشعرة بالجمع ففلك إذا كان واحدا كقفل وإذا كان جمعا ككتب وكذا الحكم
في أخواته والباعث له على ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم أن الجمع لم يقصد وأنه ما قصد جنب ونحوه مما يشترك
فيه الواحد وغيره جنب لا يقال هذا جنب وهذان جنب وهم جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر
تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل الأكثر كونه في باب فلك
اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل
وهو من الثلاثة إلى العشرة دون العشرة على القول بدخول الغاية في التقليل ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما
لكان أولى وهي أفعل بضم العين كأكلب جمع كلب وأفعال كأجمال جمع جمل وأفعلة بكسر العين كأحمرة جمع حمار وفعلة
بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تقع في نفسها نحو أكلب وأجمال

أجمر

43

واحجرة وصبية عيا وغير هذا من الجموع فانها ترد الى واحد هذه البحور نحو احجح بد ارع التقليل والبها اشار الناظم
بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة، وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء، وفي الصحيح كعرب والفعل بكسر الفاء.
وفي الصحيح كصبر والفعلة بكسر الفاء، وفي الصحيح كغردة خلافا للفراء وثلاثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما جا
وز العشرة بتنايا وربما قد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة، مجازا واستعمالا لكلام العرب قاله، والتسهيل
قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب تضع احد البناء بين استغناء عنه بالاخر والاستعمال ان تكون وضعتها
معا لكنها استغنت، بعض المواضع عن احد هذه بالاخر قاله مثال كارجل جمع رجل بسكون الجيم والاعناق جمع عنق
والايدي جمع يد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وايديهم بجمع بمراد ما استغنى فيها بناء القلة
عن بناء الكثرة لانها لم تستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقدام جمع قدم قال الله تعالى من شجرة اقلام والقلام خلاف مه العكس
وثلاثة وفعا وقد استعمل فيه وزن الفعلة مع انه سمع له وزن الكثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة
عن بناء القلة وضعا واستعمالا لكلام العرب قاله مثاله كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب، وصرد الكبير
الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم للطائر بقال لا الحسن رجال الحسن قلوب معهم حسن صرد ان يستغنى جمع الكثرة
عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا القسم وهو ما لم تضع له العرب بناء قلة ما نقله الناظم وابنه من قولهم
جمع قياسة وفي الصحاح الصلاة صبي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم في قلتها ادغيتم حكاه الجو
هري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت له العرب بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى تربص
بانفسهن ثلاثة قروء فجمع ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة ايام اقرائك
وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي، البسة الاول من ابنية القلة افعل
بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما يجمعه شروط احدهما فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها
سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو ليست فاؤه واوا ولا عدم الا ان مضاعفة لعينه كدعد وذلك نحو كلب واكلب وظبي
واظب وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو بضم الباء والواو فقلبت ضمتهما كسرة والواو ياء ثم حذفت الياء الاعلت من
اظبي والمعتلة اجر على حد اعد وقاض وخرج بقولنا نحو سمح فلا يجمع على افعل لاعتلال العين بالواو والياء في الثاني واما قالوا
اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وخلاف نحو ثوب وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو والياء
في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى اعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا سماعا اثوب جمع ثوب واسيا

ثم سيبويه قال هو وبانا ابن عبد الرحمن او نحو من ذلك على خلاف للكادهم وقد لبست الابله ضمن الكسر الراء فيها لما الولايا
والعباس انوابا لا فيلا لا وقال آخر كأنني اسبعا بنو عابنة عجز مقاربها باوبها الاثر والغيامر فيه بالو
اسيلا و والبيه بكسر الباء جمع البنو وجانبة نسبة الى جان و نحو قالع والمقارب جمع مقرة ومقرب
السبعا نحو شيخ من هو به والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة الراء نحو حر يعني بعد الموت قاله العيني ونده جم
و جمال ان عاله واد و شدد كم جمع كم لانه لانه مماثلة لعينه وجعوه في العدد الثانية اوزان فعل كدم اسيله
وسلعة هيئة وفعلة بكسر الفاء اسما كلحة وهيئة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كصنع وفعل بضم اوله وسكون
ثانيه كفعل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجمل وفعلة بفتحتين كامة وفعل بفتحة بضم كقبع ثلاثة امثلة
في مفتوح الفاء وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها وجميع ما تقدم في الاسماء الافعال بكسر اوله وسكون ثانيه
ومونثة فيقع فيها في الصفات السبع الثاني مما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل آخره مدة
الفا او واوا وسواء فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع في الذال المعجمة والمضموم
نحو عقاب فانه يجمع وب الباء على فعول فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ فعل نحو مكان ومكان وشهاب
وغراب و... من المذكر خرج بالرباعي نحو دار ونار وواد ... ليس ... عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود
ورغيف وبلا علامة نحو سحابة وسلادة وعيدة قبل الآخر نحو ... والى هذا اشار الناظم بقوله اسما
لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف
الثالث من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق افعل السابق اما لانه على فعل بفتح الفاء وسكون
العين لكنه معتل العين بالواو او بالياء نحو سيف واسياف وثوب واثواب او لانه غير فعل بفتح الفاء وسكون العين
فيشمل ثانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسر الفاء نحو حمل وعنب وابل واثنان مع
ضم الفاء نحو قفل وعنق فتقول في جمعها احمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وابال بابدال الهمزة
الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد
وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان يعني ان فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين
وهو ما جمع على وزن ... العصافير فقد ... جرد بالجيم والراء والدال ... ضرب
من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة ... كثمرة وهو طائر كالعصافير جمع النغير

اعنى

و خُزَز بخاء معجمة وزاي قال الجوهري ذكر الأرانب فيقال في جمعها هو ذلك خِزّان وغِزلان وخُزّان وأكثر
استعمال الناس في فُعلة وعلى الثاني أغنى لهم بفِعلان فيقال في كل ذلك خِزّان وشذ غوار الطلاب جمع رهد كأشذّ فعل
المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها والجال جمع جمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وأفراخ جمع فرخ
بالفاء والراء والخاء المعجمة وأحمار جمع حمر بالحاء المهملة والميم الموحدة وأزناد جمع زند بالزاي المفتوحة
والنون الساكنة وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى قال الله تعالى وأولات الأحمال أجلهن
أن يضعن حملهن يقال أحمال بفتح الحاء على الجمع وبالكسر لما كان على الظهر وقال حمل بحمل النخل قاله الفراء وقال
[illegible] الأحمال وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملة [illegible] لأنه كثير يقعد حتى [illegible] الحاء وسكون
الطاء هي الحركة والحطاة أيضا الصرعة يقال احكته الرجل إذا صرعته بالأرض واختلف
في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لأنه ضرط يوما بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لأنه كان
[illegible] الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا [illegible] لها واسمه جرول ابن أوس [illegible] قاله ابن السيد
ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر قاله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان قد
حبسه وأراد بالأفراخ بالخاء المعجمة الأولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ أفرخ وفراخ وفروخ
بفتح الميم والراء والخاء المعجمة واد كثير الشجر [illegible] من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة
من الزغب وهو الشعيرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير وأراد ما حول ذلك أولادا صغارا
[illegible] لا ماء ولا شجر إذ تشكو إليك حالهم وقال آخر وهو الأعشى وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك أثقب أزنادها
يجمع زند على أزناد وقياسه أزند وسمع أيضا أفعل وأفعال في فَعل [illegible] اشتغال سمع [illegible]
وزاد [illegible] الخيش [illegible] جمع [illegible] وجلد وأفق وألف [illegible] وليس منه أعيانا [illegible]
[illegible] جمع [illegible] وهو [illegible] جمع [illegible] على القياس [illegible] البناء
الثالث من أبنية القلة أفعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة ثالثة ألفا أو ياء أو واوا قبل الحرف الآخر
سواء كان مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها فالألف مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها
نحو غراب والياء نحو رغيف والواو نحو عمود فتقول في جمعها على أفعلة أطعمة وأحمرة وأغربة وأرغفة
[illegible] وأعمدة وشذ [illegible] والقياس [illegible] قاله [illegible]

اذا جمعت نهارا قلت في كثيره نُهُر وقليله انهر والصواب انهرة لان النهار مذكر ق وفي هذا البيت اشار
الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالثه افعلة عنهم اطرد ق والتزم في افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر
حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول هو مضاعف اللام واراد بمضعفيهما ما تماثلت عينه ولامه
في الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الموحدة وبتات متاع البيت قال الجوهري
الاداة والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت ق وفي الحديث لا يؤخذ منهم عشر البتات وزمام بكسر الزاي
هو الخيط الذي يشد في البرة او في الخشاش ثم تشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل
ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يدخل في انف البعير وهو من خشب والبرة من صفر تجعل
في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام ازمة ق والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن
قبله ثم ادغم احد المثلين في الآخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء كقباء بكسر القاف
والباء الموحدة واناء بكسر الهمزة الاولى فقلت في جمعهما على افعلة اقبية وآنية بالمد بعد الهمزة والاصل
أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها والـ[illegible] اشار الناظم
بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في نحو نجي ونجد وهو ما ارتفع
من الارض وفي سعد وهي البناء اذا خرق وهو بالسين المهملة فقيل وقيل مقدار ما يقعد به موقع وفي
نحو خال وباب وفعلاء جائز بالجيم والراء المعجمة الكثيرة وفي سقا البيت وواد وناحية وقفيز بالضاد
المثناة فعله مثقل وقفيطة بنون وقلادين ومجنبتين القصر القليل وسيف بفتح العين المهملة وكسر
الباء [illegible] وتشديد الثانية وجبرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وخيل بفتح العين وتشديد الباء
المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان الرابع الاول فاما مثاجي ونجد وقفيز وسيف فقالوا انجبة
الخنجدة وانجدة واقفزة واسيفة مع انها معتلة واما عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما
نجد وسعد وقدح وخال وقفا وباب ووجدة فقالوا فيها انجدة واخولة وابوبة واسعدة واقدحة وانجذة واخوذة
وابوبة واقفية مع انها ثلاثية واما رمضان وخان ونفيطة فقالوا فيها ارمضة واخونة
والنقطة مع انها زائدة على اربعة احرف واما عمود فقالوا فيها اعمدة مع عمود بمدة قبل آخره واما
جائز وناحية فقالوا فيها اجوزة وانحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر الرابع من ابنية القلة

ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء المتعدية داخلة على المفعول به كما ابدا ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في
افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به
والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه [illegible] وقال غيره اي غير
ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهو الفراء الكوفي والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين
الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستند عن هذه التعجب وكان القياس ان يقال في التانيث احسني وفي التثنية
احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لانه اي الفعل المستتر فيه
الضمير كالمثل ومجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها والصحيح مذهب جمهور البصريين لثلاثة اوجه احدها
استعمال الامر بمعنى الماضي وهو ملازم بعيد والمعهود عكسه قل الثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل
قل الثالثة زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن تبعه باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز
ضميره اي في التثنية والجمع والتانيث الثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر فـ
كطلب ونحوه بالفاء ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لبليه ضمير المخاطب
في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاتق وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب
منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان يكون المقدما اي بان يكون دون ان المشددة وصلتها لعدم
السماع فيهما احكم اختصت به ان ونظيره عسى ان يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة
وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما ولا يلزم تحويل الثلاثي الى صيغة افعل
فيقول احسنته رجلا واكرمته رجلا بمعنى ما احسنه وما اكرمه وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه
ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد مسئلة لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا
وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة
في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه ان كان ضميرا في نحو ما احسنه اذا دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه
جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي مثل افعل به ان كان
افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا
واكف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه
صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قوله زيد كفى

به كما نبه في رده ابن مالك بوجهين احدهما ان الزوج ابوابه في التثنية والجمع والثاني ان من الضمير ما لا يقبل الاستتار كانا من
الكرم بنا فانه لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه في باب ما افعله فقصروه اذ ذاك من الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما
اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن والجمال مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يستفاد التعجب به
واما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه بغير دليل لانه فاعل مثله واما قوله وهو عروة بن الورد
فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر. فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله
اي فاجدر به حميدا فشاذ او قليل مسئلة وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع التصرف
اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز ابن هشام
ان يؤتى بمضارع ما افعله فيقال ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في ذلك في الاجماع وليس افعل
امرا من افعل كما ... مدلولي الصيغة عند الجمهور لانشاء التعجب للبصريين وغيره للنقل والاول وهو
ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة الماضي والثاني وهو افعل
به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة الصيغة صيغة الامر
وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي يستحق الوضع ثم لم يوضع مسئلة ولتعذر تصرف هذين
الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما
بغير ظرف او مجرور لا تقول ما زيدا احسن بتقدم معمول احسن عليه ولا بزيد احسن بتقدم معمول
احسن عليه وان قيل ان بزيد مفعول به كما يقول به الفراء والحجابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم
بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ولذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا للفصل بالمنادى
بين احسن ومعموله خلافا لما يؤخذ من كلام ... والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزم وفي الكلام
الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه وقد مر بعمار بن ياسر فمسح التراب عن وجهه اعزز علي ابا اليقظان
ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك هذا مصحح للفصل بالمنادى
ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا لامتناعهما ... واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي
ولا حجة له في ذلك واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور ومنهم
من يكون له مصدرا واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد
ولا خلاف في الفصل بالظرف او المجرور اذا كانا متعلقين بالفعل الدال على التعجب والصحيح
الجواز للتوسع فيهما واليه اشار الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلاف في ذلك مشهور

فذهب

وذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف و
الشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله وهو اقيم بدار الحزم
ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ففصل بالظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه فيه
في ذلك ولو تعلق الظرف او المجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا قاله ابن مالك في شرح التسهيل نحو
ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك
بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله باجنبي معموله فصل وانما يبنى هذان الفعلان مما جمع فيه
ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل البدن الفارغ وفي القاموس
الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح يجلف جلفا وجلافة اه فانه ليس له فعلا فيبنى من فعله والحمار وهو
الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي ما اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع
المراة اي ما اخفها يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قاله في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة
اليدين في الغزل ويكسر واقتصر في الصحاح على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي
ذراع وعلى هذا فلا شذوذ في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فانهم بنوه من
قولهم قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون
الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرف او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج
وضارب وانطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه
يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا يخفى اخلاله بالدلالة واما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى
مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لفاتت
الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت
الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل
يمتنع مطلقا الا ان يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج
والفارسي ومن وافقهم وقيل بجوازه ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع
ان كانت للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي هذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب
بعد اليه نحوي ويكفيه في الرد مخالفته الاجماع بناء على احداث قول خرق الاجماع ثم قال في الرد عليه وشذ على
هذين القولين هذا النوع مطلقا والمنع في احد وشذ على التفصيل ما اعطاه للدراهم واولاه للمعروف فان الهمزة
فيه للنقل من التعدي لواحد الى التعدي الى اثنين قبل التعجب فانه تعجب فان لك ثلاثة احوال احدها الاقتصار

على الذي كان فاعلا فتقول ما أعطى زيدا وما أولاه ﴿و﴾ الثاني أن يزيد عليه المفعول الآخر منصوبا بالمحذوف عند البصريين
وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا للفقراء الدراهم وما أولاه للفقراء المعروف وإن شئت نصبت الثلاثة
إذا لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين
أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف ﴿و﴾ اختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد إذا خرجت مجموعة الثلاثي
نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز لأنه إذا خرجت مجموعة الثلاثي من الزوائد
لا مجموع المزيد فيه بدليل قولهم في الوصف منه تقي ومليء وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع لأن العلة
التي من أجلها امتنع بناؤه وهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف
زوائدها لغير موجب مع وجود الغناء عن ذلك بأشد وأشد ونحوهما وأشد على كل قول من أقوال ما تقيس
ما أتقاه لله وما أملأ القربة من أتقى بتشديد التاء وامتلأت وما أفقره إلى عفو الله وما أغناه عن
الناس إن قلنا لأنهما من افتقر واستغنى وإن كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بمعنى
افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره وشذ ما أخصره لأنه من اختصر وفيه شذوذ آخر في سياقه
وهو أنه مبني للمفعول الشرط الثالث أن يكون الفعل متصرفا لأن المتصرف فيما لا يتصرف نقص له ومنعه وعدم
التصرف على ضربين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني
أن يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر
ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر
ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأس به وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم ولا ما أوذره ولا ما أودعه
وشذ ما أعساه وأعس به الشرط الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفة إلا فضيلة التي تختلف
بها أحوال الناس سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو لشخصين كالحسن والقبح فتقول
ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الأربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك
فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات فإنه لا مزية فيه لبعض فاعله على بعض حتى يتعجب منه الشرط
الخامس أن لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو قتل أو ناصبا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم أوله وكسر
ما قبل آخره فلا يقال ما أضربه زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع عليه لئلا يلتبس التعجب
منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما أخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول ﴿و﴾ بعضهم
يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغته فعل بضم أوله وكسر ثانيه نحو عنيت
بحاجتك وزهي علينا فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه
علينا

عليها وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق
فالمانع أن كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي ألا يبنى منه شيء ويحول ما ورد من ذلك على أن المتعجب فيه من
مفعول بعض فعلم فلم ينطق به الشرط السادس أن يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد
لا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وقد
ذهب الكوفيون إلى الجواز ما أكون زيدا لأخيك دون ما أكون زيد القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا
قائما وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فيسهل الأمر عليهم وإنما يثبت ذلك بسماع الشرط السابع
أن يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء أي لا انتفع
به وهذا عديم ملازم للنفي أيضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بأنه قد جاء في الإثبات قال أبو
علي القالي في نوادره وأنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي: ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه ... ولا مشربا أروى به فأعيج
أي أنتفع به وأما عاج يعوج بمعنى مال فيقال فإن العرب استعملته مثبتا ومنفيا أو غير ملازم للنفي
كما قام زيد وما عاج أي مال فلا يقال ما أعوجه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن
ألا يكون اسم فاعله على وزن أفعل فعلاء فلا يبنيان من نحو عوج فهو أعوج من العيوب وشهل
فهو أشهل من المحاسن وهو الشيء المختص وخضر الزرع فهو أخضر من الألوان وأدم فهو آدم وكلها من
الحلى والخلق لأنه منع من ذلك فقيل لأن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الألوان
والخلق إنما تجيء على أفعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعل التعجب في الغالب ما كان
منها ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر وقيل إن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة
التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها وقيل لأن بناء الو
صف من هذا النوع من أفعل ولم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر وما امتنع
صوغ أفعل التفضيل صوغ فعلي التعجب منه يجري لأنهما مجرى واحد في أمور كثيرة وتساويهما في الوزن — امتنع
والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا ... قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا ... وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط وتؤخذ الثامن من
قوله من ذي ثلاث فإنه نعت لمحذوف أي وصغهما من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكره وهو الاستغناء
عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته
ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فإنهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء
بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وقعد

مهد

تام منهما الكثير فقد حكى سيبويه ما أتقاه وقالت العرب هو ألوح من وصُغ بنو ما إلى التعجب من الزائد على
ثلاثة ومما وصفٌ منه على أفعل فعلاء بما أشد ونحوه كما أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر
وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك وينصب مصدرهما أي مصدر ما زاد على ثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء
بعده أي بعد أشد ونحوه أي بأشدد ونحوه كأضعف وأكثر وأقل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه
ذلك ويجر مصدرهما بعده أي بعد أشد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الأول ما أشد أو أعظم دحرجته وانطلاقه
في الزائد على ثلاث أو حمرته أي عرجه مما الوصف منه على أفعل فعلاء وتقول على الثاني أشدد أو أعظم بهما أي
بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول الناظم وأشدد أو أشد أو شبههما يخلف
ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أفعل جره بالبا يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول
يتوصل إلى التعجب منهما بأشد ونحوه أو بأشدد ونحوه إلا أن مصدرهما أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول
يكون مؤولا بأن والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضُرب بالبناء
للمفعول وأشدد بهما أي بأن لا يقوم وبما يضرب فيأتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما في المنفي فليتمكن
من أن يستعمل معه النفي وأن يظهر فيه الفعل الذي تعجب بسببه وأما المبني للمفعول فليبقى لفظ المبني
ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو أمن اللبس جاز أيضا في المصدر الصريح
نحو ما أسرع نفاسها قاله الشارح وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الأول
فيؤتى له بمصدر صريح وإن لا نقل له مصدر فمن النوع الثاني فيؤتى له بمصدر مؤول فتقول على الأول ما أشد
كونه جميلا وتقول على الثاني وما أكثر ما كان محسنا وأشدد وأكثر بذلك أي بكونه جميلا وبما كان محسنا وأما
الجامد نحو نعم وبئس ويدع ويذر والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل إلى
التعجب منهما بشيء أما الجامد فإنه لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر
فليس فيه للمفاضلة لأنه لا زيادة فيه على غيره فيقال في نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما يقصد
إليه كل الشروط لا يختص التوصل بأشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد
لعمرو وما ورد من بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثلته في كلام المرح
وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليه في النظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه أثر
هذا باب نعم وبئس وحبذا لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفيتهما حكاية الخلاف في حقيقتهما
كم يقال أن أحدهما أنهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة
بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول

نعمت

بنت المرأة قالته الحكمة اسمان عند الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت
والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول آخر وقد سار إلى محبوبه على حمار بطيء نعم السير على
بئس العير وأجيب بأن الأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير
فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامهما مجرورا في الحقيقة إنما هو داخل على اسم محذوف وفي الطريقة
الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في نهايته المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن
نعم وبئس فعلان وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون
إلى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذا بئس الرجل وذهب الكسائي إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان
محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وهو في الأصل جملتان محكيتان نقلتا عن
أصلهما وسمي بهما وذهب الفراء إلى أن الأصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل
عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم له بحكمه
فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء أنهم
لا يقولون إن نعم الرجل قائم ولا هممت بنعم الرجل قائما والطريقة الأولى هي المشهورة والحاصل أن نعم وبئس فعلان
جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين وإنما لم يتصرفا للزومهما
إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المعنى وصارتا للإنشاء فنعم منقول
من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما أربع لغات
فتح الأول وكسر الثاني على الأصل المنقول عنه وفتح الأول أو كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم وبا
بئس فيهما الحجازيون الأصل قاله الحضراوي في أول شرح الإيضاح رافعان لفاعلين عند البصريين والكسائي
وأما جميع الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم
لنعم إما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح زيد معرفين بال الجنسية على أحد القولين والعهدية
على القول الآخر واختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما أنها للجنس حقيقة والجنس كله ممدوح أو
مذموم والمخصوص مندرج تحته لأنه فرد من الأفراد ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل
له ولغيره ونسبه إلى سيبويه ورد بأنه يؤدي إلى التكاذيب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني
أنها للجنس مجازا لأنك لا تقصد إلا مدح معين ولكنه جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بأل
للعهد على قولين أيضا أحدهما أن المعهود ذهني مثله بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل تقول انتفى
الحكم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني أنها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن

ملابسة في الاسم الجنسي وافتتاح الها نحو نعم العبد بيس الشراب او معرف بالاضافة الى ما فيه ال
اي بال نحو ولنعم دار المتقين وبيس مثوى المتكبرين او معرف بالاضافة الى مضاف لما فيه ال كقوله وهو
ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم فنعم ابن اخت القوم غير مكذب ٠ زهير حسام مفرد من حمائله
ويجوز في زهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتدا وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف اي هو وحسام
مفرد خبر او لمبتدا المحذوف اي هو حسام مفرد نعت لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر
الناظم على قوله ويرفعان فاعلين اسمين مقارني ال الى اخره او يرفعان الفاعل مضمرا مستترا
وجوبا في نعم وبيس مفسرا بتمييز لكنه مطابق للمعنى فان اريد كم مثلا والبه اشار الناظم
بقوله ويرفعان مضمرا يفسره ٠ نحو بيس للظالمين بدلا ففي بيس ضمير مستتر فيها مرفوع على
الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بيس هو اي البدل وقوله في مدح هرم ابن سنان نعم امرءا هرم
لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ٠ ففي نعم ضمير مستتر فيها على الفاعلية وامرءا تمييز مفسر له
والتقدير نعم هو اي المرء وهرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن
عصفور والتقدير نعمت وقلت حذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة
اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام وهو مفسر الضمير
حينيذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يتقدم منه شيء كالذي في الحديث قوله صلى الله عليه
وسلم من توضأ فبها ونعمت ٠ ولما علم ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر لزم الا يكاد ان يكون هما
بقية الكلام فاعل وتمييز وفعل من لا يلتفت ما حلا قال اللغوي والفرى مخشري ومن وافقهما ولا يكاد
يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر نحو كقوله
تقول نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او باشاره ٠ فجمع بين الفاعل الظاهر وهو
الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا سوا افاد معنى زائدا على الفاعل
ام لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن هشام بالاجماع
على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر
شهرا وقال ابو طالب ولقد علمت بان دين محمد ٠ من خير اديان البرية دينا ٠ والثاني انه
جاء في البيت كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بيس الفحل فحلهم فحلا وما قاله سيبويه
متعين ولا حجة فيما اورد عليه في الوجه الاول لان هذا التمييز مؤكد وليس الكلام فيه
وعلى ما في البيت ان ليس من التمييز بل حال مؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنا زايدا على

الفاعل

العامل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور وفي الاول كقوله وهو ابو بكر ابن الاسود
المعروف بابن شعوب: تخيره فلم يعدل سواه * فنعم المرء من رجل تهامي. فجمع بين الفاعل الظاهر
وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو قوله تهاميا
نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي
بكسر التاء وتهام بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشددها والثاني
كقولهم نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت والى ذلك اشار الناظم بقوله: وجمع فاعل وتمييز ظهر * فيه خلاف
عنهم قد اشتهر. واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على
قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة
والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به وهو
منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة كما في نحو فنعما هي اي نعم الشيء هي
فكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء
لا في الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما
فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في
المثال الثاني وهو نعما هي لعدم الجملة الفعلية والراجح في المثال بجملة فعلية اشار الناظم
بقوله: وما مميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل. وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه لها
ثلاثة اقسام متلوة بمفرد اي متلوة بشيء ومتلوة بغير مفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاول
نحو دققته دقا نعما وفيها اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص
محذوف اي نعم الشيء الدق ونحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر
وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل جملة فعلية نحو نعم ما
يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب
على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والى هذا اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل
في نحو نعم ما يقول الفاضل والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة والقائلون بانها في موضع
نصب على التمييز اختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص
محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين
والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز

والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة والمخصوص محذوف وهو قول نقله المرادي ونقل عن الكسائي وأما
القائلون بأنها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال الأول أنها اسم معرفة تام أي غير
مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف
والثاني موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل الفارسي والثالث أنها موصولة والفعل
صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء
والفارسي والرابع أنها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند إليه مسد
الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائلون
بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز وهو قول
الكسائي نقله المرادي عن الفراء وأما القائلون بأنها كافة فقال إنها كفت نعم عن العمل كما كفت
قل وطال من عمله فصارت تدخل على الجملة الفعلية **فصل ويذكر المخصوص** والمقصود
بالمدح والذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر أو بعد التمييز **فيقال نعم الرجل أو رجلا أبو بكر
وبئس الرجل** أو رجلا أبو لهب هذا هو الغالب وسره أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام الشامل
في كل خصلة محمودة أو مذمومة فتوجه المستفيد لتحقيقها سلكوا بها في الأمر
العام طريقي الإجمال والتفصيل لقصد مزية التقرير مجملا بعد الفعل بما يدل على المخصوص
بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح أو الذم إلى المخصوص به على سبيل الإجمال فيكون فردا من
الجنس ثم أعقبوه البيان تنبيها على سبيل التفصيل فيحصل من نحو الفعل وزيد التقرير ما يزيد
ذلك الاستيفاء **و**اختلف في رفع المخصوص فقيل **هو مبتدأ والجملة قبله خبره** ولا يجوز غير ذلك
عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا **ويجوز أن يكون خبر المبتدأ واجب الحذف
أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لهب** وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن
السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره وإليه ذهب
ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل وإليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الأولين
فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا **و**من غير الغالب أنه **قد يتقدم
المخصوص** على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدأ على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر **نحو زيد نعم
الرجل** وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما أن يكون مبتدأ والمخصوص الخبر وبالعكس
وقد يتقدم في الكلام ما **يشعر به** أي بالمخصوص بالمدح أو الذم **فيحذف** المخصوص

جوازا

جواز التعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو اي ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير
ايوب المتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به
كفى ولبيس عنه اي عن حذف المخصوص قول الناظم العلم نعم المقتفى اي المقتفي والاذ لذ مثل
من التقديم للمخصوص لا من حذفه هنا اذ اخر ارتفعت العلم على الابتدا واما اذا جعلته خبر المبتدا
محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا لفعل محذوف
تقدير الزم العلم ونحوه ويكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم فصل ثلاثي متصرف
تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلا صالح التعجب منه
فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كضرب او شرف او بالتحويل بان يكون
في الاصل مفتوح العين كضرب او قتل او مكسورها كعلم وفهم بضم العين فيهما وانما حولت لتلتحق
بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضعف ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سياتي في حكم
معتل العين واللام اذا كان من باب قرة قلب الضمة كسرة لتنقلب الواو الثانية ياء نحو قوي ومن
باب شريت قلب الواو والضمة فيلتزم بفعل فيه ما يفعل في قرة ويجوز فيه الاسكان نحو قضي
وشوي ولا يدغم لعدم الاسكان ولا وجوب نقل الضم فيه نحو طال وباع والناقص الاجوف
والاجود
العين نحو شدّد ويجوز تسكينه والمفتوح المكسور فقيل لا يغير وقيل يغير وقال ابن
عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم ضم العين
اصالة او تحويلا قال الجاربردي الاكثر ان يجري حينئذ مجرى نعم وبيس في افادة المدح
والذم وفي حكم الفاعل الظاهر والمضمر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه
اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم
خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم العالم زيد وبيس الخبيث عمرو والى
ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا بضم عين من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء
بالمد والمشبه عليه في النظم بقوله واجعل كبيس ساء فانه في الاصل سوأ بالفتح
من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر يسوءه اذا احزنه فنقل فتصرف في فعل الى
فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بيس فصار جامدا قاصرا فحكمه ما له ولفاعله
ما ذكر في بيس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف الى المقرون بال

سوء ابو لهب حطب النار ابو لهب والضمير المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي النثر لا وساءت
مرتفقا ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا تمييز ثم حذف المضاف
اي نار مرتفقها للتمييز لا بد ان يكون غير المميز وذلك في المعنى واسم تلو المنكر وفيما يحتمل الفاعلية ،،
والتمييز ساء ما يكون فيجري فيه الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي
ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه والمخصوص
بالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجعل المخصوص العين في المدح والذم مجرى فعل
الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال والاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز لذي فاعل المخصوص الذكر
او ان ياتي به اسما الظاهر المجرد من ال وان يجره بالباء الزائدة تشبيها له بفاعل افعل في التعجب
وان تاتي به ضميرا مطابقا لما قبله بالظاهر المجرد من ال نحو فهم بزيد رجلا على ما فهم زيدا
او المجرور بالباء وهو الاكثر حسن بزيد رجلا على احسن بزيد وسمع من العرب مررت بابيات
جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا
واصل جاد بهن ابياتا من جاد الشيء جودة اذا صار جيدا واصل جاد بفتح العين فحول الى ضم العين
لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابياتا
تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل
من هذا الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح تحيي بالروس الذي لا يرى منه الا صفحة او لطام
اصله حبب الروس بفتح الذي يعني الزائر فزاد الباء في الفاعل حملا على احبب بالروس ولكن الحاء
لا من الفعل الذي يجوز فيه ان تسكن عينه وان تنقل حركتها الى فائه ولم كانت امثلة غير
ما يفيد خلاف الظاهر التسهيل فيقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل
بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه واللطام بكسر اللام جمع لمة بالكسر
وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الاذن الى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع
بتعجب او منقول بالباء دون ذا انضمام اسما كثر ومثل الضمير المطابق لما قبله الزيدان كرما
رجلين والزيدون كرموا رجالا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا فصل ويقال في المدح
حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع
بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا الهيا

والى ذلك

والى ذلك اشار الناظم بقوله وعثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذما فقل لا حبذا او دخول لا في حبذا لا
يخلوا امنا قلنا لان لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكن غير مكررة
اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا قول ابي الحسن وابي الفارسي وهو ضعيف وذهب
سيبويه الى حبا فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان
على اصلهما من كونهما جملة فعلية ما صوعية لان الاصل عدم التغيير ولا فتصارهم
على حبذا عطف على حبذا كقوله وهو عبد الله بن رواحة الانصاري رضي الله عنه فحبذا رب
دنيا اي فحبذا دنيا الحبذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو ذا واخوانه من المركبات التي يغير حكمها
بالتركيب وهو قول ابن خروف واستدل بيه ابن بزنعان وابن خروف وابن كيسان وابن هلال قيل ولا يصح نسبته
للخليل كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة
واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه اه والمخصوص على هذا المذهب
مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر
وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل تركيبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع
فعلا ماضيا وما بعده فاعل والجملة فعلية وقيل تركيبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار
الجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية واصل الخلاف في ان التركيب
وعدمه وبنيتي عن التركيب فوان فعلية الجميع واسمية ولكل دليل على ما ادعاه فاستدل مدعي
التركيب باطراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وامتناع الفصل ثم استدل مدعي علمية الفعلية
وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامته عما يلزم
مدعي الاسمية من شذوذ في تخالف الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الهدح بفرادهم
لا يحبذا هم مجا ولهما بمضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج
في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب
كثيرا واما تغيير يحبذا فمضارع خبر ما اذا قال له حبذا واختلف انه يلزم بعدم التركيب في جملة كونه
لا متغيرا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا الهند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان
في تثنية المؤنث او حبذا الزيدون في جمع المذكر والهندات في جمع المؤنث مثلا ثم قال
فقال ابن هلال لان كلام جرى مجرى المثل السائر التي لا يغير عن حاله في الاستعمال الاول

في الاكمام قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد مذكرا كان او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموع
بكسر التاء والافراد لانه في الاصل خطاب لامراة كانت عند رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتز
وجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرف
قال الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده وقال ابن كيسان
لان المثل الغاية مصدر مضاف الى مفعوله محذوف في حبذا حسن هند وكذا الباقي ورده ابن الفلاح
بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كما جعل نعم
وبيس المضمر ولهذا جاء مع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص على حبذا فلا يقال زيد حبذا
كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكرناه من انه كلام جرى مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله واول ذا
المخصوص ايا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص
عن حبذا لئلا يتوهم ان في حبذا ضميرا مرجوعا لان الفاعلية يعود على المخصوص وان ذا مفعول
بمقال ابن ملك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم تنبيه
اذا قلت حب الرجل زيد فحب فعل من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكرها في الفصل قبله
ويجوز في حايه الفتح مع التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز
ان يسكن عينه وان تنقل حركته الى فايه وان لم تكن الفاء حلقية فهو بالحا بعدها اذا كانت حلقية
والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان قلت حبذا بفتح الحاء واجب
للتركيب ان جعلتهما كالكلمة الواحدة والا فلا يجوز هذا باب افعل
التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر
في التفضيل فاصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب
الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في تعجب حذف الهمزة
وبدونهما لا يفعل للفعل واما قوله حب شيء الى الانسان ما منعا وانما صاغ افعل التفضيل
مما صيغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني
للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب من باب علم يعلم
اعلم ومن باب فضل يفضل هو افضل كما يقولون في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما
افضله واضرب به واعلم به وافضل والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب

افعل

أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي ۞ وشذ بناؤه من اسم عين هذا أحنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم
عين والمعنى آكلهما أي أشدهما أكلا وشذ وصفا وفعله كذا هو أقمن به أي أخلق به بنوه من قولهم هو قمن
أي حقيق وهو ألص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين
وظائين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع أن له فعلا فقال يقال لص إذا أخذ المال
خفية فعلى هذا لا شذوذ وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة هذا الكلام أخصر من غيره بنوه من اختصر وفيه
شذوذ آخر كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب وفي بنائه من الفعل الماضي
الذي على وزن أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا
وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على الأول مطلقا وعلى النهج في أحد شطري التفصيل
وهو أعطاهم للدراهم للعمرو وشذوذا على الثاني هذا المكان أقفر من غيره وسمع بقلة من
فعل المفعول كقولهم أزهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم به العرب إلا مبنيا
للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهى يزهو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه
لأنه من المبني للفاعل وسمع هو أشغل من ذات النحيين من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية
نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تيم من ثعلبة كانت
تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل الإسلام فساومها فحلت نحيا فنظر إليه
فقال أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها ساورها
حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم خوات وشهد بدرا رضي الله عنه وسمع هو أعنى بحاجتك
بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما به توصل
إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل إلى التفضيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما به
إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هذا أشد
استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك ما فقد الصوغ للفاعل والفاقد الإثبات فلا يقتدي بأني هناك
ولا بأني هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا إلا المؤول بالمصدر معرفة
والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي وأفعل التفضيل صل أبدا تقدير أو لفظا بمن
التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والإضافة فيجب له حكمان أحدهما
في نفسه وهو أن يكون مفردا مذكرا أبدا ولو كان مسندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو

قوله زيد افضل من عمرو الفصيح ان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول
الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الاية
الى قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي ومن اجل ان افعل
التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزمه الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى اخر بالفتح
انه معدول عن اخر الموازن لافعل التفضيل وليس من باب افعل التفضيل ولا ملحقا به بل ملحق بما لحق به
وهو الاولى به انسب لانه اشبه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعدم الالحاق فيهو مخالف
باب افعل من ثلاث امور احدها انه يخفف ولو كانت نكرة الثاني انه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لا ينقاد
ومن ثم اي ومن اجل ما قيل في قول ابي نواس الحسن بن هانئ الحكمي يصف الخمر كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء
در على ارض من الذهب انه لحن حيث انث صغرى وكان حقه ان يقول كان اصغر واكبر بالتذكير واجيب عنه
بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب عنكم
اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايم والفقاقع بفتح الفاء وبعد الالف قاف مكسورة وفي اخره
عين مهملة الفقاعات التي تعلو اوجه الخمر وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو لانه
انه كان له ذؤابتان تنوسان اي تتحركان على عاتقه والحكم الثاني فيما بعد افعل التفضيل ان يؤتى
بعده بمن جارة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في
نحو افضل منه والابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانه لا يقع بعدها الى واختار انها
للمجاوزة بمعنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة
لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وضع المرادف موضع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وهنا
منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف من مع
مجرورها للعلم بها نحو والاخرة خير وابقى اي من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكثر
منك مالا واعز نفرا اي منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن
ان جردا ولكثيرا ما يحذف المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر كان
وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم نحو زيد افضل وكان زيد افضل وظننت زيدا افضل واعلمت
زيدا عمرا افضل ويقل الحذف اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي في
هواك مضللا فاجملا حال من تاء الفاعل في دنوت والبدر مفعول ثان لخلناك دنوت اجمل من البدر

وقد

وفيه خلاف مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل أو إذا كان أفعل صفة كقوله وهو لأحيحة ابن الجلاح
تروحي أجدر أن تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فأجدر صفة لمحذوف وهو معمول فيه محذوف أي تروحي أي تروحي
أي مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه كذا قاله ابن مالك في شرح الكافية وإليه أشار في الخلاصة إلى أن الخطاب لنخلة
وهو من الترويح وقت العشاء وأجدر بالجيم أي أحق وتقيلي من القيلولة وهي النوم وقت الظهيرة وقال
وقال العيني أي الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت إذا طال وأنه كان بالقيلولة على ...
هو نعام أو ... السواقي الدواليب ... بذلك وجنبي تثنية جنب مضاف إلى بارد ظليل
والعاصيان ... ويجب
تقديم من مع مجرورها عليه أي على أفعل إن تكن المجرور بمعنى استفهام لأن الاستفهام له صدر
الكلام نحو أنت من أفضل والأصل أنت أفضل ممن فقدم من على عاملها وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله كمثل ممن أنت خير ... لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي لأن المبتدأ أجنبي من الخبر
بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي أنه لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي لأنهما بمنزلة المضاف
والمضاف إليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدريته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه
فقط لا مطلقا أو كان المجرور بمن مضافا إلى الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل والأصل أنت أفضل من غلام من
فقدمت من ومجرورها على أفعل لأن ماله الصدر لا يبطل بالتصدير وما أحسن قول الأسد الهملي في الفتاح عليك
بأرباب الصدور فمن غدا مضافا لأرباب الصدور تصدرا وقد تتقدم من مع مجرورها على أفعل في غير الاستفهام
وهو الأخبار شذوذا وهو جرير إذا سايرت أسماء يوما ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح والأصل
فأسماء أملح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على أملح وهو ضرورة عند ... ونادر عند الناظم حيث
قال ولدى إخبار التقديم نزرا وجد إذ ذاك أفعل عامل غير متصرف في نفسه فلا يقوى على أن يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر
العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية أن يكون اسم التفضيل مقرونا بأل فيجب له حكمان أحدهما أن يكون مطابقا لموصوفه
في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وتلو أل طبق نحو زيد الأفضل وهند الفضلى
والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون أو الأفاضل والهندات الفضليات أو الفضل بضم
الفاء وفتح الضاد المعجمة كالكبر ... شبيهه بأفعل التعجب لا فترانه بأل ومع ذلك لا بد من
ملاحظة السماع قال أبو سعيد علي ابن سعيد في كتابه المستوفي ما ملخصه في الجمع والتأنيث من السماع فإن الأشرف
والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والشرفى والأظارف والظرفى كما قيل ذلك في الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأمجد وقيل

وقيل فيها الأكارم والأماجد ولم يسمع فيها الكرمى والمجدى اه والحكم الثاني الإبرازي معه بمن للأمن من أل قبله وقبل
يجتمعان كأل والإضافة فأما قول الأعشى ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر فخرج جمع
بين منها أل على زيادة أل في الأكثر وعلى أنها أي من ليست متعلقة بالأكثر المعرف بأل وإنما هي متعلقة بأكثر نكرة حال
كونه مجردا وبدلا من الأكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والأصل الأكثر أكثر منهم وعلى أن من بمعنى في أي فيهم أو للبيان والجنس أي من
بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة الفعل انتهى وانتقض الفصل بين أفعل ومن بتمييز النكرة وحكى تمييزا عددا
الدائم بمعنى الكثير الحالة الثالثة أن يكون أفعل مضافا فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران التذكير
والتوحيد كما يلزمان المجرد من أل والإضافة لاستوائهما في التنكير ولعدم تغيرهما عن معنى من وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وإن لمنكور يضف أو جردا ألزم تذكيرا وأن يوحدا ويلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو
زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين
والهندات أفضل نسوة إن قصد ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة
جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين
والزيدون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا وهند أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة والهندات أفضل
من جميع النساء إذا فضلن نساء نساء فإن قلت النكرة في سياق الإثبات لا تعم فمن أين جاء العموم قلت أجيب
عنه بأن العموم فيه باعتبار أهله إذ معنى زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس إذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولهذا
صحت الإضافة لأن أفعل لا يضاف إلا لما هو بعض وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالإفراد ومقتضى القاعدة
كافرين الجمع لمطابقة الواو في تكونوا الجواب ما قاله المبرد أنه على حذف الموصوف والتقدير أول فريق كافر به وقال الفراء
إنما وحد لأنه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع وقال محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع النكرة
المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل وهند ولا تكون أول
وهذا هو القياس لأن النكرة تمييز له وقد قبلت بالإضافة فأشبهت مائة رجل وقد أجازوا قياسا لا سماعا أن يثنى
ويجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة
إلى النكرة وإن كانت الإضافة إلى المعرفة فبقي ثلاثة أقسام قسم يقصد به زيادة على ما أضيف إليه وقسم يقصد
به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فإن أول أفعل بما لا تفضيل فيه
أو قصد به زيادة مطلقة به تشبيها بالمعرفة بأل في الإخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتبع مرادا به على مثال واحد
قولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان يحتمل أنه كأول بما لا تفضيل فيه أي عادلاهم لأنهم لم يشاركوهما

احدهم من بني مروان القول ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك من مروان لقب بذلك
لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لانه كان في جبهته
اثر شجة بحوافر دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان كان افعل عاريا من
ال والاضافة مع ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل
قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم
يطابق لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اي ترك المطابقة
لشبهه بالمجرد لثبوت معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق
لقيل احرصين بالياء وهذا هو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل افعل
فيه كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان قدر اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها
مفعول اول كما قال عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين
اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثلة
السابقة ان افعل يأتي في اللغة لنفي الحق نحو الشيبين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع اي لا خير من الفريقين
مسئلة تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما المخفوض به فيجوز
ان كان المخفوض كلا وافعل بعضه ومجنسه واما النصب فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا
والتمييز ان لم يكن فاعلا في المعنى الا ان كان افعل مضافا لغيره ويجوز الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل
التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
يعود الى زيد والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه واشار الناظم بقوله ورفعه
الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل منه انت بخفض افضل بالفتح على انه صفة لرجل ويرفع الاب
وانت على الفاعلية بافضل على معنى فانه يفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب ان يرفع افضل في ذلك على انه خبر مقدم
وابوه مبتدا مؤخر وفي افضل ضمير مستتر فيه عائد الى المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في موضع نعت لرجل
والرابط الضمير المجرور ويطرد ذلك الرفع الظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى
والفعل يرفع الظاهر وكذلك ما حل محله والى ذلك اشار بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان
افعل صفة لاسم جنس مسبوقا بنفي وبعده اجنبي وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف
به مفضلا وذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين وهما مختلفين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في

عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن فعل تفضيل وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق
بنفي ومن فوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار
محلين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن
من نفسه في عين غير زيد من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة
في الدار المغصوبة والسبب في اطراد افعل رفع التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته
بالفعل اعني النفي فان قبله بعدها فينة الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن في
عينه الكحل من عين زيد فيوتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن ولا يتغير المعنى قاله
ابن مالك ونازعه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا المرفوع
بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما
للظاهر وهو الهاء في منه ويكون المفضل مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العائد على الموصوف
للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد والعين كالملفوظ بها وقد يحذف الضمير الثاني العائد
الى الكحل فيكون الملفوظ به مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا
او تدخل على ذي المحل وهو زيد وتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول
من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول على محل الكحل
وهو العين او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي المحل وهو زيد فيحذف مضافان اذا
دخلت على المحل هو العين ومضافين اذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يوتى بعد الاسم
الظاهر المرفوع بشيء اصلا ونحو ذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع
فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف غير الكحل ومحله وصاحب محله فحذف ثلاثة
وهي ما دخلوا من عليه في المفضول لفظا وقال ابن مالك ما احد احسن به الجميل من احسن الجميل
بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الثاني لزيد لملابسته
به في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذف المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو
زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى من رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل
من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق
لملابسته له في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف

اليه

عمرو، فيستفيد العمل الذي وصف. وفي المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انما هو للعمل في المنصوب
لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يجوز زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال
والاستقبال انتهى. ومذهب الاخفش انه يعمل وان لم يعتمد على شيء مجوزا له واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم انه
محمول على التقديم والتاخير. فصل في تحويل صيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال بفتح
الفاء وتشديد العين كضراب او فعول بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة، والى ذلك اشار الناظم بقوله
فعال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل. او فعيل بفتح الفاء وكسر العين بعدها ياء كضريب او فعل بفتح الفاء
وكسر العين من غير ياء كضرب بقلة، والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة
فيعمل عمله بشروطه والى ذلك يشير قول الناظم فيستحق ما له من عمل قال بالقاف وبالحاء المهملة اخا الحرب لباسا اليها
جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباسا لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان
تقدم صاحبهما في البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن وولاج مبالغة في والج من الولوج وهو
الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف
من العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال وعلى الخبرية لليس اولم يمنع تعدد خبرها والمراد انه
ثابت القوم في الحرب وبينه وبينها مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يكافح ويحارب وقال ابو طالب عم
النبي صلى الله عليه وسلم في مرثية ختنته امية بن المغيرة المخزومي ضروب بنصل السيف سوق سمانها
اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي انت ضروب او انت ضروب ونصل
السيف شفرته ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان
عند عدم الزاد وحكى سيبويه عن بعضهم انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسنة
من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه محذوف تقديره اما فلان فانه لمنحار وفي بيت
[illegible] وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فلما وفد على رسول الله صلى
الله عليه وسلم سماه زيد الخير بالراء. اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لهم فديد فنصب عرضي بمزقون
جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان [illegible] على الفاعلية لاتاني [illegible] الرجل [illegible] الذي بصوته
من بعيد وحسبه وعند بعض [illegible] الوضع نصبت عنده واعمال الثلاثة الاول لغة قول سيبويه
واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز
الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها لوزن المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل [illegible]

مزقون

تفد به عليها ويرده قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعل وفعيل واجاز الجرمي اعمال فعل

فصل

دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفعل وفطن تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفردها في العمل المشروط واليه اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيث ما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله كثيرا فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعله لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهو تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصينا وزيدا [illegible] والمعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلا انهما ان لقياني قتلاني واذا لقياني امسكا عنه هيبة له وهيبة منصوبة وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء وذنبهم معمول له على اسم الفاعل المفترضة على تقدير البدا وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بمعنى انهم لا يفتخرون بشرفهم ولا يعجبون بانفسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى بجر بالجيم جمع مجدر وفجور وهو الكثير الفسوق يقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسدون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل

فصل يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به اي بالوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على الاصلية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب واليه يشير قول الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما بعد التالي الوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول الناظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا او يضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم منهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر او انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان كان بمعنى الماضي فنصب

الشمس

تصير اربع عشرة العلا واربعمائة فال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة
صور مائة واربعة واربعون في الباء الى اربع عشرة العلا وما يتلوه ستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منه
الممتنع على ما تقدم **باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها
وخرج به المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول ولا يقال ما اضرب زيدا
تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم اذا ظهر
السبب بطل العجب وبقلة النظير الخارج عما كثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب
له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فالكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأ
حياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام
العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لهما في النحو لانهما لا تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له
في علم النحو فيغتان اثنتان مصوغتان له احدهما ما افعله نحو ما احسن زيدا والثاني اشار الناظم بقوله
بافعل انطق بعد ما تعجبا الكلام فيها في ثنتين ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن
ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن العوامل اللفظية
للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها
اسم مبتدأ اختلفوا في معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى
التعجب كما قالوا في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية
خبر موضعه رفع وقال الاخفش هي اي ما مع قوله في قضيته اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها
محلها رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على قول الاخفش من التعريف والتنكير الناقص واخبر اي خبر المبتدأ الذي هو
ما التعجبية محذوفا وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين
احدهما تقديم الايضاح بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعهود فيما يتضمن من الكلام ابهاما
وايضاحا تقديم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق
لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين
الموصوفا في لقولهم باسمية افعل فان الاستعمال المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما احسن البيض ولا فح
ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لانه قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص
بها خفي فاستحسنت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل من ذلك ابهام متلو بابهام ولا شك ان

الاجماع حاصل بالفاء فعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كونه مفعولا لا مبتدأ واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف
فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت
الله ففتحته التي في آخره بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيدا ضرب عمرو وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به
كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين
غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه وما اميلحه بالتصغير وهم يصغرون غيرهما والتصغير
من خصائص الاسماء ففتحته التي في آخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة
الخبر المبتدأ في المعنى يقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر لمخالفته ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالمسند زيد اخوك وشبهه
به نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب
والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اقتضت نصبه ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو
في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب وزيدا عندهم منتصب بالمفعول به لان ناصبه وصف قاصر فانتصب نصب
الوجه ● واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء عموما بالجمود فانه لا مصدر له او
انهم ذهبوا بالتصغير الى المعنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقاء واشبه افعل التفضيل في ما ذكره نه
على وزنه ودلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان على الزيادة الا مما استكمل شروطهما يأتي ذكرها وندر حذف همزة افعل
سمع ما خيره وشره بمعنى ما اخيره وما اشره ولما حذفوا الهمزة اخير حركة الخاء بحركة الياء فمنهم من يحكي كما وجد
ما ويقولون خيره وسمع الكسائي [illegible] الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن
بزيد واليها الاشارة بقول الناظم او جيء بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا
للفعل فاما اصبع فنادر وكلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم فقال المرادي لا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته
اختلفوا في حقيقته فقال البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر كمدلوله ومدلول احسن في ما احسن
زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى
صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اذا صار ذا غدة وابقلت الارض اي صارت
ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضية الى صيغة الامر فصار احسن زيد بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم
الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء في
فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم عبد بني الحسحاس
[illegible] اربع عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا بحذف الباء من فاعل كفى وقال
الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه
ضمير

اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة على ان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي وان مكتنف بضمير بن اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء في به والثاني
ضمير الاسم الظاهر وقد حذف الاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضمير بن تارة 57
يكونان في هذا الكلام بارزين وتارة يكون احدهما محذوفا وتارة يذكر احدهما ويحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم
حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ اليه يفصلوا به بين افعل
التفضيل ومن لانه لا يجوز رفعه على الفاعلية وبشرطهم تقديم المنفي وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل
النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب

هذا باب النعت ويراد به الصفة والوصف والاشياء التي تتبع

ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل
ويشكل عليه نحو قام زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها وكذلك
الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على
نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التوكيد والثاني اما ان
يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت فيبدأ بالنعت ثم بالبيان
ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان
فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها بما
جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور وبدليل ظهوره
جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو مررت بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو
ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل المتبوعه على انه
نائب عن العامل المحذوف الا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه
بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء
الاولى نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار اليه بالكلم بقوله فالنعت تابع متم
ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الجنس يشمل متبوعه وقوله متم لانه على معنى متمم
او قيل انه يعلو به مخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا
بقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الآلة لا آلة الاخيرة

البيان والتوكيد فانحصارهما بدلان علم معنى وهو متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين فيه
عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء لا معنى فيه قاله ابن ملك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح
للمعرفة كجاءني زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي المخصص للنكرة
كجاءني رجل تاجر في الحقيقي او تاجر ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح
رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة
وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع
لانه غير شامل لانواع النعت فان النعت قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد الثناء
نحو الحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التعظيم نحو
ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين لها وللتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي وللابهام نحو
نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او للتوكيد نحو فاذا نفخ
في الصور نفخة واحدة وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو
بطريق العرض ثم مجاز اي استعمال الشيء في غير ما وضع له فصل ويجب موافقة النعت لما قبله
فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والجر والنصب ومن التعريف والتنكير نحو في الثلاثة
جاءني زيد الفاضل ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك ولا يجوز تخالفهما في الاعراب لانه تابع
بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعنى مدلولا عليه بحسب
تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعنى غير مدلول عليه بحسب تعيينه والجمع بينهما جمع بين
النفي والاثبات وهو محال قاله الشيخ الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير
ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير
الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا وسمي بالوصف الحقيقي او يجري على من هو له كجاءتني امرأة
كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار
حاله في التذكير والتانيث والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني امرأة الكريمة والرجلان الكريمان ويعني
بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد من الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة
او كان نعتا ونصب على التشبيه ان كان نكرة نحو جاءتني امرأة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز
وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية

والجمع

والجمع والتذكير والتأنيث مع ما تقدم في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير فتكمل له الموافقة
في أربعة من عشرة لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر أصالة أو تحويلا ويستثنى
من ذلك شيئان أحدهما الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بمن أو أضيف إلى نكرة فإنه يلزمه الإفراد
والتذكير ولم يوافقه في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبامرأة
أفضل من زيد وبامرأتين أفضل من زيد ونساء أفضل من زيد وكذلك مررت برجل أفضل من شخص وبرجلين
أفضل من شخصين وبرجال أفضل من أشخاص إلى آخر المثل الثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية
على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول إذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة
قتيل وإن رفع الوصف الاسم الظاهر أو رفع المضمر البارز أعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف
في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول في الوصف إذا رفع الظاهر مررت برجل قائمة أمه بتأنيث
قائمة لأنها مسندة للأم وإن كان الموصوف مذكرا وامرأة قائم أبوها بتذكير قائم لأنه مسند إلى أبيها وإن
الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت أمه في المثال الأول وقام أبوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين
قائم أبواهما بإفراد قائم وإن كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام أبواهما بإفراد الفعل ومن قال من العرب
كطيء وأزد شنوءة قاما أبواهما بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر قال في الوصف إذا أسنده
إلى المثنى الظاهر قائمين أبواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجل قائم آباؤهم بإفراد
قائم والموصوف جمع كما تقول في الفعل قام آباؤهم بإفراد الفعل عن علامة الجمع ومن قال من العرب من المتقدم
ذكرهم قاموا آباؤهم بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كلغة أكلوني البراغيث قال في الوصف
إذا أسنده إلى الجمع الظاهر قائمين آباؤهم بجمع الوصف جمع سلامة ولأنهم خالفوا حكم الفعل إذ كان الاسم
المرفوع بالوصف جمعا فإن جاز تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى جمع التكسير في الوصف أفصح
من الإفراد كقيام آباؤهم وقال الأبدي والشلوبين وكما يعني إفراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون
فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى كمررت برجل
قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالإفراد أفصح واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة
وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي وامرأة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته
هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول
جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضرابه هم أفصح
من الإفراد كما تقدم من قبل بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا. فصل

الاشياء التي ينعت بها اربعة فعلى النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت
بمشتق وهو في الاصل ماخوذ من لفظ المصدر للدلالة على المعنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما
دل على حدث وصاحبه من قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من
اسماء المفعولين وما كان في معناهما مما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة
المشبهة كحسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل كافضل ومما هو بمعنى اسم المفعول
كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو احق من غيره وخرج من ذلك ما اشتق
لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني مما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق
في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وذي والمنتسب باسم الاشارة ينعت بها المعارف ونشبهه
ونحو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذي بمعنى صاحب وفروعها
واسماء النسب وسببها [illegible] عليها في النظم بقوله وذي والمنتسب باسم الاشارة ينعت
بها المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال
واسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي
بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة ذا معناها
الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها منسوب الى
دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة
ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وعلى ذي الحاجبية ذو الطائية
وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار ولبان مما هو منسوب الى التمر فيقاس واما اسماء
الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا او هناك او ثم جملة فعلم من عطفت ما اعطيته حكما
والنعت بها ثلاثة مشروط بشرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا
يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا
ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فجملة
يسبني في موضع نعت للئيم وهو الردي الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى
معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل
وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك

الا ويجوز ان تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه ويكفي شرط اخرى في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذ لم
يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سياتي ويشترط في الجملة امران احدهما ان تكون مشتملة
على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او مقدرا
اما مرفوعا كقوله اي يقتلوك فان قتلوك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب
كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرور مثلا اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان كقوله
تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف
الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني
عن الاخفش ومجرور بجزء غير عامل ظرفا او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما وما صبار كالى منه نحو
بمدي بركي بدرهم اي منه والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية او محتملة للصدق والكذب واليه
اشار الناظم بقوله وما اعطيتها اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت
برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا الانشاء البيع لان الاخبار بذلك لا والطلب والانشاء
لا خارجي لها يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا
ايقاع ذات الطلب وان اتى من لسان العرب ما ظاهره ذلك يأول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان اتى فالقول اضمر تصب لان القول كثيرا اضماره في الكلام كقوله وقول العجاج على ما قيل بذكره فقوله
الظلام واظلم عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن خلطوه بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه الذئب
حتى جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام
وهي هل رأيت الذئب قط نعت لمذق وهو حينئذ وبلها على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام
معمول الصفة اي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقيل لا يحتاج الى
الاصل بعد ومثل لون الذئب هل رأيت الذئب بقدر لو مررت برجل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كل
لبيب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك
السعدان ثم حذف منها لون الذئب ويكفي هل رأيت الذئب مثالا ولونه بمقول عند رؤيته هذا
الكلام معمول هو الصفة وجملة الاستفهام معمول للكلام والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة
مصدر قولك مذقت اللبن اي مزجته بالماء والمراد به نفس المذوق مبالغة والمعنى جاءوا بلبن
سماه وقيه لان الورقة التي هي لون الذئب والسمار النيل الى لون الغبرة والورقة بياض يضرب الى السواد

الرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها الا يؤنث والا يثنى ولا يجمع الثاني ان مصدر ثلاثي [illegible]
مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد
والتذكيرا فالاول هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاء وفطر بكسر الفاء والثلاثة
الاول مصدر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله افطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع
فلو قلت بيع صح او يكون اسم المعنى نعت للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق واسم
فاعل او مفعول اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر
اسم فاعل افطر وفيه لقصد المبالغة وفي ذلك مضاف اضافة بمعنى محتمل نحو مررت برجل ومشر عدل
وحسبك فيه على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو وكذا ولقصد التزم
افراده وتذكيره مطلقا البتة فالمراد صرح بذلك الشرح فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل وامرأتان
عدل ورجال عدل ونساء عدل ثم يقول هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو
ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل هو على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا
او ادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
فاجري على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال ضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل فصل
وان تعددت النعوت فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره وان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها
في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين لانه اما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا
من غير تفريق فهو الثاني ويكون مع التفريق فان تفريقه بحروف التثنية والجمع لا يتأتى فيه فيقوم العطف
مقامهما واما التعدد على المنعوت وان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق فان اتحد معنى النعت
ولفظه واستغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء
وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل الكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه
دون لفظه كالضارب من ضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها وجب
التفريق فيها بالعطف لانه تعذرت التثنية والجمع بالواو وخاصة لانتفاء الاصل في ذلك والى ذلك اشار
الناظم رحمه الله بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت وما بكى
رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين عطف احدهما على الاخر
بالواو والمسلوب هو الذي ذهب بالكلية بحيث لم تبق له عين ولا اثر والبالي هو الذي ذهب بعضه

وبقي

ولم يغن شيء منه عن اثره وبكل مقصود وذلك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة النعوت جملة
بالواو ونعوت لرجال والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي يأتي به منثورا والفقيه
مرفوعه بالضم هو الذي علم الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتأتى فيه النصب فلا يجوز
مررت بهذا ذين الطويلين والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني وهو مقتضى
القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا مصطحبا في اللفظ لانهم جعلوا النعت بوصفه الجامد عوضا
عن الضمير وجعل المشتق عليه قال الشريف بيانا او بدلا لان وقد جاء سيبويه بهذين زيد وعمرو
على البدل والبيان هنا مخالف لا نعت نقله الموضح في الحواشي واذ تعددت النعوت مع تفريق المنعوت
فان كان العامل فيها واحدا فان اتحد العمل والاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ
وطفل ويجوز جلوسه او القطع بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلف نسبة العامل
المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمين فالقطع وان اتحد نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين
واتباع الاخير عند الكبري واتباع الاول عند الكسائي واتباعهما تشبيه عند ابن سعدان وان
كان العامل متعددا فان اتحد لفظ النعت وان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز
الاتباع مطلقا سواء كان المنعوتان مرفوعان بفعلين او خبري مبتدأين او منصوبين او مخفوضين
مثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان
ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه
وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت
زيدا وابصرت خالدا الشاعرين وسقت النفع الى خالد وسبقوا الى زيد الكاتبين ومنع
ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا بالقطع او تأكيدا والاول
هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المنعوتين فاعلي فعلين نحو جاء
زيد واتى عمرو الظريفين او خبري مبتدأين نحو هذا زيد وذلك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه
وانه يتكلم بالنص على ذلك فلا وجه الاختصاص قاله ابن هشام في شرح التسهيل ثم قال والظاهر
تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احببت
احببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا اجاز الاول جاز
هذا الثاني انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا

وان اختلفا في المعنى والعمل او اللفظ كجاء زيد ورأيت عمرا العاقلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس
كهذا ناصر زيد وباخل عمرو العاقلين او اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى خالد النبيلان او اختلف العمل
فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعرين وجب القطع عن المجموع اما بالرفع
على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفين
العمل والمعنى على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو
الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد
فهما بمنزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل
ان صور العاملين من احدها ان يختلف العاملان في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو الصورة
الثانية ان يختلف العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيها اربعة اقوال فالجمهور على منع
الاتباع فيها وابن الكحل اوله على جواز الاتباع فيها للثاني دون الاول للكسائي والفرا على منع الاتباع
في الاول وجوازه في الثانية لنا الكسائي يتبع للثاني فيها دون الاول بعكس ذلك الصورة الثا
لثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم
القايلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القايلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة
الرابعة ان يتحد معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحد اللفظ لا والاول نحو جاءني زيد وجاءني عمرو
العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاءني
زيد واتى عمرو الظريفان فقد اجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع
اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاءني عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو
الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار الظريفان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش
والجرمي الى جوازه **فصل** اذا تكررت النعوت وكان المنعوت معلوما بدونها والنعت
حقيقة او ذما جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر
نحو الجم الغفير او جاريا على مشار اليه كهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها وان
تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها فان شئت اتبعها كلها والجمع بينهما اي بين
القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع من النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر
الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي

احمها

م وجعلنا بشر بن عمرو مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه ولا يبعدن قومي الذين هم سم
العداة وآفة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر قومي فاعل يبعدن
بفتح العين والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي اي يهلكن وهو لغة من بعد الرجل يبعد بعدا
كفرح يفرح فرحا اذا هلك ومنه الشعر بل كما بعدت ثمود وان قيل كيف دعت لقومها بأن
لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذه اللفظة في الدعاء
لهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون
بموته والثاني انهم يريدون بقاء ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة
حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة
والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والأزر
جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة على ابلهم لانهم كانوا ينحرونها
لاضيافهم والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا
خيولهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلون على اقدامهم اذا ضاق القتال
في موضع ولا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الأزر كناية عن عفة الفروج يريد انهم لا يعقدون
مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا به لا يزني
واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا
ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين
على الاتباع لقومي او على القطع باضمار مبتدأ تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار
فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلين على الاتباع لقومي او على القطع ايضا باضمار هم
ويجوز نصب الثاني وهو الطيبين على القطع باضمار امدح واذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو
نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع
عن الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية ولما فيه
من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ولما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ
في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول
لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت

بعض فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبع والى
جواز القطع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت
الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزلها منه منزلة الشيء الواحد والى اشار الناظم
بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الكاتب الفقيه
اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفة يشاركه في اسمائه الثلاثة من اشتراك كل واحد منهم زيد
احدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت
الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه
الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع والى النصب والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على القطع واليه الاشارة
بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع
لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع
من المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية
الاول كقوله وهو ابن امية الهذلي يصف طريدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي
فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملة جمع عاطل والعاطل المراة اذا خلا جيدها
من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة اخره مثلثة جمع شعثاء
بالمد وهي المغبرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحو المراضيع جمع مرضع والسعالي
جمع سعلاة وهي خبث الغيلان فلو لم يتقدم نعت لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع
ان يجعل النعت خبر المبتدا او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم
وجب حذف المبتدا او الفعل ان رفعت النعت وقدرت هو او الفعل ان نصبت النعت وقدرت في المدح
امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا
مبتدا او ناصبا لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والحميد
خبره وقوله تعالى في الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب فحمالة باضمار اذم فلو قرانه مرفوع
بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وقولك مررت بعبدك المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع
مستانفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اهـ ووجه
وجوب حذف الرافع والناصب انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم فجعلوا اضمار العامل امارة على ذلك

كما

كما في النداء إذا الضمير العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لخفي معنى الإنشاء ولتوهم كونه خبرا مستأنفا
وإن كان النعت المقطوع لغير ذلك أي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل
تقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة بالجر على الإتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية
بفعل محذوف ولك أن تظهر كلا من المبتدأ والفعل تقول هو التاجر وأعني التاجر كأنه في تقدير سؤال سائل يقول من
هو أو من تعني فصل يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم وكان النعت إما مفردا صالحا لمباشرة
العامل أما الامتناع النعت بالنعت كمررت برجل راكب ماهلا أي فرسا هملا أو لصاحبه ما يليه
نحو والنا له الحديد أن اعمل سابغات أي عملا دروعا سابغات بحذف المنعوت للعلم به ولأن النعت لا يختص
بالمنعوت ولقد تقدم ذكر الحديد يشعر به وحيث حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه لكونها صالحة
لمباشرة العامل وللمنعوت مباشرة فإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك
من نبإ المرسلين أي نبإ من نبإ المرسلين بناء على أن من لا تزاد في الإيجاب ولأنه تدل على معرفة أو كان النعت جملة
أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الجار بي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن أو في فالأول كقولهم
منا ظعن أي سلام ومنا أقام والمنعوت بعض اسم تقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين
وقدر الكوفيون المحذوف موصولا أي الذي ظعن والذي أقام وما قدره البصريون أقيس لأن اتصال الموصول بصلته أشد
من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس إلا شكر وكفر أي إلا رجل شكر أو رجل كفر والمنعوت
بعض اسم تقدم مجرور بفي وهو الناس كقوله وهو ابن أبي سعود الجاهلي يصف امرأة لو قلت ما في قومها أحد يفضلها
لم تأثم في مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو أحد وهو بعض اسم متقدم مجرور بفي وهو قومها
وكسر حرف المضارعة من تأثم على لغة الحجاز بينها وأبدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها
بالألف وقدم جواب لو وهو لم تأثم على جملة النعت وهو يفضلها إذ لكون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم ونحو ضرب
وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد الموصوف فإنها قد رفع مثال الآن النكرة
المخبر عنها بظرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم معمول خبرها عليها ولو الحسب بفتح الحاء والسين
المهملتين ما يعد من الإنسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الأولى وفتح السين المهملة وأصله
موسم فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أي فريق دون ذلك
وقولهم ما في بني تميم إلا فوق ما تريد أي إلا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا إلا على هيئة وما فينا
إلا على الهيئة أي إلا رجل على الهيئة فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في

لم يحذف اللام للضرورة كقوله برفع يكفي كان من رمي الفتيان اي يكفي رجل ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى
يأخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان
تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن
مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرإ فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا
والذي احوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه
فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعليه في المغني برفع الايهام فانه
اعترف بان عدم الاعطاء ينافي عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه
وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين مائة مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي
ونهب العبيد بين عيينة والاقرع :: وقد كنت في الحرب ذا تدرإ :: فلم اعط شيئا ولم امنع :: فما كان
حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع :: وما كنت دون امرئ منهما :: ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزاده حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني
عيينة ابن حصن والاقرع ابن حابس والتدرإ بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال المهملة والراء
سابقة على همزة القوة والعدة وقوله وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع
وجيد فحذف النعت فيهما وابقى المنعوت اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو
لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقا بل باتيانهما موصوفين بصفتين يمدحان بهما فالفرع
بالفاء والعين المهملة الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء هو
العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل وان جاز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله
وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل فصل يجوز عطف بعض النعوت
على بعض بجميع حروف العطف الا حتى قاله ابن قاسم وصوبه الدماميني في الحواشي واذا تقدم النعت
على المنعوت فان كان معرفة وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو
الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كان نكرة نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل
واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن هذا باب
التوكيد والتاكيد لغة فيه ولم يرد لحنه ابن عصفور فيجعل ... فيقال وكد توكيدا واكد
تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان لفظي
ومعنوي

وسيأتي في آخر الباب ومعناه وهو تابع بألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده وله سبعة ألفاظ
محصورة وغيرها كالتابع لها للعطف الأول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله بالنفس أو بالعين الاسم أكدا نحو جاء الخليفة فيحتمل أنه على تقدير مضاف والجائي
خبره أو ثقله بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الأثقال وبفتحها متاع المسافر وحشمه فإذا أكدت
بالنفس فقط أو بالعين فقط أو بهما معا بشرط تقديم النفس تقول جاء الخليفة نفسه أو عينه
أو نفسه وعينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز
وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على أن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة والنفس
والعين يجب اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط ويجب أن يكون لفظهما الصيغة
في الإفراد والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند
نفسها عينها والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز أنفسهم ولا
أعينهم ولا أعيانهم في التأكيد واجمعهما في التثنية والأفصح في النفس والعين جمعهما جمع قلة على أفعل
بجمع العين جمعا قلة نحو جاءني الزيدان أنفسهما أعينهما والهندان أنفسهما أعينهما ويجوز في غير الأفصح نفسهما عينهما
بالإفراد ونفساهما عيناهما عند ابن عصفور سماعا وأجاز ذلك ابن إياز في شرح الفصول تبعا
لابن معط وهو الأفصح موافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع واجمعهما بأفعل إن تبعا ما ليس واحدا
تكن متبعا وإنما ترك الأصل في المثنى كراهية اجتماع مثنيين وهذا الجمع لأن التثنية جمع في المعنى و
يترجح إفرادها على تثنيتها عند الناظم كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية
وجمع التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا أو معنى إن تضمنهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية ولفظ
الجمع على لفظ الإفراد أي كلام الناظم وغيره بعكسه لذ فيرجح التثنية على الإفراد ولم أقف عليه
فهو نقل غريب كيف وقد قيل إن التثنية لم ترد إلا في الشعر والألفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا
من المثنى نحو جاءني الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما وكل وأجمع وعامة لغيره أي لغير المثنى وهو الجمع
مطلقا والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو جاء القوم كلهم أجمعهم أو عامتهم والهندات
كلهن جمعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أجمعه أو عامته ويجب اتصالهن بضمير المؤكد
لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا
جميعا بالضمير موصلا أي ليس عنه بد من التوكيد خلق لكم ما في الأرض جميعا فعدم الضمير

خلافا لبعضهم وهو ابن عقيل اذ قال ان اجمعا توكيد لما الموصولة لانها واقعة موقعا لا تخلو ان كان كذلك لقيل جميعه ثم
التوكيد بجميع قليل ولا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء
والزمخشري في قولهما ان كلا تاكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا الاية الاولى حال من الموصولة وكلا في الاية الثانية
بدل من اسم ان وابدال الظاهر من المضمر الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج
الى ضمير ويجوز في كل ان يلي العوامل اذا لم يتصل بها الضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم
فلا يجوز الا ضرورة قاله في المغني قاله ابن مالك ويجوز كونه اي كلا حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يعني
فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني كلا وكلتا
وكل وجميع وعامة يؤكد بها لدفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوع على بعض ثم اي من اجل الاحتمال المذكور
جاز ان يقال جاء في الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين واحد الهندين
وانه اطلق المثنى واريد به الواحد كما قال يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فتقدير يخرج من احدهما وهو البحر
المالح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما
لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اتفاقهم على امتناع جاء
زيد كله لعدم الفايدة هذا قول الاخفش ومن تبعه والفراء ومن تبعه وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك
في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز
ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم
الفايدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المنفصل به دون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه
قول امراة من العرب وهي ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل ال قحطان والاكرمون
من عدنان جميعهم توكيد لحي خولان وفداك من المفاداة بالفاء والدال المهملة ويجوز رفع الفاء الكسر فيكون مبتدا
وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان
بفتح الهاء وسكون الميم وبالدال المهملة قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف
بيان على الاكرمين وقد يكون بمعنى مجتمع من متفرق فلا يفيد توكيدا كقوله يا بني نهيتك عن هذا وانت
جميع وكذلك التوكيد بعامة غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لازمة بمنزلتها
في اللزوم في النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فيقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته
بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث

حملا لقول والدكم في النظم "واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة" على الزيادة
على ما ذكره المصنفون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال لعلهم وهو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكره
بان من اغفلهم سيبويه ولم يغفله الا هو وفي الايضاح ان المبرد خالف سيبويه على ان عامة بمعنى اكثرهم
عنده يكون من بدل البعض عكس معنى الذي نحن فيه فانه تخصيص والتوكيد تعميم فصل ويجوز اذا اريد تقوية
التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع
والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع قال الله سبحانه فسجد الملائكة
كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله "وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا" وقد يؤكد بهذا
الاستقلال وان لم يتقدم عليها كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون
والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين واليه اشار الناظم
بقوله "ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع" ولا يجوز تثنية اجمع وجمعاء عند جمهور
البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء والى ذلك اشار الناظم بقوله "واغن بكلتا
في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا" كما استغنوا غالبا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء
عن تثنية سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون ذلك في تثنية اجمع
وجمعاء فتقول على رأيهم جاء الزيدان اجمعان تثنية اجمع والهندان جمعاوان تثنية جمعاء قال ابن خروف
ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار في تثنية ما ارتبطها نحو اكتع وكتعاء واذا
افيد توكيد النكرة اجيز بالاتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض
الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين
وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله "وان يفد توكيد منكور
قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل" وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا
لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله
من صهوة البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة
حول كله رجب ومن الشذوذ قال الناظم وانه شهرا كان ذا حرجه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد
عليه لان الشاعر تمنى ان تكون عدة الحول من اوله الى اخره رجب لما فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر
كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجب ولا يجوز صم زمنا

كلّه لأن النكرة غير محدودة فإن الزمان يصلح للقليل والكثير ولا جاء الشهر نفسه لأن التوكيد ليس من العلامات
الا حاكية ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا الأسد نفسه عند ابن عصفور خلافاً لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي
رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء
زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء الأسد نفسه فانه يرفع المجاز العقلي فإنه الموضع
في المواضع واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولاً بالضمير المنفصل والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك
وقوموا انتم انفسكم وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن
وقمن انتن انفسكن كراهية ايهام الفاعلية عند اسناد الضمير لأنه اذ لو قيل خرجت عينها توهمنا الباء
او نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما ليس فيه على ما اللبس فيه كم في مسألة ابراز الضمير والتعويض
اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرنا من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل للتوكيد وانما ذلك في العطف
بخلاف الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر
بلا عرابة فيمتنع ان يكون تكملة كما اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم ونحو
كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب اما الاولان فلأن الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلأن
التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لأن كلهم المتصل بالضمير يلي العوامل اللفظية الا قليلاً والى ذلك اشار الناظم
بقوله والا فما لسواها والعبد لن يلتزم وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله
في العطف زاد في التسهيل او تقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على
ثلاث مرات فالاول المجاز نحو زيد زيد وجاء قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني كتأكيد اسم بمرادفه نحو حقيق
جدير وقمت وسكت زيد واجلس جبير وقعدت جلست او فعل باسم فعل نحو نزال انزل او ضمير متصل بضمير
منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار بقوله وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً فان كان المؤكد لفظه اسمية او
فعلية جاء الاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو اولى لك فاولى الآية اي ثم
اولى لك فاولى فاولى فاستشهد بقوله الآية ان المراد ما بعده وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى فان
ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء وتأكيد الجملة المؤكدة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه الصلاة والسلام
والله لاغزون قريشاً والله لاغزون قريشاً والله لاغزون قريشاً كررها ثلاث مرات ويجب الترك
كهف عند اللبس بايهام التعدد نحو ضربت زيداً ضربت زيداً ولم يقل ضربت زيداً ثم ضربت زيداً

لتعذر ان

لتوهم ان الضرب ممكن منكم من اثنين تداخلت احداهما من الاخرى والفرض انه لا يقع الضرب منك الا مرة واحدة
وان كان المؤكد وان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح امره انه يتكرر بحسب الارادة
من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها
باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات وقوله فاياك اياك المرا فانه الى الشر دعاء
وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمراء بكسر الميم المماراة منصوب على التحذير
ودعاء بتشديد العين من مثلث الميم لغة وان كان المؤكد ضميرا متصلا مرفوعا جاز ان يؤكد
به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل
نحو قمت قمت اكرمتك انت ومررت به انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضماير المتصلة وان اختلفت
في الوضع ووجه ذلك ان الضمير المنفصل اصله المرفوع دون المنصوب والمجرور لان اول احوال الاسم الابتداء
وعامل الابتداء المعنوي لفظ فلم يكن بد من ان ينفصل الضمير واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعملان
فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثالث المنسوب بعينه دون من يقوم
مقامه او يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل فالاصل الضمير المرفوع فاستعملناه في الجميع
كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا ومر بنا فلما [illegible] الاصل الضماير ان تاتي على لفظ واحد
كالاسم الظاهر وهذا تعليل السيرافي ويبقى عليه ان يقال المرفوع للمنصوب والمخفوض بحالة
النعتية اذ النعت لا يتبع المنصوب ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل به مؤكد
والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو جعلتك جعلتك
واكرمك اكرمك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا داعيا وعليه يخرجه من الاتصال الى الانفصال والفرض
انه متصل وان كان المؤكد فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به في جواب نفيي او اثبات فواضح امرهما فالفعل
والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب
بثينة انها اخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثينة بفتح الباء الموحدة
وسكون الثلثة وفي اخره هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيره بثينة وبه اشتهر ومواثقا
جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد غير جوابي
وجب امران ان يفصل بينهما اي بين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد
ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا الحرف غير ما تحصلا

به جوابا كنعم وكبلى **نحو** قوله تعالى **أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون** فإن
المفتوحة الثانية مؤكدة لأن المفتوحة الأولى إذ فعلة مفعول ثان ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده
وأعيد مع أن الثانية الضمير المتصلة به أن الأولى وهو الكاف والميم ووجب أن يعاد معها أي لفظ المتصل بالحرف
المؤكد **أو ضميره** أي ضمير المتصل بالحرف المؤكد **أو كان** ما اتصل بالحرف المؤكد اسما **ظاهرا نحو إن زيدا**
إن زيدا فاضل فإن الثانية مؤكدة للأولى وأعيد مع أن الثانية ما اتصل بأن الأولى وهو لفظ زيد **أو إن زيدا**
إنه فاضل فإن الثانية مؤكدة للأولى وأعيد مع أن الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بأن الأولى **وعوده** ضميرا
هو الأولى مراعاة له بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي
الثانية تأكيد لفي الأولى وأعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور
لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه ولا يجوز المجرور به لأمرين المجرور وبإعادة الجار لأن الغرض
في تنبه لحكمه عن محضه لا يغرك أن ظلام زيد هو إنما جو رتحطهم ذلك بالقياس فالزم الغير وكذا إن جيء
ظاهر مطابق للظاهر فإنه يختار إضافة التوكيد لضميره نحو وإن كان من قبل أو ينزل عليهم من قبله لمبلسين
لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده ثم على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل أن الفصل
بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه **وشذ اتصال الحرفين** المؤكد والمؤكد
من غير فصل **كقوله إن إن الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره**   ضيما فأكد إن الأولى بإن الثانية من غير فصل
بينهما وأجاز الزمخشري اختيارا قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري مردود
لعدم إمام يستند إليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت لأنه من الضرورات **وأسهل منه** أي
من هذا البيت في اتصال الحرفين **قوله** وهو خطام المجاشعي وقيل الأغلب العجلي **حتى تراها وكأن وكأن**
أعناقها مشددات بقرن **فإن المؤكد حرفان** وهو الواو وكأن **فلم يتصل لفظ بمثله** بل بغيره لأن التوكيد
الأول وهو الواو والثانية موصولة بالمؤكد الثاني وهو كأن والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الأول المؤكد الثاني
قاله الموضح في الحواشي وخففت كأن الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت لا يجوز أن
يحمل على الزيادة يعني التوكيد بمعنى العطف بالواو ولأن هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي
عنه في باب التنازع في العمل وأفرد والضمير في تراها وأعناقها يرجع إلى المطي المذكورة قبله
والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير **وأشذ منه** أي من البيت الأول **قوله** وهو رجل من بني أسد
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء لأن الحرف المؤكد وهو اللام متصل على حرف واحد

فاتصل

باتصل بلفظ مثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن جحفل فاصبح لا يسئلنه عن
بما به اصعد في علو الهوى او تصوبا الاول المؤكد بفتح الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد هو الباء على
حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لاتفاقهما في المعنى ويجوز توكيد بالمرادف
وله مسئلة واحدها ان عن على حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بفتح الكاف قاله ابن هشام في
شرح الكافية **هذا باب العطف** وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء
اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا انثنيت اليه وهو في الاصطلاح قسم بان عطف نسق بحرف
وسيأتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير حرف والى هذا اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او
او نسق والكلام الان في عطف البيان ولذا اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان ما سبق
وسمي بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع الاشبه
للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم ذو
البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بشبه الصفة النعت لان
المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذلك الايضاح والتخصيص
التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين
كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح
وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب
رضي الله عنه والثاني وهو تخصيص النكرة قال جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة
من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتاخرين منهم الزمخشري وابن عصفور
وابن مالك وولده واشار اليه الناظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين ويجوز ان
يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين
عطف بيان على كفارة ومن ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين
وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان
بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض النكرات قد يكون اخص من
بعض والاخص يبين الاعم وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه
الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير وفرعيهن ويفرع الافراد التثنية

والجمع وفي التذكير والتأنيث وفي التنكير والتعريف تقول جاءني محمد ابو سعيد مرفوع والرفع واحد
من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والإفراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الإفراد والتثنية والجمع
ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف
واليه اشار الناظم بقوله واولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف بيان على آيات بينات مخالف لإجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا
تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يتبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان البدل منه
اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدد تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم او بعضها
مقام ابراهيم فيعرب مبتدأ او خبر مبتدأ وقوله اي الزمخشري وقول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه
اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة
اوضح واخص من المضاف الى ذي الأداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الأداة ومخالف للقياس ايضا
لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فكذا لا يلزم زيادة تخصيص
عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي
يبين الخفي ويصلح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان الا ان امتنع
الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز
ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر المبتدأ اذ الجملة الواقعة خبرا
لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يتم
الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر
بها عن عائد او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا
منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو لطالب ابن ابي طالب
ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان
على اخوينا ويمتنع فيه البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا
بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل
لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين فيه كونه عطف بيان على البكري لا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية

احلاله

احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال والتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري وتجويز البدلية
في هذا البيت عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه مرضيا عند
الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وما على البدل نية بمرضي يعني بمرضي ان نحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي
ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال
الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم
التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف له يشترط ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها
ان يتبع صفة اي يتبع نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل في هذا التركيب
واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرورا اي بمنفصل نحو يا الرجلين زيد وعمر مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما
عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين من اضافة اي المعرفة او للمعرفة هي لا تضاف في البعض الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي
زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف عليه اي مثلهما نحو اي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرورا كلا بمنفصل
نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندك لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى متعدد وهي انما
تضاف الى مثنى غير متعدد ونحو كلا اخي وخليلي وقال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل
لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد قدروا في انك انت
انت تأكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال في نعم الرجل زيد
ان زيدا بدل من الرجل ولا يجوز نعم زيد انتهى وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح
والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس [في حكم الطرح] بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد رأيت
غلامه رجلا صالحا فلو ذهب الاول لم يصح كلامك اهـ ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان
لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا
لجملة ولا فعلا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح
بخلاف البدل في الجميع هذا باب عطف النسق بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا
بالتسكين اذا اتبعت به مثلا بعده وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الاحرف الآتي ذكرها وهو معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق خرج بالمتوسط المذكور ما عدا
المحدود وبقيد الحرف التي ذكره ما عدا التعبير به من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسدا تابع لغضنفر
متوسط حرف التفسير وهو اي وليس من الاحرف التي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان او بدل على الاخص
وليس لنا عطف بيان يتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي حرف عطف وهي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما

يقتضي التشريك في اللفظ بوجوه الاعراب وفي المعنى اما مطلقا من غير قيد وهو اربعة الواو والفاء وثم
وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد مشارك القوم في اللفظ بالرفع وفي المعنى وهو المجيء
والى ذلك اشار الناظم بقوله بالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة واما
مقيدا بقيد وهو اثنان ام واو بشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى الا يقتضيا اضرابا لان
القائل بل زيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو احد المذكورين غير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي
قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطتها او فهي
شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء لها
لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضتا اضرابا كانتا مشركتين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل
وسياتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام مشركتان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند
ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى
عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه
نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا
تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل
الا بالواو والواو زائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه معول عليه والثالث انها
عاطفة نفلا منها الواو ولا وهو مذهب ابن كيسان وذهب ابن يونس الى انها حرف استدراك وليست
بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان ينتفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة اجمع نحو جاء
زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن
الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد اذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع
الجمل عطفا على الفتى وخرجه الاخرون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت
لفظا فحسب بل ولا ولكن فصل في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها فالواو لمطلق
الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين
وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع اسلم من التعبير بالجمع المطلق
من حيث المعنى لان النحاة لم يغايروا بينهما بالاطلاق والتعبير وقد كان الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف
واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متاخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم
فابراهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متاخر نحو قوله يوحي اليك والى الذين

من قبلك

من قبلك الله فالذي معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر ونعطف مصاحبا المعطوف
عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب
والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا وهذه ثلاثة مراتب
وهي مختلفة في القلة والكثرة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل قاله ابن
عند الاحتمال والنجم من القلم ابن للمعية بارجحية وللتاخير برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد
التسهيل بقوله فقوله ولا اول ثالث وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص باحدى
وعشرين حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم
زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وتساوى زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف
عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي الكلام به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وساوى زيد
وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والتساوي والبينية من المعاني النسبية
التي لا تقوم الا بين اثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى
ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطف هذا وابني ومن هنا اي من
هذا الكلام وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الهمزة في قول امرئ القيس سقط اللوى بين الدخول
فحومل بالفاء في احدى الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهي القياس
لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة والسماع واختلفوا في التخريج فقال
يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين اهل الدخول فحومل وقال الخطابي الجرادي انه على اعتبار
التعدد حكما لان الدخول مكان يشتمل على اماكن متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها
واما كونها او ان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا
كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية اه والدخول بفتح الدال
وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل
معوج وبلفنى جاز فلفق ــــــ قد مضى ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء
العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فلفق ــــــ اجيب عنه بان الكلام
منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو
الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني مما تنفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد ضربت
عمرا واخاه زيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على

على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي
معموله نحو والذين تبوءو الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها بالظرف او عديله نحو من خلفهم
سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال
لست عنها بمرعوي وقيل لا تختص الواو بذلك الفاء وثم واو ولكن كذلك قاله التفتزاني الثامن جواز العطف على الجوار
في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها اذا امن اللبس كقوله كيف
اصبحت كيف امسيت العاشر اقترانها بلا وهي الا اذا عطفت مفردة بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نفي
نحو لا رفث ولا فسوق او ما والنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر اقترانها باما وهي اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت
مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرين الثالث عشر عطف
النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع
كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية [illegible] مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب
اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم
ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى فيشاركها فيه حتى نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة
خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية
معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى ومن امن
بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة
العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطف السابق
على اللاحق على عكسه كقوله ابي واياك فارسي الاعراب واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف
بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون وقوع المعطوف عليه بحسب
الذكر فقط لان المعنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سالوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب وهو ان يكون المعطوف متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب
كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان تطاولت ودخلت البصرة
فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي الفاء التسبب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا
عن المعطوف عليه وذلك ان المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون
من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي كقوله
تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فالاهلاك متاخر عن مجيء الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة

وذكرا

وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء واعترض أيضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه الحديث
فإن غسل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لا حسن ذلك والجواب
من وجهين أحدهما أن المعنى على إضمار الإرادة والتقدير أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فجيء بالفاء مترتبة
على الإرادة وتوضأ أراد الوضوء فغسل وجهه إلى آخره فغسل الأعضاء الأربعة مترتبة على إرادة الوضوء
الوجه الثاني أن الفاء فيهما للترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع
ولا في الأمطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد
واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى الذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى فإن إخراج المرعى
لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابسا أسود والجواب من وجهين أحدهما أن جملة فجعله غثاء أحوى
معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء والثاني أن الفاء نائبة عن ثم
والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله جرى في الأنابيب ثم اضطرب
أي فاضطرب وسيأتي قريبا والمراد أن الفاء للترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله والفاء للترتيب
باتصال واختصت الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول وإلى
ذلك الإشارة بقول الناظم واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة نحو اللذان
يقومان فيغضب زيد أخوك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة فيغضب
زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على
الموصول لانعدام حذف العائد وهو زيد لكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى
السببية أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها
بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخوك وأخوك خبر اللذان وعكسه وهو أن
الفاء تعطف ما يصح أن يكون صلة على ما لا يصح أن يكون صلة نحو الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد
فالذي مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تكون صلة لخلوها من ضمير عائد على
الموصول الذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد على الموصول
وهو الضمير المرفوع بيغضب وإنما أبرز لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له رفع ضميرا وجب
إبرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصح كونه
خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالأول نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح
الأرض مخضرة فجملة تصبح الأرض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبرا وكان القياس

لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على الاسم الذي المعطوفة على الخبر خبر ولكن
تعالى قرنت بالفاء سوغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو الرمة غيلان وإنسان
عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارة يجم فيغرق فجملة يحسر خبر المبتدأ ومضاف إليه
ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود
على المبتدأ الى فعل الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فإنه
مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب العطف التحقيق
أن الجملتين إذا عطفت احداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزل منزلة الشرط والجزاء فاكتفي
بضمير واحد من احداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فإذا قلت زيد جاء عمرو
فأكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن أبي الربيع قال لأنها تنزلت منزلة زيد
إن جاء عمرو أكرمه فالأداة إنما هي بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير انتهى كلام المرادي قال الموضح
في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه ونقل المرادي في باب
الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف أل الشرطية وأنها إذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد
بهذا البيت وإنسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يقال حسر
البحر إذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى أن الماء إذا
علا ظهر إنسان العين وإذا انغمر استتر ونعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من
عائد يعود على صاحب الحال وعكسه الموصوف وعكسه فالأول نحو مررت برجل يبكي
عمرو ويضحك هو ونعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال
وعكسه فالأول نحو جاء زيد فيغضب [illegible] الذباب والثاني نحو جاء فتطير الذباب
فيغضب هو وقد قال في المغني ويجب أن يدعى أن الفاء في ذلك كله قد أخلصت لمعنى السببية
وأخرجت عن العطف كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط اه وأما ثم فللترتيب والتراخي على الأصح
فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فأقبره ثم إذا شاء أنشره
وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
في الزمر وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها
زوجها بالواو في الأعراف والقصة واحدة وزعم الأخفش أن ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قوله
أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب وثم في ذلك للترتيب الأخباري ولا تراخي بين الأخبار

وجعل

وجعل منه ابن مالك ثم ، انبيا هو سرى الشنتب قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء . **وقد توضع**
ثم موضع الفاء كقوله وهو ابو دؤاد جارية بن الحجاج **كهز الرديني تحت العجاج** جرى في الانابيب ثم اضطرب
اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ثم جرى في زمن واحد ولا يتراخى عنه قاله في
المغني واعترضه قريبه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد فجوابه ان
الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري
زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة وكانت تقوم القناة قاله بعض العجاج بفتح العين
الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب **واما حتى فالعطف بها قليل** عند البصريين
والكوفيون ينكرونه بالكلية ويجعلون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم
حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وما بعدها على اضمار عامل **والعطف بحتى مشروط باربعة**
امور احدها ان يكون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال
بجزء من المعطوف اكرمتك زيدا بذل ما قدر عليه حتى نفسه نفيسه خادماله ويجل علي زيد بكل
شيء حتى مضغة دانقا واجازه ابن السيد **والثاني كونه ظاهرا** لا مضمرا كما قال كذلك يشترط
مجرورها **فلا يجوز قام الناس حتى انا** ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط **ذكره** ابن هشام
الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره **والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه بالتحقيق** او بان
يكون جزءا من كل **نحو اكلت السمكة حتى راسها** او فردا من جميع نحو قدم الحجاج حتى المشاة
او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني **او بعضا بالتاويل كقوله** وهو ابو مروان النحوي في
قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند فلما اراد قتله : القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد
حتى نعله القاها ويروى بنصب نعله بان ما قبلها ونحو القى الصحيفة والزاد **في تاويل ما يثقله**
ونعله بعض ما يثقله فلذلك جاز العطف فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل
محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتداء
والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه
وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله
بالبحرين وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة
بين ... فتح المتلمس الصحيفة وقراها فرماها في نهر الحيرة وفر الى ...
واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله **او شبيها بالبعض** في شدة الاتصال

كقوله اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا
منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها وضابط ذلك انه ان حسن الا
استثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان يقال اعجبتني الجارية
الا كلامها لتنزيل الكلام منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة
الاتصال لان اسم الجارية لا يتناول ولدها والا شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل الا ما
بعدها نصا وهذا الشرط مفقود هنا فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى الرابع كونه غاية لما قبله
في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف
فان الالوف غاية للاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات
الناس حتى الانبياء او الملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف
بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى
مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان
او النساء فان الصبيان والنساء غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالانوثة والصبا والتحقيق
كما في الاصول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا
يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته الاجزاء الاخر
نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمن واحد نحو جاءني
القوم حتى زيد اذا جاءوك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس
ما قبلها تحقيقا او تأويلا او تشبيها او كان كذلك والفعل يقع غاية له او كان غاية ولم يكن في زيادة او نقص حسيين
او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفارس بطلان حتى بنهلان
ويوم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية والسافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا
لم يتصف بزيادة ولا نقص من وجهه وضعفه والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا
ويقتضي عليها اشتراط اخر وهو ان يكون مشتركا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي
واما ام فضربان منقطعة وستاتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء
ام لا والمسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم الاية
اي ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو
الان واقع اي لست ابالي بعد موتي ام هو وقوعه الان ومختلفتين بان تكون المعطوفة عليها فعلية والمعطوفة

اسمية

التسوية نحو سواء عليهم أدعوتموهم أم أنتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم إياهم او صمتكم او بالعكس نحو
ما ابالي أزيد قاعد أم قائم اي ما ابالي بقعوده أم قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين لاحد الشيئين
بحكم معلوم النسبة نحو أزيد عندك أم عمرو وقيل في الجواب زيد او عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع
أم المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه أأنتم أشد خلقا أم السماء
او متأخر عنهما ما لا يسأل عنه نحو وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون بالسؤال في الآية الاولى وقع على المسند
اليه ولم يسأل عن المسند وفي الثانية بالعكس فتوسط ما لم يسأل عنه في الاولى وهو أشد خلقا وأخر في الثانية وهو
ما توعدون وإنما كان ذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي أم المعادل الآخر
ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه تقول إذا استفهمت عن المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت
قلت أزيد أم عمرو قائم لتوسط الخبر وتأخيره لأنه غير مسؤول عنه وإذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ قلت أ
أقائم زيد أم قاعد وإن شئت قلت أقائم أم قاعد زيد فتوسط المبتدأ او تأخر لأنه غير مسؤول عنه وتقع بين جملتين
فعليتين ليستا في تأويل المفردين كقوله وهو زياد بن حمل بفتح الهمزة والميم فقمت للطيف مرتاعا فأرقني
فقلت أهي سرت أم عادني حلم لأن الأرجح كون هي الواو بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف يفسره
سرت لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لا الذوات فنحو ذلك
واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال أزيدا ضربته والمراد بالطيف هنا الخيال
المحبوبة الذي يرى في المنام والمرتاع الخائف وأرقني أسهرني وأهي بسكون الياء بعد الهمزة وسرت
سارت ليلا وعادني جاءني بعد إعراضه عني والحلم بضمتين ما يرى في النوم قال ابن الحاجب يريد أني قمت من أجل
الطيف مشتغلا [illegible] الغائب وأرقني لما لم يحصل اجتماع على التحقيق إلا في المنام واسميتين كقوله
الأسود بن يعفر التميمي لعمرك ما أدري وإن كنت داريا أشعيث ابن سهم أم شعيث بن منقر شعيث
في الموضعين بالتصغير أوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره وهذا
يكتب بالألف والجملة في موضع النصب بأدري وهو معلق عنها بالاستفهام والأصل أأشعيث
بالهمزتين أولاهما للاستفهام والثانية من بنية الكلمة فحذفت الهمزة والتنوين للضرورة بناء على أنه مصروف
نظرا الى الحي بدليل الإخبار عنه بابن ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرا إلى القبيلة والإخبار بابن
لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وغيره باعتبارين قال السيرافي لأنه يهجو هذه القبيلة يعزونها
يعني أنهم لم تستقل [illegible] لأن بعضهم يعزى وهو الى منقر وبعضهم الى سهم بفتح المهملة وسكون الهاء

الى المغني لا ادري ان النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم ام نسب شعيث ابن منقر وسهم
بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستقصى
الموضح بعد في المغني في هذا البيت من شرح قول الناظم «وربما حذفت الهمزة» ان كان خفي المعنى بحذفها
امن» ومثال البين نحو ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون ءانتم فاعلا بفعل محذوف بقرينة
الذكر، قال في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية
او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها
لا يستغني احدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة
كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي، ورجح هذا على الاول لان اعتبار هذا المعنى راجع اليها بنفسها
لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيما قبلها انما هو بين الاسمين والحكم بالاتصال والانفصال
عليهما انما هو باعتبار متعلقهما المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لها لامر خارج عنها يشمل النوعين
وعليه اقتصر في المغني ويسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية فيترجح الاول
وعورض بان الوجه الثاني انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول
لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني ويسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة
التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها
ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام
معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع
الا بين جملتين الجملتان لا يكونان معها الا في تاويل المفرد بين كلامين وليست تلك كذلك والى نوعي
الاتصال اشار الناظم بقوله «وام بها اعطف اثر همز التسوية» او همزة عن لفظ اي مغنية «وام
المنقطعة هي الخالية من ذلك» المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة
يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين «ولا يفارقها
معنى الاضراب» عند الجمهور واليه اشار الناظم بقوله «وبانقطاع وبمعنى بل وفت» ان تك مما قيدت
به خلت «ثم قد تقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا» وهو الطلبي «نحو قول العرب انها لابل
ام شاء» بالمد والابل اسم جمع والشاء اسم جنس مونث في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه فقالوا ابل
مميزها من شاء خبر لمبتدأ محذوف اي بل اهي شاء بالهمزة داخلة على جملة «وانما قدرنا بعدها مبتدأ

لانها

انها لا تدخل على الجار لانها بمعنى الابتداء وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت عندهم عاطفة
عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها تدخل على المفرد حملا على ظاهر قولهم انها لابل ام شاء بما على
ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يجري في الامر حجته
وان سلم فالتاويل يمكن بان تكون منفصلة وحذفت الهمزة ام منقطعة وانتصب شاء بفعل محذوف اي ام ارى شاء
او استعملها الله ربنا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال
وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى الله عن ذلك وقل لا تقتضيه اي ام المقتضية للاستفهام البتة لا حقيقيا
ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير اي هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر بل الا هل
اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم
اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا
وان الكوفيين خالفوهم في ذلك الى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين وان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى
الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة
المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها وللاباحة
نحو جالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير
فلا يجوز ان يجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في
الاباحة فيجوز ان يجمع بين العلماء والزاهد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل للطلب اي الكلام الخبري من شانه
ان يحتمل الصدق والكذب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك في
القائلين ذلك او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم كلام
خبري او في ضلال مبين للابهام ويكون المثال هذه الثانية وقال الهمني اسقط هذه في الاولى وقال الدماميني الشاهد
هذا في الاولى والثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او في
ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره
من جماد او غيره فهو في ضلال مبين او للتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا
او نصارى اي وللتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله
ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه ونشرحه الى التعبير بالتفريق المجرد وللاضراب
كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج
ثم اثبت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله عنه

في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لها الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرير
العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب عمرا او تضرب زيدا و بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي
وكذلك عند ابن اللبس كقوله وهو حميد ابن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره
او سافع اي وسافع لان البينية من المعاني المتسببة التي لا يصلح فيها الا الواو وكما تقدم في تحمل في
ذكره او واحد الامرين علم بابهما والمراد بين قوم ملجم مهره وقوم سافع بناصية فرسه بين العلماء ان النزاع في
والملجم هو جاعل اللجام في فم الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا
بالناصية والى معانيها اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي وربما عاقبت
الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في العطف والخبر فالاول تزوج اما
واما اختها والثاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة او في العطف والمعنى فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة
وبعد الخبر للشك والابهام وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا واستعمالها في الحال لا قدرة والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وبرهان بفتح الباء والمنع من الصرف هي مثلها
في المعنى فقط لا في العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور ويؤيد قولهم انها
مجامعة للواو والعاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد ابن قرط الاخ يخاطب
امه يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتها
وابدال ميمها الاولى ياء شاذ ايضا اي ليس على سبيل الاجتماع والا فالفتح لغة تميمية وقيسية
واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت رجلاه وانعكس
راسه فظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو
قام اما زيد واما عمرو ونحو رأيت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل
وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي عن البصريين واليه اشار الناظم
بقوله واول لكن نفيا او نهيا ولا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل
صالح لكن طالح بالجر سماعا فقيل معطوف على صالح وقيل بجار اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار
بعد حذفه لقوة الدلالة عليه لتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو فهي حرف ابتداء جيء به
لافادة الاستدراك وليست عاطفة او تلتها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير
ابن ابي سلمى يذم ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه
مبتدا وتنتظر خبره ولكن داخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وان ابن ورقاء فهو الحارث الصيداوي

وان ابن

ومن قال بوم والبوام درجهم بيده والبي الحمر / **ثم قال لكن وأو** فهي حرف ابتداء ليست بعاطفة لأن
من شرطها عطفها الا تقترن بالواو **نحو** ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين
فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة أي ولكن كان رسول الله والنبيين ورسول الله **المنصوب معطوفا**
بالواو الداخلة على لكن على أبا أحد من رجالكم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس عن كون لكن
حرف استدراك والعاطف الواو **ولا يعطف على الواو المجردة بل لا يختلفان في السلب والإيجاب** لأن المعطوف
عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما إيجابا وسلبا
نحو ما قام زيد وقام عمرو ولو قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبي الربيع أن لكن حيث اقترنت بالواو عاطفة جملة
على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه **أو سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم** فلكن حرف ابتداء
واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره **ولا يجوز لكن عمرو** بالإفراد **على أنه معطوف** على زيد لفوات شرطه
وهو النفي والنهي **خلافا للكوفيين** في إجازة ذلك وليس بمسموع **وأما بل فيعطف بها بشرطين**
إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها بعد الأولين وهما الإيجاب والأمر **سلب**
الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء. **وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وليقم**
زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسكوت عن زيد **ومعناها بعد الآخرين** وهما النفي والنهي
تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله **وجعل ضده لما بعدها كما أن لكن كذلك كقولك ما كنت**
في منزل ربيع بل في أرض لا يهتدى بها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله **وبل** كلا لكن بعد مصحوبيها كلم أكن
في مربع بل تيهاء. وتقرير كون نفي الكون في منزل الربيع على نفسه وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى
بها **ولا يقم زيد بل عمرو** فيفيد نفي زيد عن القيام والأمر لعمرو بالقيام **وأجاز المبرد** وعبد الوارث مع
هذا **أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله** وقول عبد الوارث **ما زيد قائما بل قاعدا**
واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه وليس هذا الأصل ما يقع فإنها شبيهة إلا أن تشركهما معناه النفي
في المعمول وقد انتقل عنه **ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها فيجوز على قوله**
لا في حال الإيجاب والأمر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الأول في الخبر المثبت والأمر الجلي
نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي ومعنى النقل صح بالنسبة إلى ذلك لإزالة الحكم عما قبلها فجعلها
حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها أي بالقيام عمرو دون زيد والأمر بضربه عمرو دون
زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد ما قبلها بعد النفي فالأول كقوله وجهك
البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسوف أو أفول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا

هجر ما عهد تراخي لا الى اجل .. واما لا فيعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق
بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو الثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا قاله سيبويه او نداء خلافا
لابن سعدان يمنع السين من منعه لها وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي
وان لا يصدق احد المتعاطفين على الاخر ذكره السهيلي في نتائج الفكر وقال في شرطه لا انه ذكر ان الكلام
الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها نص عليه ابو الابدي في شرح الجزولية وزاد فيكون
الاول لا يتناول الثاني فيتنفيها ابو حيان وقال ابن الحاج وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق
على زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا يصدق واحد منهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي
والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين
استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل
وزيد بناء على ان العطف لا يكون الا بين المتغايرين فان اردت بالرجل الاول زيد كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا
فكامنع منه اذا قصد الاضطراب وان اريد بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه
ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان في معناهما متغايرين وللبحث
مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز
عنده جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاءني عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو
توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا الا ان
يقال ... وحسبوا به او جملة المنع يقصد انه يرجع الى انشاء من الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يأتي في
مسئلة ليس فالجواب انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو وربي
ابني زيد وعمرو وان زيدا وعمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جاءك لا احد كذا فيبيع بقيمته
يعطك جدكم وقوله وهو امرؤ القيس الكندي كانّ دثارا حلّقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
وعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفي وهو فاعل بفعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع
وحلقة ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفي بفتح التاء
المثناة فوق والنون المضمومة بعدها واو ... بالضم وتنوفي ثنية مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقيل
في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان كالراعي ذهبت
بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفي فطارت بها وارتفعت وهو لا يستطيع ردها ولا يطمع
فيها لانها مقابلة هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله ولا نداء او امرا او اثباتا تلا

تلا

كلا فنداه وما عطف عليه معطوف مقدم تبلا وتنا خبرا والتقدير ولا لا خبرا او امرا او اثباتا واياكا لمن تتضمن
ان لا معطوفة على لا كن كما نص المرادي فيؤخذ هذا انه لا تعتبر بعاطفة وان لم يكن مذكورا معها صفة لموصوف
مذكور او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة
قاله في المغني وان كان مذكورا معها صفة لسابق او خبرا او حالا فليست بعاطفة ووجب تكرارها نحو انها
بقرة لا فارض ولا بكر عوان ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني فصل
يعطف على الظاهر الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط والعطف
على الظاهر كقام زيد وعمرو العطف على المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد ونحو
على الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير
المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيد بتوكيد لفظي سواء في له بان يكون بضمير منفصل
كقوله
نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك الجنة في احد الوجهين او بتوكيد معنوي او فاصل كان بين المتبوع وهو
اذ جئتم اجمعون ومن يليكم * بين بيته كما الظاهر قبل او بعد وجود فاصل ما
المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن هنا معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل
بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العاطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين
المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا ونا
وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو لم تعلموا
انتم ولا آباؤكم فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم
لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله * وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل * او فاصل ما *
ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل
يتنزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم وليس بينهما فاصل وهو فاش في الشعر والى ذلك
اشار الناظم بقوله * وبلا فصل يرد * في النظم فاشيا كقوله وهو جرير يهجو الاخطل * ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه *
ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل واما رواية البخاري في صحيحه من
قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل
انه مروي بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله * وعود خافض *
لدى عطف على ضمير خفض * لازما قد جعلا * حرفا كان الخافض او اسما سواء كان مخفوضا باسم مرفوع المحل كقيامك
او منصوبه كضربك اذا اضفت الكلام مصدرا به او كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك والحرف نحو فقال لها وللارض

بالأرض مخفوضة على الكاف المخفوضة بإضافة لا إلى اليها وأعيد المضاف إليه وهو إله مع المعطوف والأصل فقال لها وللا
ونعبد إلهك وإله آبائك وإنما أعيد الخافض فيهما لأن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الجرمي فكما لا يعطف على التنو
ين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين ونصه الناظم
فقال وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عامر والحسن البصري وغيرهما
حمزة تساءلون به والأرحام بالخفض عطفا على الضمير المخفوض بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره
وفرسه بالخفض عطفا على الضمير المخفوض بإضافة غير إليها وليس في القراءة والحكاية إعادة الجار فهو لا حرفا
في الأولى ولا مضافا في الثانية قيل ويحتمل أن يكون منه أي من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض
وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطفا على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل
وبالمسجد الحرام إذ ليس العطف على سبيل المخفوض بعن خلافا للأخفش لأنه صلة للمصدر وهو صد فإنه متعلق
به وقد عطف عليه أي على المصدر والقاعدة أنه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته فلو عطف المسجد
الحرام على سبيل لكان من جملة معمولات صد لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء
مثل به إذ ليس بعض معمولاتها فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر لا نقال الصحيح بجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف
والتقدير وصد عن المسجد الحرام لأن إعمال المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه
قال في المغني والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة دل عليها ما قبلها عليه لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف
على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعهما بأن
كانا يكونان مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه
معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم
فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور
الجزم فيهما بحذف النون وبعد أجوركم أم اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالأول نحو يقدم
قومه يوم القيامة فأوردهم النار فأوردهم معطوف على يقدم وإنما لفظها مستقبل والثاني نحو تبارك الذي
إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية ثم تمامها تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا فعطف
ويجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانهما في الاستقبال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وعطفك
الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل ماضيا كان أو مضارعا على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات
صبحا فأثرن ونحو صافات ويقبضن فعطف في الأول أثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل
مشبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل التي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لأنها في معنى يصففن

قبل والاول حسنه كذلك اي بل يقبضن صافات واثرن بالمغيرات ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه
للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او
دارج. فعطف دارج على حبا لتأويله بدارج اي درج او حبا بحاب. والعواهج جمع عوهج وهو في الاصل الطويل
العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق وام بالجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية
لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها لانه لم ... وقول العيني ام صبي بالنصب بيانا لبيضاء سهو لان بيضاء
مجرورة برب لا منصوبة وفتحها انما هي بدل من الكسرة لانها غير منصرفة لالف التأنيث الممدودة. وجعل منه
اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من
الحي فقال مخرج معطوف على يخرج لانه بمعنى مخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق الحب ...
عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجح فرجح الاول لسلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة
وذكر الشيء ومقابله ورجح الثاني عدم التأويل والتوقف بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله
واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمله تجده سهلا. فصل تختص الواو والفاء بجواز حذفهما الفاء
مع معطوفهما لدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة فمثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست
وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه
قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست منه وانبجست معطوف على ضرب المحذوفة ووقع في بعض
النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهو سهو لان انفجرت في البقرة ولم يسبقه ايضا
اوحينا ولا هو اذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه وتسمى الفاء
العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما
ابو حجر الا ليال قلائل بحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم والناقة
كنية النعمان بن الحارث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدأ وما عطف عليه
والتقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد
ويحتمل ان يكون الاصل طليح فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قال اللخمي في شرح بانت
سعاد ولا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا
اعيا ومثاله في ام قول ابي ذؤيب فما ادري ارشد ... قال ابو الفتح اراد ام غي فاكتفى
منه بقيها عن ذكر محذوف واقتصر الموضح على الفاء والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت
والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن

انت وزوجك الجنة بفعل محذوف معطوف على اسكن اي ولتسكن زوجك فيكون من عطف الامر على الامر
او منصوبا نحو والذين تبوءو الدار والايمان فالايمان مفعول لفعل محذوف معطوف على تبوءو اي والفوا
الايمان ويكون من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور
اي في بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء. وانما لم يجعل العطف في هذه الامثلة الثلاثة على الموجود
في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك الجنة معطوف على فاعل اسكن الا
فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع الظاهر فلا يعطف على ضميره ظاهر ولذا يقال يغتفر
في التوالي ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي
الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط
في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه وكذلك يجوز على الاصح عند سيبويه والا
كثرين وان جاز الاخفش العطف على معمولي عاملين للمعطوف عليه اهـ ولو سلم فالاجماع حذف الا
وحذف حرف الامر شاذ كما سياتي في باب التحذير ولا يحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال
الثاني وهو الذين تبوءو الدار والايمان كون الايمان متبوءا بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على
الدار لكان معمولا لتبوءو لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى
لان الايمان لا يتبوء وانما يتبوء المنزل اذ التبوء التهيؤ يقال تبوأت له منزلا اي هيأته له وفي
اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها اهـ فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج
الى تقدير عامل ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على
معمولي عاملين مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطف على سوداء
وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز عند سيبويه واجاز الاخفش العطف
على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف وانفصل ككهذا المثال وقيل
يجوز مطلقا وحكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف
ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والنحو جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو اهـ واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين وتاخر المجرور على
المرفوع او المنصوب فلا يقال ولا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرو الحجرة
للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون ك
الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار بمصاحبة الايمان

الايمان اذ هو

الا هو امر معلوم والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله
دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة والاول هو حذف المعطوف عليه بالواو
كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول
والواو الثانية لعطف الجملة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي و
التقدير ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه
بالفاء وهو خاص بالجمل افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم بتقدير الفاء
على الهمزة فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي
اعموا فلم يروا وظاهره ان الفاء عاطفة على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري
وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها
الاصلي بعد الفاء والاصل فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع
بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته
عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه
ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة فتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره
ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون من جهة المعنى
لا من جهة اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا ابوه ولو لم يعتبر زيدا اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل
لغة العوض و اصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة
هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو
المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها لا
انها مقصودة بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا
والمعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي نحو جاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول فهو المعطوف
بلا فواضح امره بالحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخيران وهما المعطوف ببل والمعطوف
بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني
ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك
كالمعطوف بالواو واشباهها اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما

الاول والثاني خارجان مما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم فيهما هو الاول
واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله
وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو ولا بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لا لكن بعد
بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة هو المسمى بدلا ويسمى
الحد بعد ذلك البدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من
شراح النظم وغيره علمت انه من اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار اليها الناظم بقوله
مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء
مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل
من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق خالف الجماعة في تسميته
بدل الكل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فالله بدل من العزيز بدل
مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما اطلق ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي وهذا الاطلاق
بدل الكل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه
والثاني بدل البعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه
او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو
للنصف الثاني او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا
على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او النصف او الثلثين بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض
من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله فذكر ذلك الضمير متصلا بالبدل لفظا او تقديرا فالاول
كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير
بدل من الواو الاولى في عموا والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم
وصموا والذي حملنا على ذلك انا اذا جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من
احد الواوين والاخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقد بقيت الاولى
بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبرا كما قال البيضاوي فانه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع اه
وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ضعف من وجهين احدهما انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث
والثاني يجب ان يقدر في العامل المهمل ضميره مستترا راجعا الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين
من غريب العربية كما افاده في المغني وان جعلناه خبر المبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف

او مقدر

او مقدر نحو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل
والضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن بابشاذ قال النحويون من استطاع بدل بعض من كل وقال ابن برهان بدل
كل من كل لان المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به الخاص لان الله عز وجل لم يكلف الحج من لا يستطيع اه وقال
الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا فصل في الكلام بل آخره ومقصوده ما ليس بظاهر في البعض من غير نظر الى
مقصوده والنحو انهما متنافيان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج بانه لا حاجة
الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع
الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم الحج وذلك باطل والثالث الاشتمال واختلف في المشتمل في باب الاشتمال فقال الاعلم
هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه
كعنه سلب زيد ماله فان الاول المكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم في نحو ضربت زيدا عبده على الاشتمال
وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحلبيات المشتمل هو الثاني قال لانه قيل سرق زيد ثوبه ورد
بسرق زيد فرسه وقيل الاشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد
الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول
وهذا القول الصحيح عند السيرافي وابي العباس لان هذا لا يجوز ضرب زيد غيره على الاشتمال لانه لم يكتف المسند
بالاول بعد المذهب قيل انه التحقيق انه الذي قصده الاستاذ ابو اسحاق بن ملكون فقال ان النحويين يعني اكثرهم
لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح ولذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء من شيء
يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وفائدة المجيء به عند اهل المذهب بظهور
وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون وذلك كاعجبني
زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه
وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس
مسروق حقيقة وهذا مطرد قلت يشكل بقوله تعالى يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه قلت كلمة عرض له تعم الجملة والسؤال متجه من جانب الى الشهر والى
القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال اه ومع ذلك يرد عليه ماله كثير في العرب مما له بدل
من زيد الا ترى انك تقول ان الابتدا مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة واما دبهذه الامثلة ان بدل ال
اشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة
يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغيره

الصدم تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس بدليل الصحة لانه الاكثر
وبدل الاشتمال وانفرد في الضمير الرابط له بالمبدل منه كما مر في بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا
فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم في الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل
اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو
قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم ناب ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض
واصحابه ثلاثة انطيانوس بالروم بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد
منهم شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملاه نارا وقالوا
من لم يكفر والا القيناه فيه ومن كفر تركه قاله الحوفي وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي ان بدل
البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك لان العرب تحذف المضاف فاذا قالوا الرغيف ثلثه واعجبني زيد
علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذف للدليل عليهما والبدل
البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم كما تقدم في الحد ثم الاول وهو
المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط
لا ان البدل نفسه هو الغلط كما توهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساده
فبدل نسيان اي بدل عن شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان
متعلق بالجنان وهو الفلك الناظم في قوله ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا
بينهما فيسمى النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان فيما سبق ولم يرد بهما السماع
وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب
ويسمى ايضا بدل بدا بالدال المهملة والالف قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل به لوروده وقيل هو
معطوف حذف عاطفه والذي في الحواشي وهو الاول لا بل لانه لم يثبت حذفها وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل
الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبدا وذلك باختلاف التقدير بحسب المراد وذلك لان النبل اسم جمع
للسهم والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما اراد الامر باخذ المدى
فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان الامر اراد بالاخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد ذلك الارادة
وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى
الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبدا لانه

اضرب

اي بمعنى الامر الاول عين زيد اله الامر الثاني و لا يحسن فيه تكرار يوتى ببل لئلا يتوهم ارادة الصفة اي بلا اجادة كما
تقدم ترتيبهم جلا ... اريد ... فصل بدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وقد ذهب ابن مالك في التسهيل
الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وما اوهم ذلك ونحو قمت انت ورأيتك انت ومررت بك انت توكيدا
اتفاقا عند الكوفيين والبصريين وكذلك رأيتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين
قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع
المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيدا ايضا
فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت
التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئتك انت ورأيتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل
او فرقت بين التابع والمتبوع فقالت جئتك انت ورأيتك اياك ومررت بك بك فيتميز ذلك التوكيد والبدل في
المرفوع ويختلف في غيره كذا نقل سيبويه عن العرب ونقله غيره عنه بالقبول وهم اهل تميمون على
ما ينقلونه لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا القياس الذي يقال نسبة المنفصل الى المتصل
الى اخره مقالة ابن مالك السابقة وذهب ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه
والصحيح عندي ان يكون نحو رأيت زيدا اياه موضع التوكيد ولم يسمع من كلام العرب لا نثرا ولا
شعرا ولو سمع كان توكيدا ويجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء
كان كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا او كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر واسروا
النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل باسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز
ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض
من كل كقوله ۞ اوعدني بالسجن والادهم رجلي ۞ رجلي ورجلي شثنة المناسم ۞ فرجلي الاولى بدل من ياء
المتكلم بدل بعض من كل ونحو اعجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض
من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فمن الموصولة
المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطب المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للوصل او يكون بدل اشتمال
كاعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ۞ وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا ۞ فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم
وهو نا او يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا

لا ولكنا أخرنا بلو لكنا أخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيد اللام مع البدل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومن
ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا ويمتنع إبدال الظاهر من الضمير
بدل كل إن لم يفد إحاطة إلا أن الأخفش والناظم أجاز تبعا للكوفيين رأيتك زيدا على أن زيدا بدل من الكاف
ورأيتني عمرا على أن عمرا بدل من التاء وسمع الكسائي إلي بعبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وأم
نهج الهدى من كان ضليلا فصل ويبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله كما تقدم في الأقسام الأربعة
والفعل كذلك عند الشاطبي إذا أفاد زيادة بيان للأول فيبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما
يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام وبدل البعض
نحو إن تصل تسجد لله يرحمك الله فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله إن علي الله أن تبايعا
تؤخذ كرها أو تجيء طائعا لأن الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الإضراب والغلط نحو إن تطعم
زيدا تكسه أكرمك الله كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت إطلاق قول الناظم ويبدل الفعل من الفعل
كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن والجملة كذلك في الإبدال فالكل نحو قعدت جلست في دار زيد فإنه لا يقصد به
لأنه لا يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظ وجعل المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الإعراب قاله المغيزاي في شرح التسهيل وبدل البعض كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين
وجنات وعيون فجملة أمدكم الثانية أخص من الأولى باعتبار متعلقها فتكون داخلة في الأولى لأن ما تعلمون يشمل
الأنعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن
عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة لكن ومبنه وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض
لعدم دخوله في الأول ولا بدل كل لعدم الاتحاد به كما تقدم والأغلب لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كهم أفعد
والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما
قبلها محلا إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز إذ التابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه الحاصل
والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها
وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى
كيف يلتقيان فأبدل جملة كيف يلتقيان من حاجة وأخرى وهما مفردان قاله ابن جني وابن مالك وجه رجوع
الجملة إلى التقدير بالمفرد أي إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف إلى
فاعله وهو بدل من هاتين قاله الدماميني وعيل كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى
وهو استبعاد اجتماعهما هاتين الحاجتين ⁵ الشام بلاد سميت بسام ابن نوح فإنه بالشين المعجمة بالسريانية

أولان

او للاقسام ضما انشا مات بيض وحمر وسود وعلى هذا الانهي وقد ذكر كذا في القاموس واذا ابدل اسم
من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهو الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر لفظ
الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في ذلك المعنى فالاول وهو الا
ستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان الصفات فالاول كقولك كم مالك اعشرون
ام ثلاثون فعشرون وما عطف عليه بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رأيت ازيدا ام عمرا
فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام
والثاني وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو فقم معه فزيد
وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية
بدل تفصيل الثالث نحو متى تسافر ان غدا او ان بعد غد اسافر معك فغد وبعد غد ابدال من متى بدل
تفصيل والرابع نحو حيثما تجلس ان يمين الامير وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن
المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كلام التفصيل ومن امارة حرف الشرط في الفصاحة او يوبد
بدل من اذا من قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قاله ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام
فقال وبدل المضمن الهمز يلي همزا كمن ذا اسعيد ام علي وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه
على ان مسألة الشرط لا تخلو عن اشكال لانه اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا
بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة مساواة فلزم البدل على نية تكرير العامل ان يلزم دخول ان الشر
طية على المبتدأ وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسألة
لتخالف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت من بعلها
وجوابه انه تجوز به لبيان المعنى لا للفعل ولا يلزم المحذور ثم قال هذا باب

باب

النداء بالمد اللفظ الذي ينبه به المنادى اي المدعو وقد ذكر احكامها وهذه الحروف ثمانية
وخالفها الناء الهمزة وحدها اي بفتح الهمزة وسكون الياء خلافا لمن زعم ان الهمزة واي مقصورتين
وممدودتين فتقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة
المقصورة للقريب المسافة ولبيعد منها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المغني كلا اي
خلافا للجماعة في هذا الاخير الا ان ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها
اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ كذا ايا
ثم هيا المعنى للواو وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط وذهب ابن برهان

أي أو أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد
توكيدا وعلى منع العكس قاله الشنواني وأما وا فإنها للندبة إلى الباب بالاتفاق خلافا لمن أجاز كل نداء خالص من الندبة ولا
استغاثة أو مصحوب بها وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين أيضا
في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي أو وا دون غيرهما في باب الندبة وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله وللمندوب وا ويا ولكن استعمال وا في ذلك الباب أنها الأصل
فيه وإنما تدخل يا في باب الندبة إذا أمن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يرثي عمر بن عبد
العزيز حملت أمرا عظيما فاصطبرت له ❊ وقمت فيه بأمر الله يا عمرا ❊ بثبوت الألف في آخره الدليل
على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لأنه مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم وغير
وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا
أو جاريا مجراه أو مضافا فالأول نحو يوسف أعرض عن هذا أي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ
لكم أيه الثقلان أي يا أيها الثقلان والثالث نحو أن أدوا إلي عباد الله أي يا عباد الله على أحد الوجهين
إلا في ثمان مسائل فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء أحدها المندوب نحو يا عمراه الثانية
المستغاث نحو يا لله ومثله المتعجب منه نحو يا للماء للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما
والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد إذا كان بعيدا منك وإنما لم يحذف حرف النداء في هذه
المسائل الثلاثة لأن المراد فيهن إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة
اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها
وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لأن حذف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلا على المنادي هو حرف
ومتفطنا لما يقوله وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر
المخاطب لأن الحذف معه يفيت الدلالة على النداء والمضمر نحو أوه شاذ وظاهر
كلام الناظم في عده هذه الكلمات أنه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار
ابن حيان أنه لا ينادى البتة فالأقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف في ضمير المخاطب ويأتي
على صيغة المرفوع والمنصوب فالأول قول بعضهم يا إياك قد كفيتك والثاني
نحو قول الأحوص وهو الأحوص يا أبجر بن أبجر يا أنت أنت الذي طلقت عام جعت ❊ قد
أحسن الله فما أسأت فأبجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وأنت الأول منادى
وكان القياس أن يقول يا إياك لأنه مفعول حرف عامله ولكنه أناب ضمير الرفع

٦

عن ضمير النصب او لانه لما اكد به جيء به بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع أجابت
واجابت السائل عن السؤال والبينة بان زيدا فيها المتشفعة لا للنداء واياك في السؤال من باب
الاشتغال وانت الاول في البيت مبتدا او الثاني كذلك او توكيدا او بدلا او فصلا والموصوف
خبر وانفقوا على ضمير المتكلم والغائب لا يجوز يا ذا وها ولا يقال يا انا ولا يا هو ولا اياه
والسادس اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يكن معه الميم المشددة عن حرف النداء الا في
نداء اللهم الله تعالى على خلاف القياس وحذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والعذب الا
يكون للدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية ابن الصلت الثقفي رضيت بك اللهم ربا فلن ارى
اللها غيرك الله راضيا اي يا الله وارى من الراي في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا
ودينا اي عادة في الاطاق اي ادين مجذوب ان فلا ترفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي
والالها مفعوله وما راضيا منصوب برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة
على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الحالين فهو مؤكد له وما يتبعها اعني اعد مرى مفعول
رضيت والمعنى رضيت رضي بك ربا يا الله فلو ارى وتتخذ اللها غيرك يا الله والسابقة حرف الندا
والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان اسم الجنس كالعوض من ادات التعريف
محرفه لا يحذف كما لا يحذف الادات واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرا مجراه قاله
الشارح خلافا للكوفيين فيهما واحتجوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء
وبقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا الرعة وغرام اي يريد يا
هذا ولو على مبتدا تقدم خبره المجرور قبله وقولهم اطرق كرا ان النعام في القرا وهو مثل
يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي يا كروان واخفض عنقك للصيادان
الكرمية والطول عنقا وهو النعامة وقد صيدت وحملت من البدو الى القرا وافتد مخنوق هو مثل
يضرب لكل مضطرب وقع في شدة وهو يستنجد بافتدا نفسه بماله واصبح ليل وهو
لمن يكثر الكراهة بالشيء واصله ان امراة وقع عليها امرو القيس وكان يكرهه فقالت
اصبح يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستضعفه اي صر صباحا
يا ليل لقوله صبح يوم صبيح والليل عائم والاصل فيها الضم وبالحاء فرخم بلغة من لم ينتظر
وقلبت الواو الفا والتقدير يا مخنوق واصبح يا ليل وطور يا صبيح وذلك عند البصريين ضرورة
في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي في شرح النظم واما نحو انتم هؤلاء فلا ينقاس بالقياس

على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما
نحو انتم هؤلاء فمنقول عليم انتم مبتدا وهؤلاء خبره وبالعكس وجملة تقتلون حال والافتم
في النظم على منزلة ومنبهم مضمر منادى ب وما جاء مستغاثا فقدم ما عليها وذكر في اسم
الجنس المشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثاني في اقسام المنادى بفتح الدال وذكر
احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان
معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء
نحو زيد في قولك يا زيد فانه معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب
ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي
ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانه لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان
التنكير ام كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا
والمبرد مع الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة وناب ياء عنها والامر الثاني الافراد ونعني به الا يكون
مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع على حده ويجمع تكسيرا او
تانيثا فالمزجي نحو يا معدي كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اي تجاوزه حكاه كذا ابو الفتح
عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون هو
تثنية المذكر وجمعه السالم نحو يا رجال ويا مسلمون والجمع المكسر عن التذكير نحو يا زيود
وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع التكسير نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء
سواء كان علما لمذكر او علما لمؤنث فالاول كسيبويه في لغة من بناه والثاني نحو حذام في
لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة النظم وهذا وانت فما كان معربا صحيح الاخير
غير مثنى ولا مجموع على حده اضمرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده
بني على نايب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى
وقاض او مبنيا قبل النداء قدرت فيه الضمة فتقول نحو يا سيبويه يا هؤلاء ويا عنه
ويا انتا ضمة مقدرة في اخره ونصبه من اعان لمحله فان محله نصب على المفعولية
كالفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع الفاضل من اعان لضمة لفظ
زيد لفظا ونصبه من اعان لمحله والعلم المركب الاسنادي في الحكم ما كان
عليه قبل العلمية كالمبني فيحكى بالضم جميع الحركات والمفرد بالنصب من اعان

ما لم

لفعله ومقتضى التشبيه ان الحكم ليس مبنيا والمنقول انه مبني وعند النعوت
مفصولة فلا يسوغ يا اسبق القلم وزيد يا اسبق الفضل وتابط شرا انما سبيله
الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لفظه من اعرابه
اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويجري من قسم المضاف
وفي الرضي من باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما فغير ذلك اللفظ
فالواجب الاعراب ام فعلى عنده يقول في كيف وهولاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف
ويا هولاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة في كيف منذ دالة للنداء والى ذلك اشار
الناظم بقوله وابن المعرب البينين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه
وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في
نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي و
قول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي ايا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي
من نجران ان لا تلاقيا لان الاعمى والواعظ والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه وانما
كثرت الشواهد لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان النداء
غير المقصود لا يمكن وان التنوين فيما ذكر شاذ او ضرورة وعرضت اي اتيت العروض
وهي مكة والمدينة وما حولها ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب نصبه
المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال ربنا افرغ
علينا صبرا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن
ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجوز يا حسن الوجه بضم الصفة
لان اضافتها في نية الانفصال ولنا ان البناء اثر مشابهة الضمير وهي مفقودة
هنا وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوله يا حسن عبد
مثل بل في قوله يا حسن الوجه وعند الشبهة عن قيل لم قال وعند الاضافة
بعد التعميم نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل

او مفعولا او مجرورا فالاول نحو يا حسنا وجهه برفع جهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني
نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالع والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فبالعباد متعلق
برفيق والرابع وهو المعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اذ المعطوف والمعطوف عليه معا
فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من
تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولان كانت الواو تقتضي معطوفا ومعطوفا
عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عامل في آخر فاشبه ضاربا زيدا واما نصب وثلاثين
فبالعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمسا
من عبد شمس وبان لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتطلب الشبه في بعض الاحكام
من المشبه به فان ناديت جماعة هذه العدة فلا تخلو اما ان تكون معينة ام لا فان كانت
غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب
وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا
لانه اسم جنس لا يراد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي ال ونصبته او رفعته
عطفا على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه
لانه نكرة مقصودة ويجب حينئذ تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخولها عليه
لانه ليس جزءا من العلم والحالة هذه ومنع ابن خروف مسألة اعادة يا وتجريده من ال مردود خبر
منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين ان ينتظم في سلك الشبيه
بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تلتزم نصبها على
ضعفها حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل او يكون نقل الى النداء موصوفا
فبقي على ما كان حتى صارت الصفة لذلك كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف
القصد للتعيين في هذا فانه انما ورد على الصفة موصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض
بانه لو جاز ذلك النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد الفاضل اجيب بان حاجة النكرة الى
الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف لكان
النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من

النصب

النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو
مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المراد جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي
معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه
بذلك واجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوف
ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا
لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الرضي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال والمستتر
في الوصف وهو المناصب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى مقصود بكلامي في هذا الفصل ولا
في حروف المضارعة التاء والياء على حد يا تميم كلهم او كلكم اه فهو من التشبيه بالمضاف وفيه رد على
ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف او
شبهه انصب عادما خلافا * القسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه
وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما او ذا موصوفا بابن متصل به اي بالعلم مضاف الابن الى
علم آخر نحو يا زيد ابن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما
ساكن وهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا
واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر وعلى اقحام الابن
واضافة زيد الى سعيد لان الشيخ يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في الارتشاف مع
الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول ففتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني ففتحة بناء وعلى الثالث
ففتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرها والاختيار عند
البصريين غير المبرد الفتح لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب
فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذ فتحت
الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس ورد هذا ابن كيسان بان الفتح
اكثر ومنه قوله وهو رجز منسوب عند الجوهري لرجل من بني الحارث وعند العيني وزعم انه الصواب
يا حكم ابن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم
بالضم لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى حذف
منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى

غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن أخينا لانتفاء علمية المنادى وهو
رجل في الصورة الأولى وانتفاء علمية المضاف إليه في الصورة الثانية ويتعين الضم أيضا إذا فصل بين
العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل ويتعين الضم أيضا إذا كان الوصف
غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لانتفاء الصفة وهي الفاضل غير ابن وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم ونحو زيد
ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون فأجازوا الوصف ابنا لغير علم أو علم لا يفتح التركيب
وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا وأنشدوا عليه قول جرير في مدح عمر ابن عبد
العزيز: فما كعب بن مامة وابن سعدى :: بأجود منك يا عمر الجواد :: الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي
منصوبة وكعب ابن مامة هو كعب الإيادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى
هو أوس ابن حارثة بن لأم الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه ويروى أروى مكان سعدى وقيل
المراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الأخفش أن بعض العرب يضم ابنا اتباعا لضم المنادى
وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبعية حركة ما قبل منها للاتباع وفي كون كل من الكلمتين وفي تبعية الثاني
للأول لا عكسه مخالف له في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز الفتح إلى
معها كالوصف بابن في ذلك لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها
اتباعا على الابنة لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التأنيث في حكم الانفصال ولا أثر
للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع
لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماعا بناء على أن الفتح
للتركيب ومثله يا زيد بني عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز التركيب وشمل قوله إذ يليه علما
مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية إذا سميت بمسلمات وبزيدين حكيا إعرابه
قلت فيهن يا زيد ابن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر يا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو ومن
ضم يا مسلمات ابن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومراده بالإعراب في النون أن تجري النون
مجرى الدال فيفتحها أو يضمها اهـ وهذا مبني على القول بالتركيب أما على القول بالاتباع فلا إذ
لا اتباع في مسلمات إذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح
ذي الضمة الظاهرة اتباعا فخرج نحو يا عيسى بن مريم فلا يقدر فيه إلا الضم خلافا للفراء والزمخشري
وإذا وقع الابن بين علمين في غير النداء كان صفة لما قبله كان الحكم فيهما وتحذف التنوين من الموصوف

لفظا

لفظاً والألف من الابن خطاً كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف التنوين
زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله جاريةٌ ابن قيس بن ثعلبة تزوجت
شيخاً عليك الرقبة وإن كان الابن خبراً انعكس الحكم فينون الخبر
عنه ويثبت الألف ابن خطاً تقول زيدٌ ابن عمرو بتنوين زيد وكذا إن لم يقع الاسم
بين علمين تقول جاءني زيدٌ ابن أخينا بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطاً فالحكم
المذكور يعلق بشرطين أن يقع الابن بين علمين وأن يكون الابن صفة للعلم
الذي قبله ثم زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي..
وغيره النوع الثاني أن يتكرر المنادى حال كونه مضافاً نحو يا سعد سعد
الأوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان وهو الضم والفتح
جائزان في سعد الأول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد الأوس ثاني
فأما ضمته وهو الأكثر لأنه منادى مفرد فالثاني بيان للأول أو بدل :. وضم وافتح أولاً تصب
منه أو منادى ثانٍ بإضمار يا أو مفعول بإضمار أعني أو توكيد قاله ابن مالك واعترضه أبو
حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف إذ تعريف الأول بالعلمية والنداء والثاني
بالإضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع أقوى منه لك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول
وأما فتحه أي الأول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني مقحم أي زائد بينهما وهذا مبني على
جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه فقيل فصل بين المتضايفين وهما كالشيء
الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف
إليه الثاني والأصل يا سعد الأوس سعد الأوس فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما
ذهب إليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها ومن قبله في كلامهم والكبير العكبري وسعد الثاني
حينئذ بيان أو بدل أو توكيد لأن المضاف إليه الأول مراد أو منادى ثانٍ وقال الفراء والاسمان الأول
والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا إقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول
واحد وقال بعضهم وهو الأعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا إلى الأول
كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء. وسعد الأوس هو سعد بن معاذ
رضي الله عنه بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج
بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج القسم الرابع من أقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه

وهو الثاني المستحق للضم إذا اضطر شاعر إلى تنوينه سواء كان علما أو نكرة مقصودة
فالعلم كقوله وهو الأحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الأول
مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير أعبدا حل في شعبى غريبا ألوما لا أبا
لك واغترابا بتنوين عبدا مع نصبه على الإعراب أجرى النكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة
وأجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو أن يكون حالا كأنه قال أتفخر عبدا في حال عبوديته ولا يليق الفخر
بالعبد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لأنه الأكثر في كلامهم واختار
أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم
والأعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الأول ووافقوا أبا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس
كعبد في البيت الثاني قال ابن مالك إن بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالمضمر مرجوح في
اسم الجنس لضعف شبهه بالمضمر واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين لأن هذا المعنى
يشبه الإعراب وقيل تنوين ضرورة وإليه ذهب ابن الخباز قال في المغني ويقولان قولا إن الاسم مبني
على الضم ومخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا مما له
استحقاق ضم بينا [illegible] في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب
وتابع المنون المنصوب يجوز نصبه ولم يجز ضمه مسألة ولا يجوز نداء ما فيه أل لأن نداء و
يفيد التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين ولا يقال يا الرجل عند البصريين إلا في
أربع صور إحداها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا الله بإثبات الألفين ألف يا وألف
ويلله بحذفهما معا ويالله بحذف الثانية فقط وإبقاء الأولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة
بأن أل لا تفارقها وهي عوض من همزة إله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة [illegible] وهذا التعليل
يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء كما أن الفعل بعد [illegible] همزة الوصل إذا سمي به قطعت
همزته تقول جاءني إثم واضرب بضم الهمزة في الأولى وكسرها في الثاني ووجه حذفها
في الوصل أنها الأصل ووجه حذف ألف يا التقاء الساكنين على غير
حده لكونهما من كلمتين ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل
بكلمة واحدة والأكثر أن يحذف حرف النداء وهو ياء خاصة ويعوض عنه الميم المشددة
فتقول اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم تزد مكان المحذوف لئلا يجتمع
زيادتان الميم وأل في الأولى وخصت الميم بذلك لأن الميم [illegible]

قال

قاله السيرافي وما ذكره من الميم عوض عن يا . فقول هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم
بعض امنا بخير فخفف ويرد بان اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف ذلك على غير قياس وقد
الضمير وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد يجمع بينهما اي بين يا والميم
المشددة في الضرورة النادرة كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما اقول
يا اللهم يا اللهما .. والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم
في قريض وقد تخرج اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب
تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثاني
ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الا ترى
ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية
المبدوءة بال يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال انه بمنزلة تأبط
شرا لانه لا يتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه في بعض الى ومقتضى ما قدمناه في النظم فمنع
المحضة والى هذا تبين الصور تبين اشار الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه المبرد
ما سمي به من موصول مبدوء بال نحو يا الذي قام ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح
التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه فان قلت لما قال سيبويه
فيمن سمي الذي قام انه لا ينادى مع انه ايضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت
الفرق بينهما ان الذي قام محكي بجملته الذي ثبتت له قبل التسمية فان قلت الاخبار
شيئا في الجملة قال فاذا زال الحد فيها بقي اللازم قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت
تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على
المجموع بل على جزء الاسم واشبه ما لو سميت بقولك هبة المنطلق واما الذي فجملته
فانما يحكي حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى اذا هو الذي دون صلته والاعراب مقدر في اخر
الذي ولهذا اذا سميت بايهم ضربته اي موصولة لم يظهر اعراب الرفع في اي بل تقول فيها بحسب
العوامل فتقول رايت ايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيته
الاسم الرافع العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصفة
لا مدخل لها في ذلك مثل الموضع بالوصل بجر دامع الحملة وليس محل النزاع وكانه اشار
بذلك الى الفرق الصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا خليفة هيبة

وفيه نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم ونشرح نحو يا زيد يا مثل الخليفة قبله لا حسن
دخولها عليه لانها من التقدير داخلة على تميم ان قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس
تقدير مثل بمنزلة نفس الجمع بين يا وال والا لجاز يا الغلام لانه في تقدير يا اهل الغلام وذلك لا
لا يقول به ابن مالك وابن سعدان وقد علم انه غير صحيح اهـ وعندي ان نحو يا ابن ولا صحيح ومنزل
منزلة دليل قولهم فضيب ولا يا حسن الوجه ولا نحو يا مثل اي حسن الوجه ولا او نحو يا
مثل منزل نفس الجمع لحصول ال على الحصر فيه لما كان لفظ التقدير وجه ولزم ايهال ال في الحرفة والشاطبي
لا يقول بها لا في المعارف والصورة الرابعة صورة الشعر واليها اشار الناظم بقوله ، وباضطرار
خص جمع يا وال كقوله فيا اسريا الملك الممدوح الذي عرفت له بيت العلا عند كان فجمع بين يا
وال في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين من الكوفيين في اجازتهم ذلك
محتجين بالسماع والقياس اما القياس فقد جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه
بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشدوا فيا الغلامان فرا
اياكما ان تكسبانا شرا وهذا الاحتجاج فيه تمكن فالله من ان يقول يا غلاما للذان فرا واجاب
البصريون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ ثم الفصل الثالث
في اقسام تابع المنادى واحكامه اقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى
لان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثاني
ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله
والتوكيد نحو يا تميم كلهم او كلكم بنصب صاحب وما بعده وجوبا وعلى جماعة من الكوفيين منهم
الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري واذا كان تابع
المنادى ضمير غيبة بعد الا من الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم ويجوز الخطاب باعتبار الحال
نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا لهفي الهذا امر كلهم كانك تخفو في ازارك حين
بمضوا ابطا ونعمة نعمة صوت وهو بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد
على الاخفش حيث منع من مراعاة الحال وقال الاخفش نحو يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا
وخبره محذوف اي كلكم مدعو او نصبوه فبفعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف
المجرد اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ
المنادى وهو نعت اي في التذكير وايه في التانيث ونعت اسم الاشارة بقيمتها اذا كان اسم الاشارة
وصلة اسم

رنداق

وصلة لندائه أي للنداء نعته يا أيها الناس ويا أيتها النفس فأي وأية مبنيان على الضم لكون
كل منهما منادى مفردا وها للتنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوض من المضاف
إليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد
وقرئ أيهُ الناس والنفس مرفوع على النعتية وجوبا مع علامات للفظ أي وأية وإنما أجاز
إجماع الرفع مع علامات للفظ مع أن المتبوع مبني لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمة بسبب
الداخل عليه وكذا القول في أمثاله ولذلك أشار الناظم بقوله وأيها مصحوب أل بعد صلة يلزم
بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المرأة إن كان المراد إلا نداء الرجل والمرأة
وإنما أتيت باسم الإشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مع علامات للضم الذي
في اسم الإشارة وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء والمنادى لم يجز نصبه وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله وذو إشارة كأي في الصفة ❊ إن كان تركها يفيت المعرفة ❊ وإن كان المراد
نداء اسم الإشارة دونها جاز فيها الرفع والنصب على ما سيأتي ولا يوصف اسم الإشارة
أبدا في هذا الباب وغيره إلا بما فيه أل نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بيانا
لاسم الإشارة واستشكل ابن عصفور بأن البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فالصحيح
والنعت لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجيب بأنه
إذا قدر بيانا قدرت فيه التعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والإ
شارة إنما تدخل على الحضور دون الجنس وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت
بهذا الرجل وهذا الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والإشارة تدل عليه فكأنه
أعم فقال وهذا معنى كلام سيبويه ولا توصف أي وأية في هذا الباب المقصود بالنداء إلا بما فيه
أل مرفوعا أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها النفس ويا أيها الذي نزل عليه الذكر
ويا أيتها التي قامت ولا يقال يا أيها الحارث أو الصعق مما فيه لمح الأصل أي الغلبة وباسم
الإشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا أيها هذا الرجل ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن
كيسان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأي هذا أيها الذي ورد ❊ ووصف أي بسوى هذا يرد ❊
والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على
تشبيه لفظ المنادى فالرفع تنزيل لحركة البناء العارضة بسبب حرف النداء

منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو
الرافع للتابع بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل ولا قائل بذلك
والقول بأن الرافع بالتبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الإ
شكال أن يقال في المنادى لأن المضموم أن يكون نائبا لا عمل في المعنى والتقدير يدعو زيد
فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المجرد من أل نحو يا زيد حسن
الوجه برفع حسن ونصبه على ما قرر أولا والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيد
أو عطف مصحوبا بأل فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان
نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم أجمعون بالرفع وأجمعين
بالنصب وإلى ذا أشار الناظم بقوله وما سواه ارفع أو انصب والمعطوف المقرون بأل كقوله
يا زيد والضحاك قال الله تعالى يا جبال أوبي معه والطير قرأ السبعة بالنصب عطفا
على محل الجبال واختاره أبو عمرو بن العلاء وعيسى ابن عمر الثقفي وأبو عمر الجرمي وقرئ
في السبع بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختار الخليل وسيبويه والمازني وقد روي النصب
في الطير عطفا على فضلا من قوله تعالى ولقد آتينا داود منا فضلا والتقدير وآتيناه الطير
وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد إن كانت أل في المعطوف للتعريف
مثلها في الطير فالمختار النصب المحضون أو غيرها وهي الزائدة كما مثلها في اليسع فالمختار
الرفع ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أنه أكثر ووجه اختيار
النصب أن ما فيه أل لم يجز أن يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع
القراء ما عدا الأعرج بنصب الطير ووجه التفصيل أن أل في نحو اليسع لم تفد تعريفا
فكأنها ليست فيه فيا زيد واليسع وأل في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فلا يشبه
ما هي فيه المضاف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن يكن مصحوب أل ما نسق ففيه الو
جهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حاله كونه تابعا ما يستحقه إذا كان
منادى مستقلا وهو البدل والنسق المجرد من أل فيضم إن كان مفردا وينصب إن كان
مضافا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله كمستقل نسقا وبدلا وذلك لأن البدل في نية تكرار
العامل والعطف كالنائب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير

تنوين

تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق العاري من ال المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير
تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد عبد الله بالنصب كما تقول يا عبد الله
وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد ويا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله
وهذا الحكم اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا
مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله ويا عبد الله وبشر بالضم بشر فيهما ويا
عبد الله اخا زيد ويا عبد الله اخا زيد بنصب الاخ فيهما فـ... في التسهيل خلافا
للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجرى المنسوق العاري
من ال مجرى المجرور في جعله ... وما رواه غير بعيد من الصحة اذا نوي اعادة يا فان المتكلم قد يعرض
اتباع النداء واحد من اسمين كما يعرض في بيتين كلام بعد واحد ام الفصل الرابع في المنادى
المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى
المعتل بالالف او الياء فان ياءه المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتى ويا قاضي
ولا يجوز حذفها لان الياء ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم او الكسر
لثقلهما على الياء. والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه الفعل المضارع
في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير لانها في حكم الانفصال فلم تمازج
ما اتصلت به فليست كياء قاضي وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي
وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه
للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وهو يأتي في اللغات الستة الآتية و
القسم الثالث ما فيه ستة لغات وهو ما عدا ذلك مما تقدم من القسمين وليس
اياه ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون
اجرى المنفصل من الكلمتين مجرى المنفصل من كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر. ثم ثبوتها
ساكنة على الاصل ايضا. نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتحبيب نحو
يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون والفتح بمنزلة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصلها فحكمها
كما تقدم ثم قلبت الكسرة فتحة وقلبوا الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف
اخف من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتي
بفتحها ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف

الالف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات
مني: بلهف ولا بليت ولا لواني: فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف اصله
بقولي ولها منادى سقط منه حرف النداء والاصل يا لهف فحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم
اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست براجعا ما فات مني بقولي يا لهفي ولا بقولي يا ليتني فعلته
ولا بقولي لو اني فعلته والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا
بكلمة لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف للياء كما تضم
المفردات من غير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب
والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة بعضهم
رب السجن احب الي بضم رب لان الام والرب الاكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امي
ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدو وكذا
يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لان نداء المضاف للياء لم يكثر وظاهر
كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح
في النهاية بالثاني فقال فجعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه اللغة كقولهم يا رجل
اذا قصدت رجلا بعينه اهـ واقل نقد هو الذي حمل الناظم على اسقاطه والاقتصار على
خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا: كعبد عبدي عبد عبدا عبديا: والا
فهم ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه
بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام وفيهما مع
اللغات الست المتقدمة اربع اخر يأتي ذكرها وافصح الست حذف الياء مع ابقاء الكسرة
نحو يا ابي ويا امي بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم
قلبها الفا نحو يا اباي ويا اماي ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا ابا ويا اما بفتحهما واقلها
الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما والاربعة الباقية ان تعوض تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها
وهو الاكثر في كلامهم لان الكسرة عوض عن الكسرة التي كان يستحقها ما قبل ياء المتكلم وزال لمجيء
التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفرا بان الياء في النية رده الزجاج بانه
لا يقال يا ابتي او تفتحها وهو الاقيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة
اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا ويرده ما رد قول الفرا او تضمها على التشبيه

نحو

87

بثعوثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امة بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه
الزجاج وقد قرئ يمن يا ابت بالكسر قراءة الجمهور الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع
بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض فهو
كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذا النثر وزعم ابن مالك ان الالف انما هي التي تبدل من الياء اخ المندوب
والبادي البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا ابتي
ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لازلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا والعوض ورد بذا الا كثير من الكوفيين
والاول اسهل من هذا الذهاب صورة المعوض عنه وهو الياء وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات
غريب فقيل اراد يا ابتا ثم اشبع وقيل اراد يا ابت ثم ... وقيل اراد يا اب على لغة النقص ثم قدم ... الياء وابدل
منها التاء والنقص في النظم على قوله في ... عرض والكسر والفتح ومن الياء التاء عوض ولا يجوز تعويض
التاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاء ابتي امه ولا رايت امه ولا مررت بامه والدليل
ان على ان التاء في يا ابت ويا امت عوض عن الياء وانهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين خلافا لطائفة من الكوفيين
والدليل على انها للتانيث انه يجوز ابدالها هاء في الوقف عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء
وحجة البصريين انها للتانيث ... وحجة الفراء انها عوض عن حرف للاضافة وقفا وقد وقف ابو عمرو
بالتاء وهو راس البصريين وسميت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء. فصل واذا كان المنادى
مضافا الى مضاف الى الياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهي
اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابنة اخي الا ان كان المنادى ابن عم او ابن ام او ابنة عم
او ابنة ام او بنت عم او بنت ام فلا تكثر حذف الياء والاختيار الكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم
وابن ام بكسر الميم فيهما قال الزجاج لا تركيب بل حذفت ... تخفيفا نقلا من اصحابه انهم
حكموا للاسمين بحكم واحد وانهم حذفوا النداء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها الى الياء وليست
الاضافة واحدة ... او ان يفتحا لا للتركيب المزجي كقولك يا ابن ام ويا ابن عم بفتح الميم فيهما
وقيل الاصل عما واما فقلبت الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها ... الخليل هو مذهب
سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في
السبع قال ابن ام يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله والفتح او الكسر وحذف اليا
استمر في يا ابن ام وابن عم لا مفر وقرب لا يكاد يثبت الياء ... الا في الضرورة فمنها
كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة ابن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي

انت خليتني لدهر شديد **وقوله** وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل ابن قدامة **يا ابنة عما لا تلومي واهجعي**
وانهي كما ابتهي خطاب للاشجعي ويروي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي :: **باب**

في ذكر اسماء لازمت النداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة **منها فل** بمعنيين **وفلت** بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانس **وفلت** بمعنى رجل **وفلة** بمعنى امراة **وقال ابن مالك وجماعة** منهم ابن عصفور وابن العلج بل فل وفلة كناية عن علم من يعقل بفل بمعنى زيد **وفلة** بمعنى **هند ونحوهما** من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويا فل يا فل للرجل ويا فلة للمراة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهر كان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل من الاناسي **وما** قاله ابن مالك **هو** الجماعة **وهم** بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط **وانما ذلك** الذي هو بمعنى زيد وهند **فلان وفلانة** لا فل وفلة والحق انما قاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين **وقد** صرح به لا فل وهو الاصلي قول ابن عصفور بانه لا يقال ان اصلهما فلان وفلانة **وقد** ذهب سيبويه الى ان فل ولامه محذوفة كيد ودم اذ لو كان فل ولا تصغيره فليي اذا سمي به **وقد** ذهب الكوفيين الى ان لامه نون **وان** اصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ورد بانه فلين تصغيره فليين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التانيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك **واما قوله** وهو ابن النجم العجلي :: تضل منه ابلي بالهوجل :: **في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل** النداء **مجرورا يعني للضرورة** وصرح به كلام النظم ايضا **فقال** وجر في الشعر فل وليس كذلك **والصواب ان اصله فلان** **وهذا** المجرور يعني **فلان وانه حذف منه الالف والنون** واللغة ان امسك فلان عن فلان بمعني في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو **للضرورة كقوله** وهو لبيد **درس المنا بمتالع فابان** :: فتقادمت بالحبس فالسوبان :: اي **درس المنازل** بحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة والموحدة واسكانها الموحدة وبالسين المهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي اخره نون اسماء مواضع **ومنها لومان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم** الخبث **ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم** ولا يقاس عليهما هذا معنى قول النظم وقيل بعض ما يخص بالنداء لومان نومان كذا والطرد :: **ومنها فل** بضم الفاء وفتح

العين

العين المهملة نحو يا ملأم يا غدر بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر يعني يا غادر ويا فاسق وكونه
بفتح أوله وواو وتحريك ثانيه بمعنى كثير اللوم ولا يقاس عليها وهذا معنى قول الناظم واختار
ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما أشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس منها فعال بفتح الفاء وكسر اللام المعدولة
عن فاعلة بفساق وخباث سبا للمؤنث يعني يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو للحطيئة
يهجو امرأته: أطوف ما أطوف ثم آوي: إلى بيت قعيدته لكاع: فقعيدة مبتدأ ولكاع خبره
في مستعمله في النداء خبرا ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته
يقال لها لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت
ومعنى لكاع خبيثة ويقاس فعال هذا الذي هو سب المؤنث وفعال بمعنى الأمر كنزال
بمعنى انزل ودراك بمعنى أدرك من فعل ثلاثي مجرد تام متصرف فاتصر بكامله فخرج نحو دحرج
لأنه رباعي ونحو دراك من أدرك مزيد كخرج نحو كان لأنه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لأنهما جامدان وخرج
نحو قدم ويدنر لأنهما لا تصفان فصار النص على هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد من البابين فقال لا يقال
منهما إلا ما سمع ولا يقاس عليهما والأول أصح وإليه أشار الناظم واطرد في سب الأنثى وزن
يا خباث والأمر هكذا من الثلاثي

هذا باب الاستغاثة

وهي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة إذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي
ينادى به المستغيث يا لأنه أم حروف النداء وجب كونها مذكورة لأن الغرض منه كثرتها
إطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك وغلب في المنادى المستغاث جره بلام واجبة
الفتح لأنه واقع موقع الضمير ولام الجر تفتح معه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله إذا استغيث
اسم منادى خفض باللام مفتوحا كقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين فقد
الشام بالقدوم ويا للأمثال الذهب بلا ناس عنونهم أو ردياه: إلا إن كان المستغاث ياء
المتكلم نحو يا لي أو معطوفا على مستغاث ولم تتكرر معه يا بكسر اللام نحو يا لزيد
والعمرو للمسلمين فإن أعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه
البيت السابق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف إن كررت يا: وفي سوى ذلك
بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة دائما على الأصل كقوله وهو عمر رضي الله عنه
يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

يا للكهول وللشبان للعجب. بكسر لام العجب لأن فيه في المستغاث له غيرا غير ياء المتكلم فيفتح لاما نحو يا لزيد لعمرو ولا يجوز ذلك في المستغاث به وله ضمير نحو يا لك ثم تستغيث لمن أصاب المسك قاله في النهاية. ويجوز أن يبتدأ باللام فالكثير حينئذ أو يختم بالألف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان وإليه أشار الناظم وكلام ما استغاث عاقبت ألف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز. وتمامه: وغنى بعد فاقة وهوان. فيزيدا مستغاث والألف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل من أمل ونيل مفعوله مصدر نال مضاف لعز والعز مقابل الهوان والغنى والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل. وقد يخلو المستغاث منهما أي من الألف واللام فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله: يا زيد لعمرو. وقوله: ألا يا قوم للعجب العجيب، وللغفلات تعرض للأريب. فألا حرف تنبيه واستفتاح، وقوم مستغاث فضمه لبناء المتكلم المحذوفة اجتزاء بالكسرة، وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والأريب العاقل الفهيم. ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: ومثله اسم ذو تعجب ألف. والمتعجب منه قسمان أحدهما أن ترى أمرا عظيما فتنادي جنسه كقولهم يا للماء ويا للدواهي إذا تعجبوا من كثرتهما. والثاني أن ترى من تستعظمه فتنادي من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء. ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو قوله: يا عجبا لهذه الفليقة، هل تذهبن القوباء الريقة. وهذا البيت لأعرابي أصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فقال ذلك فتعجب من ذلك. الفليقة الداهية. وقد يخلو المتعجب منه من اللام والألف نحو يا عجب.

هذا باب الندبة

يحكم المنادى حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: وقمت فيها بأمر الله يا عمرا. أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب: واعمراه واعمراه. أو المتوجع منه لكونه محل ألم كقول قيس العامري: فوا كبدا من حب من لا يحبني، ومن عبرات ما لهن فناء. أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات: تبكيهم الدهماء معولة، وتقول سلمى وارزيتاه. وكقول النابل وامصيبتاه لأن الرزية والمصيبة سبب الألم الذي حصل له. وصورة المندوب يحكم إن كان مفردا كما في نحو وازيد وينصب إذا كان مضافا كما في نحو واأمير المؤمنين أو مطولا كما في نحو واضاربا عمرا. وإذا انضم شيء إلى شيء فيه جاز ضمه

الضم

صورة المنادى المندوب ... [illegible]

ونصبه كقوله وافقعسا وابن جني يقفعس الا انه لا يكون نكرة كرجل فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشي
محتجا بانه جاء في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا معرف مبهما كأي والمضمر واسم الاشارة
والموصول فلا يقال وا ايهماه ولا وا اياه ولا وا هذاه لان ذلك مزيد الابهام لان القصد من الندبة الاعلام
بعظمة المصاب وبذلك لا يتعرف الا بالمعرفة السالمة من الابهام والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا غير مبدو بال وصلته مشهورة تعينه بحيث
الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بير زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد
المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدو بال ان اشتهرت
صلته فلا يقال والذي حفر بير زمزماه لانه لا يجمع بين حرف الندبة وال ويدل له تقييد قول الناظم ويندب
الموصول بالذي اشتهر بما تقدم له من منع ندائه واصل من حفر زمزم ثم ابدلت الميم الثانية الفا
فانه في الدرج دون الف الا ان الغالب ان يختم بالالف اطالة للصوت كقوله وهو جرير وقمت فيه
بامر الله يا عمرا ثم الى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما لحاقها
تزاد في الندبة فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها اخر الصفة اذا كانت بابنه
بين علمين نحو وازيدا ابن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد ففيها مذهب لسيبويه والخليل انه
لا يلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامه
زيداه ويدخل العطف النسقي نحو وازيداه واعمراه ويدخل التوكيد اللفظي كما
تقدم فتقول لعمر واعمراه واعمراه ويحذف لها اي لالف الندبة ما قبلها من الالف نحو واموساه والى
ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فيقولون
واموسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بير زمزماه بحذف التنوين
من زمزم لانه منصرف باعتبار انه علم على القليب واذا اعتبر انه علم على البير فهو غير منصرف
وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه
او في علم محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله: كذاك
تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها نلت الامل: واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع
حذفه فيقولون واغلام زيداه محافظة على بقاء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء واغلام
زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف
ياء فيقولون واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في

كما في اجتماع الالفين ويفتح للالف ما قبلها من ضمة بناء نحو وازيداه وامنذراه
فيمن اسمه منذر او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بناء نحو واحذاماه لان ما قبل الالف
لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة والضمة في لبس ابقيا وجعلت الياء
بعد الكسرة نحو واغلامكيه اذ لو قيل واغلامكا لالتبس بالمذكر او واوا بعد الضمة نحو
واغلامهمو واغلامكمو اذ لو قيل واغلامهما واغلامكما لالتبس المذكر بالمؤنث في الاول
والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله: واشكل حتما اوله مجانسا: ان يكن الفتح
وهم لابسا، ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد حرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة
المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك اشار الناظم بقوله: ووافقا زد هاء سكت ان ترد
وان وصلت حذفها ولا تثبت الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه
شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز
الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين فصل واذا ندب المضاف الى الياء فعلى لغة من قال
يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدا الجائز فيه اللغات الست بالفتح مع حذف
الياء فيقول واعبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال في هذا
اللغة الخمس واعبدا وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان
في الياء يقال يا عبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح واجتلابه على الثاني وهو
يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا وواعبديا في يا عبدي بالاسكان ان ولك اسكان
الياء او حذفها في الندبة فيقول واعبدا او تفتحها فيقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم
بقوله: وقائل واعبديا واعبدا من في الندا الياء ذا سكون ابدى والفتح راي سيبويه وقول الحسن
واقل عملا والحذف راي المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها
مفتوحا اقرت الفتحة على حالها وابدلت الف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل
الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذف الالف المبدلة وزيدت
الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة وزيدت الالف ولم
يحتج الى عمل شيء لان الياء مهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة
جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز
في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف

الى المنادى

لانه مضاف والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكمه فلما لم يحذف في الندا لم يحذف في الندبة

هذا باب الترخيم

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا
حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم الندا وترخيم الضرورة وهما مذكوران في
هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى بشرط كونه معرفة
لان المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف اخره وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث
مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا ترخم نحو قول الاعمى يا انسان خذ بيدي
لانه نكرة ولا نحو قوله يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه
لانه مجرور مثله فكانه غير منادى واذا لم تقل ذات الندا من لفظه وانما عملت في موقعه فان لم يجر باللام
جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة
التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور
مبني وشاهد ترخيمه قوله اما لك ابن صعصعة ابن سعد قال ابن الضايع وهذا غريب وقد كان
يغير بابه لانه مصنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلهما ينادي مناد منهم يا التميم الله
فلما يا الهال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم مندوب لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كانت
صورته صورة المنادى لانه يطلب اقباله ولا يرخم يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين
مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو يا تابط شرا علما لان اعلام الجمل لا تغير وهذا الثاني
ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله
ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة ❊ سيدعوه داعي ميتة فيجيب ❊ اراد يا ابا عروة فحذف حرف الندا
ورخم بحذف التاء واجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة
وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وانه من هذا
حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد يا عبد هند علم علم له وزعم ابن مالك
في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح
التسهيل نص على ذلك سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط شرا
يا تاب ونبه على ترخيم المنسوب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه اه ولا تشتهر المنع في
المسئلة عن سيبويه اغنتني بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو انما قال لا اجازة
من العرب والذي نقل عن سيبويه وقوله في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضفت الى

الحكاية حذفته وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزم ... او ذلك
فذلك قوله يا حص نشرا لا يخفى قال ويدل على ذلك ان من العرب من يقول يا تأبط اقبل فيجعل الاول مفردا
فلما لم يجز ذلك في الاضافة بقي في النصب هذا نصه في المسألة في باب النسب ونص في باب على الافراد
فقال اعلم ان الحكاية لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو تأبط
شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا سميته يا دار عبلة بالجواء تكلمي ثم واذا كان للمجتهد
في المسألة الواحدة نصان متعارضان فالراجح ما ذكره في بابه لانه بصدد تحقيقه واعاده
بخلاف ما ذكره في غير بابه فانه لم يعتن به كما اعتنى بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت
انه رجع عن احدهما ولم يذكر هنا ذلك الترجيح وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم
انه لم ينقل عن غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا الذي ذكره في النظم هو امام النحو رحمه الله
وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معرب معناه رائحة التفاح قال ابن الطيب في شرح الجمل
الاضافة في لغة العجم مقلوبة فسيب التفاح وويه الرائحة فالمعنى رائحة التفاح وقيل
كان يعتاد شم التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه
رائحة التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض
مشوبا بحمرة كان لون خده التفاح وكنيته ابو بشر والاكثر عليه عليه اللقب حتى اذا اطلق
لم ينصرف الا اليه وان كان قد لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى ابو عبد العزيز ومحمد
بن عبد العزيز الاصبهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المفسر ثم ان المنادى المختوم
بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية او لا قبل النداء وسواء
كان على اربعة احرف او اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها
تقول في هبة علم يا هب بحذف التاء وفي جارية معينة يا جاري بحذف الهاء ومنع المبرد
ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم المعجمة
وبالنون يا نشاة اقيمي ولا تسرحي ... شاة ... البيوت واستشهد ... قاله
ابن السكيت والعجاج فالجار لا تستنكري عذيري ‹‹ سيري واشفاقي على بعيري ‹‹
اراد يا جارية فحذف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم
الجنس الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو
الامر الذي يحاول الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري وان كان
المنادى

الثلاثة) فجوازه على الثالث الترخيم؟ جواز ترخيم كونه علما زائدا على ثلاثة أحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله
واحضلا ترخيما مما فيه هاء التانيث مطلقا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة فيقال
فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان كعثمان لانه نكرة فيه فجر الكلمة واجاز بعضهم
ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن
الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة احرف فحذف
احدهما اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط نحو حكم فيقال فيه يا حك وبا
شمس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اجرا حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو
سقر بحركة وسطه مجرى زينب في منع الصرف لا مجرى هند في جواز الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم
فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياس على نحو يد في غير
الترخيم فان اصله يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وهو يا يد خوله حجرا اولى فصل المحذوف للترخيم
اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف يا سعا وقراءة بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال والذي
حسن الترخيم لاهل النار فعجزهم عن اتمام الاسم لانهم في غمة عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي
قبل الاخير من احرف اللين وهي الالف والواو والياء حال كون حرف اللين ساكنا على ان المراد باللين هنا الاحرف
سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد الاول مخصص وعلى الثاني كما
شبهها وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصرح لان الاصل في القيد التخصيص زائدا على الثلاثة مكملا اربعة
فصاعدا واليه اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعا فصاعدا وقبله
حركة من جنسه على الراجح لفظا كعثمان ومنصور ومسكين او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان
الحرفان الاخيران زائدين او اصليا وذلك نحو مروان فان الالف فيه والنون زائدتان واسماء بالمد علما منقولا
من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف
زائدة بوزن افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين ومع المفعول والفاعل على ما تراه من الالف والنون
من الثلاثي لصلتها وما قبلها زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يا مرو ومن اسماء
الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا
مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو او الياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتي قال الفرزدق
يمدح مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس يريد يا مروان فرخمه

ترخيمه بحذف الالف والنون والحبنطى بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد القطا ومن بناتها عجيهما
وقال ابو زيد الكلابي بعد ما ذكر اللحياني السيد على ما زعم القاسم في شرح الكتب يا اسم صبرا على
ما كان من حدث، او الحوادث ملفي وفتنصره ان ابا اسما، فرخم بحذف الهمزة والمعنى اصبر على
الحوادث بان بعضها ملفى وبعضها منتظر بخلاف نحو شملال بفتح الشين وسكون الميم
وفتح المهملة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شمال بحذف اللام فقط دون الهمزة لان زايده
وهو الهمزة غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو هل هذا الزايد الاول او الثاني فمن
قال الزايد الاول حذف الاخير لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزايد الثاني
حذفه وابقى ما قبله وهذه المسألة ذكرها سيبويه في نحو محمر ومسوح وبخلاف هبيخ
بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام
الممتلي وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس
من كل شيء حال كون هبيخ وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف اخرهما
فقط ولا يحذف ما قبله لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف
نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف اخرهما
فقط ولا يحذف ما قبله لاصالة الالف فيهما فانها منقلبة عن اصل لان اصل مختار
ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو وكسر تحما فلما تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا
الفا والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذفها
مع الاخر نظرا الى الحالة الراهنة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فيقال في ترخيمها
يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان
كان كل منها حرف لين زايدا لان الساكن ليس بعد اكثر من ثلاثة وهو معنى قوله وكلها
اربعة فصاعدا واجاز الفراء حذف الياء والالف مع الاخير من سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو
مع الاخير في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما براسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع
ويا عم ويا ثم واما في لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف
الدال فقط لانه يبقى الاول مستثقلا ثم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في
اخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على غير ذلك في

القياس

القياس والا وحينئذ لا يحكم له بحكم الآخر بل بحكم المكسور قبله بلزوم ما قاله بخلاف عون وعمر فيقول بضم
القاف الحجة بسكون الراء وفتح الدال وكسر عرقصو الهاء طريق الصنو حال كونه علما فتقول
في ترخيمهما يا قمطر ويا غرني بحذف آخرها فقط ولا تحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لها
والجزء والعلا لا يشترك المجانسة فيجيز أن تحذف الياء والواو كذلك فلهم فتحة فيقولا ويا فرعج
يا عمرو لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف وإليه أشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما
فتح وفي ... الخلاف جواز حذف الواو والنون والياء مع الأخير من نحو مصطفون ومصطفين
علمين فيقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الأول والياء من الثاني لأن أصلهما مصطفيون
ومصطفيين بضم الياء في الأول وكسرها في الثاني فاستثقلت فحذفتا بعد تحركهما وانفتاح
ما قبلهما ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الأول والكسرة
في الثاني وإن لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة والتقدير كالمجانسة في اللفظ
كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرا ... من قول التسهيل مسبوق
بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم إما حرف واحد أو حرفان كما تقدم
وأما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي وإليه أشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب
فتقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب
ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد وسيبويه ومنع أكثر الكوفيين المختوم بويه والمنقول
أن العرب لم ترخم المركب المزجي وإنما أجازه النحويون قياسا وأما كلمة وحرف وذلك في اثني عشر
عشر علما فإذا رخمته يا اثن بحذف الألف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على
ذلك سيبويه لأن عشر في موضع النون ومنزلته هي والألف منزلة الزائدين في اثنان علما
وإنه لا أعرب وقد تحذف المضاف إليه ويؤخر المضاف ... نحو يا صاح أعلم يا طاجي قاله ابن خروف
والجوهري وابن مري وجماعة وقال غيرهم هو من ترخيم عاجب على غير قياس فصل ولا فيل
في لسان العرب أن ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي على حاله من حركة أو سكون بل يبقى على
فتحه إن كان مفتوحا فتقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره إن كان مكسورا تقول في حارث
يا حار بالكسر وعلى ضمه إن كان مضموما تقول في منصور يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل
الترخيم وعلى سكونه إن كان ساكنا كما تقول في قمطر يا قمط بالسكون تقول في ثمود وعلاوة
وكروان أعلاما يا ثمو ويا علا ويا كرو بإبقاء الواو على حد ... في الحسا بل الثلاثة من غير إبدال

من غير ابدال لانه المستحق ضم فلا في النفس بدلا من الحرف المحذوف وبعدها في نية الملفوظ به لغة من
ينتظر واليه اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز
ان لا ينوي المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف
كانه آخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم ويسمى لغة من لا ينتظر
واليه اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمما فتقول
يا جعف ويا حار ويا هر في الكسر فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة لغيبة غير
تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل والجيم ودلو على افعل بضم العين لهذا يجوز ابداله
وتلك لا يجوز ابدالها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو
بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين اجر وادل والاصل اجرو وادلو بضم الواو
فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم معرب
آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ولا تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل
نحو يدعو اجعله علما عارضا وخرج بالمعرب الاسما نحو هو [illegible] واما اسماء البلدان
نحو سمندو والسمو ام لا فليس الضعيف فالظاهر انها غير عربية كهند و وخرج
بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست
بلازمة فانها تقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علا بابدال الواو همزة لتطرفها
بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة ومن [illegible]
[illegible] يقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان لم يكن بعدها
ساكن كما في العداوة والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكم
وان يجمع الكاف والراء كما في ظهور الفنون هو ذكر الجباري فصل يختص ما فيه تا التانيث
باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف وفيه خلاف ولو بالقصد
ولا زيادة على ثلاثة احرف كما في قوله ان فاقد المنادى مختوما بالتاء النائيث
جاز ترخيمه مطلقا فتقول في هبة يا هب وفي جارية المعينة يا جاري ومنها
انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يحتمل حذف ما قبلها لان تاء
التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها واليه اشار الناظم بقوله والذي قد رخما
بحذفها وفره فتقول في ترخيم عقبنات بفتح العين المهملة والقاف وسكون

النون

النون بعدها من حذف ما بعده فتقول في عقنباة صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو
مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف لعامر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف
خوف اللبس لالتباسه بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء
المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول
يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس
بنداء المذكر لا ترخيم فيه واليه اشار الناظم بقوله والتزم الاولى في كمسلمة فان
لم يخف لبسا جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم
الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو العياب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة
همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم رجل ولبست التاء
فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتها على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم
بالضم فيهما اذ لا لبس في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمه
ومنها ان نداء مرخما الذي فيه التاء ما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي
افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة
وازمعت بزاي وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن
يشاركه في هذا الحكم الاخر مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة
استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة
استعماله ولا اشتراط فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك
في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء
اي لمباشرة حرف النداء واليها اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا
ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح
لمباشرة حرف النداء ثم مثل مما حصل من ترخيم الضرورة قول العجاج
او الفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام
بالتخفيف فحذفت الميم وقلبت الالف ياء القافية وقيل حذفت الالف
وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة
كقوله درس المنا بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع

ووقا بضم الواو وجمع ورقاء وهي الحمامة في لونها بياض الى سواد. الشرط الثالث ان يكون الاسم
خصم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك ما اخره تاء نحو قول الشاعر نحو احمد او مختوم
بتاء التانيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي: لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر. اراد ابن مالك فرخمه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه
اسم براسه وترك حركة على لغة من لا ينتظر وتعشو اي تسير في العشاء وهو الظلام والخصر
بفتح الخاء والصاد المهملة البرد والثاني قول الاسود ابن يعفر: وهذا ردائي
عنده يستعيره ليسلبني حقي امال ابن حنظل. اراد ابن حنظلة فرخمه في غير
النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من لا ينتظر الهاء وفي عند سيبويه
وجمهور البصريين خلافا للمبرد قال او ما الفيتنا القياس على النداء والسماع ومنه قول
اوس بن التميمي: ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا. اراد ابن
حارثة فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر قوله وهو جرير: الا اضحت حبالكم
رماما. واضحت منك شاسعة اماما. اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها بحذف
التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل
وانشده المبرد: وما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي
تقرير الروايتين ولا ترفع احداهما بالاخرى اه وفهم من عدم اشتراط التعريف
في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال. مجاز لك

هذا باب المنصوب على الاختصاص. والاختصاص في اللغة
مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق
بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرب بالمعنى عليه فخرا او تواضعا او زيادة بيان
فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني اني ايها العبد فقير الى عفو الله
والثالث نحو العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا
كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات
يرضعن. والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا فهم معمول
لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب
على الاختصاص ايها في التذكير افرادا او تثنية او جمعا او ايتها في التانيث افرادا

مجي

او تثنية

أو تثنية وجمع استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا وتلزمهما
ها التنبيه وجوبا ويوصفان أي وما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما مثال أي
الجنسية أنا افعل كذا أيها الرجل فأنا افعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على
الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ واللهم اغفر لنا
أيتها العصابة بكسر العين فأيتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف
تقديره أخص العصابة نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب
على الحال والمعنى أنا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال اللهم اغفر لنا مخصوصين من
العصائب وما ذكره من أن أيها وأيتها مبنيا على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص
محذوف هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادي
الانسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب
السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معربة وذهب أنها تحتمل وجهين أحدهما أن تكون خبرا
لمبتدأ محذوف والتقدير أنا افعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به والثاني أن تكون
مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور وإن كان المنصوب على الاختصاص
غير أيها وأيتها نصب لفظا سواء كان لفظه مجردا أو مضافا فالأول نحو نحن
العرب أقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم إنا معاشر الأنبياء
لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره
أخص العرب وأخص معاشر وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء
دون يا البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها
أن أداة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني أن كل واحد
منهما لا يكون للحاضر والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون
كذلك كقولك لمن هو مقبل عليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في أحكام لفظية
ومعنوية فأما الأحكام اللفظية فالأمر أحدها أنه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا
بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه أي وسطه كالواقع
بعد نحن في المثال الأول أنا في الحديث المتقدم وبعد الحديث بلفظ نحن فإن الحافظ
غير موجود إلا بهذا الوجه في سنن النسائي الكبرى إنا معاشر الأنبياء كما شرحه

او بعد تمامه اي الكلام كالواقع بعد انا او نحن في المثال الذي قبله وهو انا افعل كذا ايها الرجل
واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني
وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا او اللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه
يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه
تكلم والخطاب والغالب كونه اي المقدم على المخصوص ضمير تكلم بنفسه او بمشارك فيه فالاول نحو
انا افعل كذا ايها الرجل والثاني نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير
خطاب كقول بعضهم بك الله ارجوا العفو فبك متعلق بارجو والله منصوب على الاختصاص
والعفو مفعول بارجو وفي هذا المثال شذوذ من كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما فالم في
الشذوذ ولا يكون المتقدم ضمير غايب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز فيهم معشر العرب تختم
المكارم ولا بزيد العالم بمعنى الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينصب مع كونه
مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم فالمنادى
يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس انه يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس
الناس للضيف والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة
ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا فالاول لا تتشاوى المنادى يكون كذلك والحادي عشر
ان ايها هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة اي هنا واجبة توصف
الرفع في صفتها بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء طرفها خلاف اجاز المازني نصبها
الثالث عشر ان ايها هنا اختلفوا في صفتها هل هي اعراب او بناء وفي النداء بناء بلا خلاف
والرابع عشر العامل المحذوف هنا فعل لم يعوض منه شيء وعوض عنه في النداء حرف الخا
مس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس
عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون بالياء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم
وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب
واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء
والثاني ان الغرض منه تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد
لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء فيهما هذا باب

التحذير وهو في الاصل مصدر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر
مكروه

الشمس في جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا بالإضمار وجعل أي بإضمار فعل هنا حسب بمعنى الوقف
لا غير أي لا غير الفعل يجوز إضماره فليس لك أن تجعلها منصوبة بإضمار وصف منونة ولا بالعطف على المحل لأن الوصف
المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي إلا أن جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها على إضمار وصف منون وبالعطف
على محل الليل لأن جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل أو إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة فيجي
إضافته اعتبارا بأن عمله الآن إضافة محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ويعمل فيما
أضيف قاله الطيبي في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن يكون والشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل
فيه لإضافة على الماضي وعلى هذا يحتمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه**
إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه
بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة وجره بالإضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدها ما يجوز ذلك فيه
اتفاقا وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لأكثر من واحد
والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الأخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال
ابن عصفور وابن أبي الربيع إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد له القياس والا
ستعمال واشترط فيه ابن مالك أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبد أي إن عبيده ظالمون وذلك إذا قلت متابعة قول
القائل ليس عبيد فلان ظالمون فحينئذ يجوز فلان ظالم العبد بالرفع وظالم العبد بالنصب وظالم العبد بالجر كما في
الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه ومن شواهده من النظم قول عبد الله بن رواحة • فيا ركبة أي من عذابك خائف •
• وإني إليك تائب النفس باخع • ومن شواهده في المتعدي لواحد قول الآخر • ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما •
• ولا الكريم بمناع وإن حرما • هـــذا باب إعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله
ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه
نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول أي الفعل المبني
للمفعول وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان مقرونا بأل عمل مطلقا لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة
لأل والفعل يعمل مطلقا وإن كان مجردا من أل عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام أو النفي أو المخبر عنه أو الموصوف
أو ذي الحال وبشرط كونه للحال والاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
• وكل ما قرر لاسم فاعل • يعطى اسم مفعول بلا تفاضل • فهو كفعل صيغ للمفعول في • معناه • تقول في المجرد من التعدي
على المخبر عنه زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب

عن الفاعل فيه وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمجهول زيد معطى ابوه درهما فابوه وتقول في المعرف بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال او الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد على ال الموصولة به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا ويرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما يرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل آخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب اه يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله المرادي في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويشكل هذا بقولهم لا قيل بان الرفع ليس على الصفة المشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول اه ويجاب بان حال اسم المفعول اعتبر اعمالا اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاء الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ها هنا راس ومن شواهد النصب قوله لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر تمنى لقاء الجون مغرور نفسه فلما راه ارتاع ثمت عوذا ويجوز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى فيجر وبالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا اذا كان تحويل الاسناد له الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الى الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فنصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم يجوز الاسناد عن المرفوع الى الضمير العائد الى الورع فيستتر في محمودة فتفرغ منه الاعلى راي الكوفيين فيصح وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصبها تجرها وتقول الورع محمود المقاصد بالجر فهذه ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع ويعود نعم في المعنى ويتفرع عنه النصب

لتعجب عنه النصب وبينهم عن النصب الجر هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد اعلم ان
الفعل الثلاثي المجرد ثلاثة اوزان لا رابع لها فعل بفتح في عينه ويكون متعديا كضربه فانه متعد الى المفعول به وقاصرا
كقعد وفعل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهم كان اولى
كما سياتي وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم في عينه ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا
بتضمين او تحويل كضرب بضم الراء فاما فعل المفتوح وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعل
بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة كرد ردا والمراد بالقياس
هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك
سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل الفاء او العين او اللام
والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد
ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى والثاني وهو فعل المكسور
العين المتعدي كذلك فالصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو
المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين كالخوف ومعتل اللام كالغشي مصدر غشي بمعنى جاء من الزمه واطلاق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش
وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس
مصدره الفعل بفتح الفاء والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه
والمضعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوضح ومعتل العين كالعور واللام
نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا اذا دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء
كولي عليهم ولاية وعداه بعض لتصحيح التمثيل بما اذا قضى بنفسه نحو وليها امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم
يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح بل مثل لهما كما سياتي
وبقي عليه ان يقول الا ما دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة من اللازمة وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس
مصدره الفعول نحو القدوم والركوع والعسول والصعود مصدر قدم والشبع وارا والنشي وعسل بالشيء اي لزمه ولصق
به وصعد في الجبال وهذا الفتصر قول سيبويه وقد نقل عنه اكثرهم واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس
مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي اقتياسه ثلاثة مذاهب الثالثة
انه ينبغي فيما لم يعلم كيف سمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وفعل اللازم مثل قعدا وقال ابن الحاج يقال في
معتل العين كقام وسار وغاب واب وانها يقر منه الى الفعل كالصوم والعود والاوب والتخييم وهو الحبس

والحيض والقبض اهـ (لا) او دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح
مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباية بانه قد تقول ابيت الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب
واهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلا او دل على داء بالمد فقياسه
الفعال بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل
بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق
مصدر نهق الحمار والزئير بالهمزة اي بهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه الاستثناءات اشار الناظم بقوله
ما لم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء نحو في الاول تجارة
بالمثناة الفوقانية اوله ولم يسمع منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام
في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسعى بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم والى
ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولاية والصنايع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره
فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية فالغالب في الامتناع
فعال وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو بغم بغاما
وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا والمطرد انفراد فعال في الداء وفعيل في السير واطرد في الولاية والحرف فعالة واما فعل
بالضم في عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كالصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل
الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة بفاء فصاد
مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم فعولة فعالة لفعلا وما جاء مخالفا
وكم ناله قول الحاصر القياس سيئة فبابه السماع وهو معنى قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل اي ان ذلك
انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس
جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ
شيوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي
علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبة بزيادة الواو والتاء والقياس
رغبا بفتحتين ورضي رضى بكسر الراء وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهما فتح الاول
والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتحة الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل المضموم العين
نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهما الفعولة او الفعالة وذكر ابن الحاج وابن

عصفور

مصدر ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياسي في مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر
وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها احدى وعشرين تنقسم ثلاثة ثلاثة كل ثلاثة
موازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت اشتغالها في شرحي على التسهيل فلينظر منه **هذا باب**
مصادر غير الثلاثي وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل غير ثلاثي من
مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم
مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتبشير والتحويل والتصيير واليه اشار الناظم وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس
التقديس ومعتلها اي معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير لكن حذفت ياء التفعيل
التي بعد العين وجوبا وتعوض عنها التاء الدالة على التأنيث لان الياء اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف
والتعويض وزنه التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على الاداء والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى
واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكره تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون
عن الياء من التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطئة وهنا تهنئة وجزا تجزئة وجهره بان مثل خطا يجوز فيه ابدال
الهمزة ياء فيقاس مصدره لانها تحركت همزة بعد ياء زائدة تخطيئة بلا الهمزة الابدال لانه كونه صارت اللام كانها وضعت
ثانيا التخويبات التعدية ومن غير الغالب تخطئا وتهنئا وتجزئا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه وزعم ابو زيد
ان التفعيل فيما كثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا السماع ولهذا اخذ الشلوبين فيما حكى
ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن
والاعطاء مصدر اعطى والايلاء مصدر آلى ومن خروجه واليه اشار الناظم بقوله وما اجمل اجمالا ومعتلها اي معتل العين
فقياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيحها العين لكن تنقل حركتها اي حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان هما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية
عند الخليل وسيبويه ومذهب الاخفش والفراء ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة نحو الحمد لله الذي ومذهب
سيبويه اولى لزيادتها وقد يقها والطرف وعلى ذين القولين تعوض عنها التاء نحو اقام اقامة واعان اعانة واصلهما اقواما
واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التاء
للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلاة وفي الحديث كاستتمام البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارت البدر فحذفت التاء
لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل الماضي
الخماسي والسداسي ان يكسر ثالثه ويزاد قبل آخره الف فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء

وهما من باب الافتعال سلبت التاء في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سبق وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج
استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتحه مع كسر الثاني مما افتتحا بهمز وصل
ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير وتفعل كتطير اذا ادغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل
فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ويزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف والتاليه الاخير نظرا الى نحو اطاير اطايرا واطير
يطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل قياسا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او
سداسية فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء
الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة
واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا وفعل فيهما ما قدرناه والى اشار الناظم بقوله واستفد
استعاذة وجاء بناؤها على الاصل نحو استغيمت السماء استغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس
تفعلل مما اوله التاء وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا
والى اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعّل وتفيعل تفعولا
وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلة كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن
تمسكنا وتقلنس تقلنسا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلسى تقلسيا وتهوك تهوكا وتعفرت تعفرتا ووجب
ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة
كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا اذ ليس في العربية اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة في الاسماء فان ال
سماء عرضت لان تضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو
ياء وادغامها في ياء المتكلم كمسلمي رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل
زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى
سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط ونابل ويرفأ لحيته خضبها
باليرناء وهي الحناء وفعلال بكسر الفاء ان كان مضاعفا وهو ما كانت فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه
الثانية من جنس واحد كذلك كزلزال ووسواس وسوسة وسواسا وسلسل سلسالا وقلقل قلقالا وهو كثير اختلالها
ونحو وفعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا يقال سرهفت الصبي اذا احسنت
غذاءه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الا فيعال مصدر حوقل
وبذلك يتقيد قول الناظم فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا ولا يجوز فتح اول المضاعف تخفيفا

تفعلل

للثقل

للثقل الحاصل بالتضعيف، ولا تبال بعتبى بالمفتوح أوله اسم الفاعل لا المصدر، ونحو من شر الوسواس الموسوس
والهذا وصف بالخناس وما بعده ولكنه من صفة الذوات، وفياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال
بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة وقد يكون لغير المشاركة نحو نادى
نداء ومناداة وإلى ذلك الإشارة بقوله الفاعل الفعال والمفاعلة، الأولى عند سيبويه المفاعلة لأنهم قد يتركون
الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالسته مجالسة ولم يقولوا جلاسا، أصل الفعال نحو القيتال وقد تكلموا
بذلك فعللوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا، ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن، ولا يقال ياسره يسارا
ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم إنهم يوحدونه إلا اليسار لغة في اليسار والا
العيام جمع يعر وهو الجدي، إنما يقال مياسرة وميامنة، وشذ ياوم يواما حكاه ابن سيدة وحكى مياومة
على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ، وإليه الإشارة بقول الناظم وغير ما مر السماع عادله، كقولهم
كذب كذابا بالتشديد والتخفيف فيهما والقياس تكذيبا، وقولهم فهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي
شهلة صبيا، والقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه أي تحرك دلوها تحريكا، الشهلة بفتح الشين المعجمة
العجوز، شبه يديها إذا أخذت الدلو بيديها لتخرجه من البير بيدي امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر
لأنها ضعيفة من الشابة، وقولهم تحمل تحملا بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا
وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا، وحوقل حيقالا
وهي العجز عن الجماع للكبيرة، والقياس حوقلة وأنشد منه حوقالا إلا بالفتح لأنه مخصوص بالمضاعف
واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد إذا كان
صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها تنزية وفي مصدر تفعيلا نحو تحمل تحملا وفي مصدر
تفاعلا المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر معتلها تنزية
وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل معتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعلة
نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب
فصل ويدل على المرة من مصدر الثلاثي الفعل المنصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء كما في فعلها
كجلس جلسة ولبس لبسة، ونبه بهذا من الخناث على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره
زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا ولبس لبسا أو لم يكن زيادة فواضح فإنك تقتصر على
زيادة التاء مع فتح أوله وإذا كان ثم زيادة فإنك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وتسخ

لقيته لقاءة واحدة اتيانة واحدة حكاها سيبويه وان طرحت زيادة فانك تبني فعلة من الباقي وتختمها
بالتاء فيفرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس والواحدة
ان يجيء بينهما بالتاء الا ان كان بناء المصدر العام اي المطرد الجاري على القليل والكثير مشتملا على فعلة بالتاء
فيدل على المرة اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة وشبهها كرحم رحمة واحدة او
فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل فعلة بالكسر في الفاء فما بينها
وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة والمشية بكسر اولها وفتح العين المتقدم الا ان كان بناء المصدر
العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشدت الضالة نشدة
عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره فبزيادة التاء
تدل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة وتدحرجة واحدة لا
دحراجة لانه غير قياس بل قليل غير مستعمل كما تقدم من المصنف والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران
قياسي وسماعي لحقت التاء القياسي دون السماعي فان كان مصدر ان قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب
صفتها فالتاء للتفاحى ولا يبنى من غير الثلاثي للهيئة لان بناء الفعلة للثلاثي فيه اذ يلزم منه
هدم بنية الكلمة فلما قصد اثباته فيها اختصر ذلك واستغنى عنه بالمصدر الاصلي الا ما شذ من
قولهم اختمرت المرأة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب
وتعمم الرجل عمة عمم راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسمه بالقميص وكان القياس
عدم الحذف الا انهم حذفوا ابنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة
لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة

هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين تقدم ان هذا الجمع يحتم
سايغ والصفات المشبهات بها اتى وصف الفاعل من المضارع الفعل الثلاثي المجرد من
الزوايد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاطه حرف المضارعة بكثرة
فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول كضرب فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل
كذهب فهو ذاهب وغذا الفين والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال او
غذا العدو اذا سال دما وغذا الهول اذا انقطع وغذا الشيب اذا اسرع ويستعمل متعديا فيقال
غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حال كونه

متعد بالمفعول كأمنه فهو آمن وشرب فهو شارب وركب فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل
مع اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا اي ويفعل فاعل في بناء فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي
ب
حذف
وفعل بالضم كظرف بمعنى فهو ظريف والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير
معدا وانما قياس الوصف في فعل المكسور العين واللازم بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح العين
المهملة والراء كفرح واشر والتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان والخلق فالالوان
كاخضر واسود والكحلاء اسود العينين من غير اكتحال والحمى اي اسود الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى
واجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة الجوف
فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم بل قياسه
فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر اي وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف
وشريف ودونه اي دون فعيل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة
بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء اذا غلظ ودونهما اي دون فعيل وفعل
بالفتح ودونهما افعل كاخضب بالخاء والضاد المعجمتين من قول خضب اللون اذا احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين
كبطل وحسن وفعال بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بضم الجيم
والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفر بالعين المهملة والفاء اي شجاع ماكر وفي القاموس انه
الخبيث الاكبر والى ذلك يشير قول الناظم وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جهل
وافعل فيه قليل وقد يستغني ذا من صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيتركون
القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ وشايب
وطايب وعايف بالمشدد بدلها استغنوا بتركه وتارك عروه ووارد ووادع والبه يشير قول الناظم
وسوى الفاعل قد يغني فعل وهل الاستغنا ملازم يستعمل له قياس اما اذا استعمل له قياس وسمع غيره
فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل قاله الشاطبي تنبيه جميع هذه
الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسماء
فاعلين لا فاعلها كضارب في التعدي وقائم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم فاعل الا انه اضيف
فاعل اي مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين
المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها والاصطلاح قلبه وشاحطة داره فصفة مشبهة

ايضا كغيرها من الصفات المتقدمة وقد اشبعنا الكلام فيه في باب ابنية المصادر وكان ينبغي ان يوخر هذا التنبيه الى اخر الباب
لئلا يتوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة
مستقيم الراي ومعتدل القامة **فصل في بناء وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد يا ولاحرف مضارعه**
بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسرها في مغيرة من اغار ومغيم من اغام ومنتن من انتن
بكسر الميم في من اتباعا لحركة ما بعدها **و** يشترط **كسر ما قبل الاخير** تشبيها باسم فاعل الثلاثي وشذ
مسهب من اسهب ومحصن من احصن ومفلج من افلج بفتح ما قبل الاخير فيهن **مطلقا سواء كان مكسورا**
في المضارع كمنطلق ومستخرج بكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال مضارعه **او مفتوحا في**
المضارع كمتعلم ومتدحرج واما نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخير فيهن مقدر اذ اكن
اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله * وزنة المضارع * من غير ذي ثلاثة
كالمواصل * مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا * واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف
العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف موقعان في الالتباس باسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من
مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يودي الى التباسه باسم الموضع
الثلاثي ولو في بعض والكسر يودي الى الالتباس باسم الالة منه صح

باب

في ابنية اسماء المفعول لم يتقدم ان هذا الجمع غير سايغ **بناء وصف المفعول**
من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف **على زنة مفعول** من المتعدي **كمضروب ومقصود** وهو
من اللازم كمدخول عليه **وممرور به** زيدت الميم كما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر
خوفا من المكان ثم اشبعت الضمة ليتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم **ومنه** اي من اسم
المفعول الثلاثي الاتي على زنة مفعول **مبيع ومقول ومرمي** ومدعو **الا انها غيرت** عن صيغة مفعول في اللفظ
فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل مقول مقوول بواوين فنقلت حركة الواو الاولى
الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف
هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في
مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء

واصل

واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين • والى بناء اسم المفعول من الثلاثي
اشار الناظم بقوله • وفي اسم المفعول الثلاثي اطرد • زنة مفعول كآت من قصد • وبتا ان وصف الفعل من
غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة
كما في اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره • وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله وفتح ما قبل الاخير وذلك
مستفاد من التشبيه • وان فتحت منه ما كان انكسر • صار اسم مفعول كمثل منتظر • ويأتي من المتعدي
فيحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب
فعيل عن مفعول كرهين بمعنى مرهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح
قال ابن مالك ومرجعه للسماع وان كان كثيرا واليه اشار في النظم بقوله • ونابٍ نقلا عنه ذو فعيل •
وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا قبل له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر بفتح
الدال ورحم بكسر الحاء لقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل
نحو العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اي منعقد ومنعل

هذا باب

اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد • وجه الشبه بينهما
انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب وضاربة
وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت الصفة كما يعمله اسم الفاعل واقتصر على واحد لانه
اقل درجة المتعدي وكان اصلها الا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكنها ماخوذة
من فعل تام ولانها اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة الموضوعة
لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها استحسن
فيها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سواء كانت صفة لازم لا يمكن انفكاكه كطويل الانف
وعريض الحواجب وواسع الفم او يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن
والنقاوة والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج بالاستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل
المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو
ابوه ممتنع اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يوهم الاضافة فيه الاضافة الى المفعول فان الاصل زيد ضارب
اباه وخرج باسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل
وهو ابوه وان كانت لا يمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكن الكتابة لا تقع على الذوات

لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تخلو من عود ضمير عنها حتى بعد تحويل الاسناد عنه اي عن مرفوعها
الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يكن الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس
مرفوعها في المعنى واللازم باطل والملزوم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو حسنة الوجه فلو لم تكن
الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما يذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور وهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه
بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة في الحسن مسندة الى ضمير زيد فيكون مسندا الى الجملة بعد ان كان الى وجهه وذلك
حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا على الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد
الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التحقيق قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل
حسن وجهه احتمل عدة امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف
والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر
فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه
زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سهما من المضاف وهو الاب في كاتب ابوه الى
المضاف اليه وهو الضمير فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجهه من الاول ويعد هذا المجاز في بعض
الكل فيه الكفاف كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العمل يحسن الا في
الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت بعد جواز الصفة
ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة ويتوقف
بلا دور التعريف المذكور في قول الناظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل فلا نقضه ابن الناظم
حيث قال في الشرح وهذه العلامة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى
الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم المعرف
انتهى وتقريب الدور ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى
الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفع بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة
وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة
وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لها على حالها بحيث لو حول اسناده عنها الى ضمير ما يكون فيه لبس ولا قبح
فيستحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله
والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرطه الاعتماد اذا جرد من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل

تختص

بخمسة امور على ما قاله احدها انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصرا دون الفعل المتعدي الذي بالرضها منه الثبوت
فالموصوفة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من اللازم وهو حسن وجمل والمصوغ من اللازم قصرا والموضوع
من اللازم نحو كضارب الاب ومضروب العبد فان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد به الثبوت جرى مجرى الصفة المشبهة
كما قال في التسهيل اخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم
كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون لزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون
الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس او غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن
الامس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقل حاسن وان اردت
حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر
والامر الثالث انها تكون مجاورة للمضارع في حركاته وسكناته والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون
ولا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التقابل في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب وهو وزن حي وهي لا نفرق فيه
سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي مستقيم الراي ومعتدل
القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية
من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن
الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله منهضم او ذو نقعة او مهو وشاحطه دار
بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن وذلك لم ان يقولوا
ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لانه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا
له اي للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا داخل فيه لان تراجع
اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا
يجوز وجهه جميل حسن بنصب وجهه فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضاربه ومن ثم يقدم المشتغلة اي من اجل
جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا او امتنع
نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة نحو زيد ابوه حسن
وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة متقدمة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة بنصب وجهه
لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة
خبر زيد كذلك امتنع ان يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه والامر الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا اي ظاهر

متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف
وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير
الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد وهذا راي البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف من الضمير المضاف اليه
وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة
المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه ان جاز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي
في الصفة وهو فرح مشكل لعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا ورد
خبره قول ابن الناظم لانه اراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق
الشبه باسم الفاعل كما ابهم قول النظم وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا وانما عملها في الظرف وهو بك فمحمل
فيما فيه معنى الفعل لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتزاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلقة
وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه
بالفعل فيعمل متاخرا ومتقدما وفي سببي واجنبي ۞ ويختص ايضا باموره منها انه لا يراعى محل معمولها مجرورا بالعطف
وغيره ۞ ومنها انها لا تعمل محذوفة ۞ ومنها انها لا تؤنث بالالف ۞ ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ۞ ومنها
دلالتها على الثبوت والاستمرار من غير تجدد كحسن الوجه ومع التجدد نحو منقلب القلب لا غالبا ۞ ومنها استحسان
اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ۞ ومنها انه يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير
موصوف نحو مررت بحسن وجهه ۞ ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور
ويجوز في اسم الفاعل بلا خلاف ۞ ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة
اذا كان بمعنى الماضي وقصد به الاستمرار ۞ ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل
مفعول به ۞ ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم موصول على الاصح فيهما فصل
والمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر
في الصفة بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قوم الانف وانه
يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة
اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة
مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من
ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ستة حالات لانه اي المعمول اما بال

كالوجه

كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجردا من ال
والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ستة وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ستة
في مثلها وهي ضربان جايز وممتنع فالجايز اثنان وثلاثون صورة والممتنع فيها اربع وهي ان تكون الصفة بال
والمعمول مجرد منهما ومن الاضافة الى تاليهما وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابيه او الحسن
وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم يفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا
في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط والتجوز في الحمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجايز الى قبيح وضعيف
وحسن فالقبيح فيه رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منهما ومن الضمير المضاف للمجرد وذلك اربع صور
وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب ؤ وجه قبحهما خلو الصفة من ضمير
يعود على الموصوف لفظا ومعنى فجعلها في جميع جايزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا ؤ واما الضعيف ففيه
نصب الصفة المجردة من المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ؤ ووجه
ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى
المضاف الى ضميره وذلك ستة صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن
وجهه وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو
اي الجر منعه سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده
في الحديث في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن الاصابع وفي الحديث ام زرع صفر
وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى وهو جره فيه ضعف لانه يشبه
اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها
والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة
المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضا
ف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة
مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها والى ضمير الموصوف او الى المضاف
الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها والى ضمير
الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف
الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهاذه

اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن
الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه اب وحسن وجه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب
والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من
قول الناظم • فارفع بها وانصب وجر مع ال • ودون ال مصحوب ال وما اتصل • بها مضافا او مجردا ولا • تجرر بها مع ال سما من ال خلا
• ومن اضافة لتاليها وما • لم يخل فهو بالجواز وسما • واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها
الى اربعة عشر الف صورة وماتين وستة وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا في جميع حالاتها ومعمولها اما بال
او مضاف او مجرد فالمعمول بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه
والثاني مضاف الى ضمير نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد
نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميل انفه من قولك مررت بامراة حسن
وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت بامراة
برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيب كلما التاثت به الازر من قوله فعجبا بها في الاخبار
والطيب كلما التاثت به الازر الثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رب رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من
الاضافة وال يشتمل ثلاثة انواع الموصول نحو قوله • اسيلات ابدان رقاق خصورها • وتيرات ما انعقدت عليه المآزر
والموصوف نحو جا نوال اعده من قوله تعد ورامور اجا نوال اعده لمن امه مستكفيا ازمة الدهر وغير ذلك نحو مررت
برجل حسن وجه فهذه اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي الصفة وتعريفها تصير اربعا وعشرين وكل من
هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول
الصفة ضميرا وهي ثلاثة الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن
الوجه جميله الثانية ان ينفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريبين محيا النافس ذرينه وكرامو الملا
الثالثة ان تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير فهذه الصور تبقى منصوبة فصارت
خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثنى او لمجموع جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او
لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير فهذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستة مائة واذا نوعت نعت الصفة
الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من جهة
اخرى الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربته في الالف والثمانمائة

تصير

مكروه ليجتنبه ويكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب
نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد فإن ذكر المحذر بلفظ إيا فالعامل في محلها النصب فعل محذوف وجوبا
لأنه لما كثر التحذير بها جعلوها بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه إضمار العامل سواء عطفت عليه المحذر
منه نحو إياك والشر أم كررته نحو إياك إياك المراء أم لم تعطف عليه ولم تكرر نحو إياك الأسد وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله إياك والشر ونحوه نصب محذرا بما استتاره وجب ودون عطف ذا لإيا انسب تقول
إذا عطفت عليه المحذر منه إياك والأسد إياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب
تقديره بعد إياك والأصل إياك احذر لأنه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدي الفعل
المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها وقيل الأصل احذر تلاقي
نفسك والأسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي
نفسك والأسد ثم حذف المضاف الأول وهو تلاقي وأنيب عنه الثاني وهو نفسك فصار نفسك والأسد
ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس وأنيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد أن كان مجرورا
بالإضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار إياك واختلفوا في إعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف
على إياك والتقدير احذر نفسك أن تدنو من الأسد والأسد أن يدنو منك وهو مذهب السيرافي
واختاره ابن عصفور واعترض بأن إياك محذر والأسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في
المعنى وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في المعنى النحوي فلا يمتنع أن يكون أحدهما
خائفا والآخر مخوفا منه قاله العلامة الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أنه
بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فيجعله عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا
وهو أن يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الأول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والأسد فحذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قال ولا شك في أن هذا أقل تكلفا اهـ وكما هو صنيع المو...
مواجهته وتقول إذا لم تعطف ولم تكرر إياك من الأسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور
عليه فعل متعد لواحد والأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك
من الأسد وحذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار إياك من الأسد فإياك منصوب
بباعد محذوفا ومن الأسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير احذرك من

الاسد قال ابن مالك تقع الا بعد الفعل عدى احذر وجاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله فنحو اياك
الاسد عدى من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من
ونصبه المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكما تقدم في باب المتعدي واللزوم وجائز على التقدير
الثاني وهو رأي ابن الناظم وابن البقاء ان احذر يتعدى الى اثنين من غير والسلامة قال الله تعالى
ويحذركم الله فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري ولا خلاف في جواز
اياك ان تفعل على التقديرين لجوازه على الاول لصلاحيته للتقدير بحرف الجر من ان تفعل لان
حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه
من غير تقدير والسلامة ولا يكون اياي في هذا الباب للمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ
قول عمر رضي الله عنه لتذك من التذكية لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي آخره
لام وهو ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوها ق القيل الاسل نبات والرماح
ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم
الارنب ففي الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من
كل جملة ما اثبت به الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف
احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذر منه وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم
وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف منه اربعة اشياء واصله اياي باعدوا عن حذف الا
رنب وحذف الارنب عني فحذف فعل وفاعل ومفعول معتد وما عطف على هذا المفعول المعتد فان
الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله باعدوني وحذف الارنب
ولا يخفى ما في هذه الاقوال من التعسف اما قول الزجاج فلان فيه دعوى حذف كلام بكماله بل يلزم
حذفهما معا المستغنى لهما في هذا الباب من المبادل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه
حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد انها جملة
واحدة واما القول الثاني ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتي عن حذف الارنب مباعدة
حذف الارنب عني وكذا هو في قول السيرافي وانه لم يصرح به فان باعدوني ليس امرا بالمباعدة المطلقة
بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا المباعدة حذف الارنب فالذي عنه يرجح القولين الاخيرين قول الواحد

وان فعل

وان كنت شان   فيجوز ولا يكون ايا في هذا الباب لغائب اختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول
بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه
من اعرابي قلت الشواب بالشين المعجمة وبالباء الموحدة مشددة جمع شابة ويروى السوآت
بالسين المهملة جمع سوأة قلت المعنى اذا بلغ الرجل الستين فلا يتولع بشابة او لا يفعل
سوآت والكلام جملة واحدة والتقدير والحذر نفسه وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ثم
المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب فانفصل وابدل الانفس بايا
لانفعالها لانفصال المعنى وفيه شذوذان احدهما اجتماع حذف الفعل المجرور بلام الامر
وحذف حرف الامر وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس
اي لتفد محذوف فيما عدا الشذ والشذوذ الثاني اقامة المظهر وهو ايا الثانية مقام المضمر
وهو الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا ال
المضمرات على الاصح انه هو المضمر المضمر لان الاضافة اصل للتعريف واصل للتخصيص والضمير غني
عن ذلك لانه اعرف قلت ذهب الخليل الى ان ايا مضمر او اضيف احدهما الى الآخر قلت والى ذلك الشذوذ
اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر المحذر بفتح الذال المعجمة بغير لفظ ايا
او اقتصر على ذكر المحذر منه وانما يجب الحذف للعامل ان كررت او عطفت والاول وهو ذكر المحذر
بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك وعينك والثاني وهو الا
قتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها
فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار
بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن يبني المنار به
وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من الك ار
والعطف قلت المنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للقم
فيه قلت والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار

هذا باب الاغراء بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب
على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا في انه يجب حذف
عامله ان عطف او كرر والا فلا تقدم كقوله العطف المروءة والنجدة يصحبها بتقدير الزم وقوله

وهو مستكن الدارمي في التكرار **اخاك اخاك** ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح **فنصب** اخا
بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد ق الهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب و لا
يختص في التحذير والاغراء الا بالواو وخاصة لان المراد فيها الجمع والاقتران في الزمان فان فقد
العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك **ويقال الصلاة جامعة** بنصبهما فنصب
الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلاة ولا يصح اظهار احضروا المحذوف **ولو صرح
بالعامل** في الصلاة **لجاز** لعدم العطف والتكرار ق ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ق ويرفع
الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ق وبنصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على
الخبرية لمبتدا محذوف ق الى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله **وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا**

هذا باب اسماء الافعال

وهي اسماء لالفاظ الافعال او لما بمعاني الاحداث
والازمنة واسماء المصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال **فالاول** لجمهور البصر
بيين ق والثاني لصاحب البسيط ونسبه لي كما هو قول سيبويه والجماعة ق والثالث لجماعة من
البصريين ق والرابع للكوفيين ق وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال
لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك ق وعلى القول بانها اسماء
لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين
ق وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها
لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة ق والصحيح انها كلها اسم فعل
وانها لا موضع لها من الاعراب **واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان** فانه اسم
نائب عن فعل ماض وهو افترق **وصه** فانه اسم نائب عن فعل وهو اسكت **واوه** فانه اسم نائب عن
فعل لا مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من
الحدث والزمان **والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول** لعامل يقتضي العلم فيه
المعمولية **فخرجت** الحروف كان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد
تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت **المصادر والصفات** النائبة عن
افعالها نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب **واقائم الزيدان** فانه نائب عن يقوم **فان العوامل**
اللفظية والمعنوية **تدخل عليهما** فتغير فيها الاثر لان ضربا منصوبا بفعل نائب عنه وهو اضرب

الفا

108 وافعل مرفوع بالابتداء واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وامين فصه بمعنى اسكت ومه
بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح التسهيل وتبع الغير ورد
بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى وامين بالمد والقصر وبالامالة لا بتشديد
الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاء والبناء على الكسر بمعنى انزل وبابه وهو مقيس من كل فعل
ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بدر قال بدار فانني ابل بدارها
واجاز ابن طلحة بناءه من افعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعل التعجب من افعل وشذ
قرقار بمعنى قرقر اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس قيا
سا على قرقار ولا يجوز من هب ودع وهات وداع للجمود ولا كون فاعلها للتعدي ويجوز من العلامة
ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتداع كلام بمنع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله
على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء
الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا ووروده بمعنى الماضي
والمضارع المصدر بالهمزة قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب
ان الفرا كان يكسرها بمعنى افترق وكذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق
في المعاني والاحوال قال ابن عصفور كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا يستعمل في غير ذلك
لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا انتقلا لتباعدهما عن مجلس العقد بمعنى افترق
عنه اي وهيهات حكى الصغاني فيها ستة وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان
وايهان وهايهات وايهات كل واحدة من هذه الستة مضمومة الاخير ومفتوحه ومكسوره
وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ستة وثلاثين لغة وحكى غيره هيهاتا وايهاتا
بلام الخطاب وايهاء وايهاه وهيهاه فهذه احدى واربعون لغة كلها بمعنى بعد واوه واي
واوه بمعنى اتوجع واي وفيها اربعون لغة ذكرت في صدر الكتب كلها بمعنى اتضجر وواو ويا وواها
الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون وهي اسم فعل مضارع بمعنى
اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اي اعجب لعدم فلاح المومنين هذا قول الخليل وسيبو
يه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الفكر فيها جملتان

وقال الكسائي تحذو من ويك قال عنترة ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قول الفوارس
ويك عنتر قدم فيها جملة واحدة وقول الشاعر وابأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذر
عليه الزرنب أو زنجبيل وهو عندك طيب فوا اسم فعل بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور خبر مقدم
وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والأشنب من الشنب بفتح الشين
الشين المعجمة والنون حدة الأسنان ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وكأنما ذر بالبناء
للمجهول خبر فوك وهو من ذرور الحب بالذال المعجمة والزرنب بفتح الزاي نجعم ضرب من النبات
طيب الرائحة كرائحة الأترج ورقه كورق الطرفة وقيل كورق الخلاف وقول الآخر وهو أبو النجم
على ما قال الجوهري واهاً لسلمى ثم واهاً واها هي المنى لو أننا نلناها فواها اسم فعل
بمعنى أعجب قال الجوهري إذا تعجبت من شيء طيب قلت واهاً له أي ما أطيبه وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين فصل اسم الفعل ضربان أحدهما مرتجل وهو
ما وضع من أول الأمر كذلك أي اسماً للفعل كشتان وصه وويها فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء
لتلك الأفعال والثاني منقول وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره إليه وهو
أي المنقول بالنسبة إلى المنقول منه نوعان أحدهما منقول من ظرف المكان أو جار ومجرور
فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيداً فإنه نقل عن موضعه الأصلي واستعمل اسم فعل
بمعنى الزم زيداً ومنه عليكم أنفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوباً وأنفسكم
مفعول به على حذف مضاف أي الزموا شأن أنفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيداً
بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر ومن المنقول من
الجار إليك بمعنى تنح وكان المناسب أن يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار
والمجرور على حدة والقاصر منهما وحده فذكر أربعة ظروف واحد متعد وهو دونك وثلاثة
قاصرة وهي مكانك وأمامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة كما أنت فيه وكما تقدمك
وكما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو إليك و
زعم الكوفيون أن إليك تأتي بمعنى أمسك فتتعدى بنفسها فيقال وقد تتعدى عليك
بالباء كقول الأخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به أحداً إذا نزلت عليك أمور وفيه

بحث لاحتمال ان تكون الباء زايدة وتشذ بعض على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل لبلزم
والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الصور على ما سمع بشرط الخطاب
نحو عليك واختلفوا في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف فكلما به
وقال الجمهور ضمير الخطاب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب
على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل النقل
فانه مقام الفعل بناء على انها اسماء الافعال وقيل الجر بالاضافة على انها اسماء للمصادر
واختار الرضي في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فالكاف
موضع خفض ورفع الهاء واستبعدنا من ذلك ان اسم الفعل انما هو انما رفعه والمجرور
خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر
استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد فانه في الاصل مصدر ارود ارواد بمعنى
امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف
الزايدتين او تصغير التصغير على اصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير الترخيم لما فيه من حذف
الزوايد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى
مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد بمعنى
ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نايب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور بالاول منصوب في
الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه
منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي مرودين اي حال كون السير رويدا او نعتا
لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه
من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا يعني الدال من رويده ونصبهما من زيد والدليل
على ان رويدا في هذا التفتيح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على بنائه
كونه غير منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب
يا ثالثة والدليل على انه تصغير رويد لا تصغير ترخيم كما قال البصريون فيجب متعديا ولو كان
تصغير رود بمعنى المهلة والرفق كما قوله فيتعين على رويد اي مهلة كما قال الفراء لكان قاصرا والنوع

الثانية اسم فعل بمعنى فعله قولهم بله زيدا اي دعه فانه في الاصل مصدر فعل مهمل بمعنى ذلك الفعل الذي هو
مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما المصدر من معناه وهو الترك فيقال بله زيد
بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من وصف
الجنة فبادر ما قيل بعد ان تعلوه ومعناه فعلى بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله
على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل
على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون والسكتة الموج عن هذا التعليل
لانه لا ينتج به التقريب فان بله المراد به كيف تشتمل كيوا في البناء هو عدم التنوين فيقال
بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه اي كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة
اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف
السيوف ۰ تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ۰ بله الاكف كانها لم تخلق ۰ وقد يأتي لغير
ذلك قال في ذلك انشاد الناظم بقوله ۰ والفعل من اسمائه عليك ۰ وهكذا دونك مع اليك
كذا رويد بله ناصبين ۰ ويعملان الخفض مصدرين ۰ فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه في
التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول
هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به ۰
وهيهات خل بالعقيق نواصله ۰ فالعقيق فاعل بهيهات الاول وخل فاعل بهيهات الثالث
وهيهات الثاني لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول واذا كان
مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول
افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان
كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول كما تقول ادرك
زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ
لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك وهو من غير الغالب امين وايه فانهما ينوبان عن فعل
متعد ومسماهما يتعدى نحو رب استجب دعاءي وزدني علما قال في ذلك انشاد الناظم
بقوله ۰ وما لما تنوب عنه من عمل ۰ لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال
فيعمل به فيستعمل على اوجه باعتبارها فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه وان كان

بحرف

بمعنى فعل متعد ويجر بحرف جر اذا كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد بالنصب بمعنى ايت الثريد
وهو خبز مفتوت يبرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر
وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر فعدوه بالباء وحذف فيه القلب اسرعوا بذكره والمراد
به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو اثر يروى عن ابن
مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب
عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل والى
ذلك اشار الناظم بقوله وأخر ما الذي فيه العمل وخالف الكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا
للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتب الله عليكم وقوله اي الشاعر وهي جارية
من بني مازن يا ايها المايح دلوي دونكا اني رأيت الناس يحمدونكا فمؤول فتأويل الاية ان
كتب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به اي بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله
ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه مضافا الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك
المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتبة قاله الموضح في شرح القطر
وتأويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض
يخبر عن الدلو لكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها
بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا عليك قاله
ورد بان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في شرح القطر واما ما استند اليه من
كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي
منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اي تناول دلوي وسكت عن دونك والمايح من ماح
بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البير فيملأ الدلو اذا قل ماؤه **فصل وما نون من هذه**
الاسماء النائبة عن الافعال تنوين تنكير **فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها**
وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب بفتح العين المهملة وكسر الراء **وديار** بفتح الدال
وتشديد الراء كلها مرادف لاحد واطلق احدا وله استعمالات احدها مرادف الاول
وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد والثالث

مواد في اللسان نحو ان احدى المشتركين استحاله **الرابع** ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو
ما استفهم وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ق من تعريفه قوله ولبس بخليني في حد عانيته
الا العين وما يعم من الاحد قاله الموضح في الحواشي وما لم يكون منهما فهو معرفة وقد التزم
التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبله بالمهملة وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف
كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما اذا اريد بها غير
معين فانما تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء ق في ضمير الغائب اقوال فقال الشمعان ان رجع
الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل والمومنة فمعرفة
معرفة كالراجع الى المعرفة ق الصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين
وتركه على معنيين التنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه ومه وايه والعالة اخر نحو اف
فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتف ورجل
وفي بيس جمع التنوين للكراهة وبدونه مع ال او الاضافة معارف ق الى ذلك اشار الناظم بقوله
واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين ق ذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال
كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانما علاج احتمال من مصنوعة كسبحان قاله البسيلي
وهو ظاهر قول ابن جرو والجميع مبني على الصحيح ق قال الفارسي وابن جني ما كان منها
ضرفا مجرورا اعرابيه نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي ان يقول به فيما كان مصدرا نحو رويد
وبله الله **هذا باب اسماء الاصوات** والدليل على اسمية عدم وجود التنوين في بعضها
واذا ثبت التنوين ثبت الجنس ق قد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى
مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم ق الجواب ان الدلالة كون اللفظ
بحيث اذا اطلق فهم العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذا لم يقل ان حقيقة الدلالة كون
اللفظ يخاطب به من يعقل لا بهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حرف فيه فلا لغة
فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهو نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل
مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم

تحمله

تقله الضمير وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني للزجر فالدعاء كقو
لهم في دعاء الابل لتشرب جئ جئ بكسر الجيم فيهما مكررتين مهموزتين كذا الاسم منهما قاله
السيرافي وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء وهي مقلوبة ثم قال وجاجاة الابل اذا دعوتها
لتشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهري عن الاصمعي واقره والاسم الجيء على مثل الجيع
وكان اصلها جاء بهمزة بين ساكنة ومتحركة ابدلت الهمزة الثانية في الاول ياء وقال
في الابل اذا دعوتها للعلف هاها والاسم الهيء قال ابو عمرو الهيء الطعام والجيء الشراب
قال وما كان على الجيء ولا على الهيء اي سد عنكما وقولهم في دعاء الضأن حاحا وفي دعاء
المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني كلاهما غير مهموزين والفعل
منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك
حاحيت انما هو صوت بينت منه فعلا يجيء على فعللة وليست فاعلة قال والذي يدلك على انها
ليست فاعلة قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما الخ والمصدر حيحاء وعيعاء
بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال
الراجز وقد تلحق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيعاء
والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وبالسين المهملة قال
يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد ابن سمية عدس ما لعباد عليك امارة
امنت وهذا تحملين طليق وعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به وفي التقدير
على التسمية به يا عدس بحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا مما
يشبه اسم الفعل احترازا من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دارمية بالعلياء فالسند
اقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لا يشبه اسم
الفعل لانه غير مكتف به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وصاحب الدار توجع منه على زمن
تغيرها وقد ذهب الكوفيون الى ان قوله يا دارمية اسم موصول وبالعلياء صفته والعلياء
ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وهذا الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه
اي يصعد والفاء فيه بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والامد الدهر وقوله
وهو امرؤ القيس الكندي الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل

فأشبه الحرف لأنه عامل لا يعمل ولأنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى
قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره
فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل
عند الشراب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة
وهي الدرقة الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب
بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهي الدرقة والنوعان
من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلا في الابتداء في انهما لا عاملة ولا معمولة
كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة
وقد مضى ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين
حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في
قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب
وقد يعرب بعض اسماء الاصوات لتركيبه فعلا او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما
للمحكي صوته او للمصوت به فيكون حينئذ مرادا به الاسم متمكنا فالاول كقوله كما رعت بالجوب
الظما قاصدين يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعته بهذا اللفظ
الذي تصوت به وهو جوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر الابل فاما
جوت بضم الجيم وبالمثناة فهي دعاء الابل لا الزجر لها والثاني قوله
اذ لمتي مثل جناح غاق فجعله بمنزلة قولك جناح الغراب والثالث كقوله
وقعقعة عدس كاني لم ازل قال الموضح باحوانيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي
ان لا يكون فيهما الاعراب اهـ هذا باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة
لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين
لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو ليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير
وكلاهما مفتتح في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بالحكم لا الاصل احيانا
وقد قال سيبويه بعده ان المفتوحة انما هي فرع المكسورة ولهما اذا خففت احكام تخصها

ومذهب

وعندهم الله عنهم ان الخفيفة فرع الثقيلة في ذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من
التوكيد بالخفيفة انتهى ويدل له ما سبق وليكونا فان امرأة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه
من كونه صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في
ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو فانزلن
سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال
وذلك ينافي المضي واما قوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر
دامن سعدك ان رحمت متيما فيعد ان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد منه
لام الامر فله حالات احدها ان يكون توكيده بهما واجبا اي لابد منه وذلك اذا كان مثبتا
مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم
فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصول من لام القسم
بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني
نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب
القسم مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر
يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت معناهما الحال
لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكد بالنون لانها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي
الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف تنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن
متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى موكدة للجواب
وهو تحشرون في الاصل والذين متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك
ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب
في قول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في لسوف يعطيك ربك للابتداء ودخلت على
الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع
الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله
عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله فوربي لسوف يجزى
الذي ما اسلفه المرء سيئا او جميلا انشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثالثة

ان يكون توكيده بها قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطا لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة
نحو واما تخافن من الاحوص فاما تذهبن من السالم فاما ترين من البشر ومن ترك توكيده قوله
يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف
اليه واخر المضاف قاله ابن خروف والمشهور ترخيم صاحبي ففيه شذوذ وترك توكيد تجد في نفي
النون وهو قليل في الشعر قيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بها كثيرا
وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعاء او تحضيض او استفهام فالاول كقوله
تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم
سم العداة وآفة الجزر فاكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث
نحو قول الشاعر يخاطب امرأة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم
فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض والاصل تمننين فحذفت نون الرفع مع
الخفيفة فصار على حد فعامع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وغيرها من باب المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث بطابق المعنى وفي البيت موضع
بالتسليم والرابع نحو قول الاخر يخاطب امرأة ايضا فليتك يوم الملتقى ترينني
لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حد فاما ترين
بعد حرف التمني والخامس نحو قوله فبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف
الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا
ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بها قليلا وذلك بعد لا
النافية او بعد ما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة
لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بلا
الناهية صورة وجملة لا تصيبن الذين ظلموا خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة
عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها نافية وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة
فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم السبب مقام المسبب والاصل
لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الا
صابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا الا

يكون

يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب نعتا للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي
واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل قضا؛ اذا مات منهم ميت سرق ابنه؛
؛ومن عضة ما ينبتن شكيرها؛ فما نبتت بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن
اهلا تقع عنه ما يشبهه والمعنى هنا اذا مات الاب يسرق الولد نحوه والده فيصير
كانه هو قاله العيني واقتصر الموضح في الحواشي على نحوه فقال هذا مثل لمن اشبه خلافه
ابيه والعضة شجرة في الشوك والشكير ها صغارا وقيل صغار ورقها يعني ان كبار الورق انما
تنبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه
يقال لمن يعمل عملا يتألم به ولا بد له منه وهو خطاب لامرأة في الاصل والمعنى المسكة
وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حملته فعلا وأباه اي لا بد لك من فعله عنفة
وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفي عنك امرا انت بصير به اي اراك بعين بصيرة
وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك وارث؛ اذا نال مما كنت تجمع مغنما؛
وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي في معنى النفي اي ما يحمدك وكذا الباقي ولا يقاس
عليه ولا يحد ما منه من الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بها اقل من ذلك بعد لم
وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسي يصف
جبلا قد عمه الخصب وعم النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما؛
اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس بآيب؛
؛ابدا وقتل بني قتيبة شافي؛ فاكد تثقفن بالنون الخفيفة مع من الشرطية وتثقفن
بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة واعلم ان العجمية عند الحالة الى الخمسة
واجب واكثر وكثير وقليل واقل كان آخرها مشبه بما قبلها وما قبله مشبه بما قبله وهكذا
الى الاول وذلك ان التوكيد بالنون انما يؤتى به لتحصيل الحاجة اليه اما في الحالة الاولى وهي
المضارع الواقع في الشيء بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا؛ فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فيعلو
انتفى حسنا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المضارع الواقع في الثاني بقوله او شرطا اما او
تاليا؛ فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في توكيده باللام واما الحالة

الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله او شرطها اما تاليا يعني ان اما الشرطية مدغمة بما الزائدة
اشبهت القسم في توكيده بالنون واما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله يعني ان الفعل
ويفعل آتيين ذا طلب يعني ان ما بعد ادوات الطلب اشبه ما بعد ان في المعنى على الجواب واما
الحالة الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله او قلما بعد ما او وبعد لا يعني ان لا النافية اشبهت
لا الناهية صورة وما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك واما الحالة السادسة وهي
المشار اليها في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزاء يعني ان لم تنفي والنفي اشبه النهي
معنى وغير ان من ادوات الشرط اشبهت ان في الجزم ولا يؤكد بعدها في غير ذلك الا ضرورة كقوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تقرب من
النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل التصريح وقد يؤكد ان جواب الشرط
كقوله فمهما تشأ منه فزارة تمنعا اي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال
تشبيهه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب فصل في حكم آخر الفعل المؤكد بالنون
اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل واحد منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان آخر الفعل
المؤكد يفتح والى ذلك اشار الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن زيد وفي الامر
اضربن يا زيد واختلفوا في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي فتحة بناء للتركيب
وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة لالتقاء الساكنين هما آخر الفعل والنون الاولى ويستثنى
من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير ذي لين الفا او واوا او ياء فانه يحرك
آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما سنشرحه قريبا والى ذلك
اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان
ذلك الضمير اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه
الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين
بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة
في الثاني فحذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اصلا على قول من اشترط في
حذف التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فهنا لانه هنا في كلمتين فليس

النون

التقاء الساكنين على حده وأما من لم يشترط ذلك فلأنه الكلمة لما ثقلت واستكملت الف ولأن
الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء حذفت هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فلالتقاء السا
كنين على غير حده اتفاقا واستثنى من ذلك الاصل المذكور في ان يكون آخر الفعل المضارع الفا
كيخشى فانك تحذف آخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء
الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو وياء شكل مجا
نس قفي فيقال يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون
واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء
الساكنين هما الياء والواو في الاول والياءان في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين
بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو
والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها
وهي الكسرة تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي آخره الف الى غير
الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم تحذف آخره وهو الالف
بل تقلبه ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير
الياء والواو ياء فتقول اذا اسندته الى الظاهر ليخشين زيد والى الضمير المستتر لتخشين
يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات فصل تنفرد النون
الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قو
مان واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين
اجازته ويحتج لهم بما قال الفارسي بانه قد يلتقي ساكنان في الاصل نحو هذان وهاتين ونحو
اتحاجوني ونحو هاتان ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو ام واه وكلاهما غير صادق ثم صرح
الفارسي في كتابه الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع ومحياي بسكون
الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر
قراءة بعضهم فدمرنهم تدميرا على انه امر لا تثنية والنون المكسورة نون التوكيد خفيفة وجوزه

الشاذة في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعانِ بتخفيف النون مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي
قال الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع واما المشددة فتقع بعد
هاء بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف
وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الف لكن شديدة وكسرها الف
كقراءة السبعة ولا تتبعانّ بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها شابهت زائدة
بعد الف زيدت فلا تشبهها نون الاثنين في نحو غلامان وقمتما وغير ذلك لا تجاوز بين الالف وهما
ساكن فيفتحت كما فتحت نون الذين عند تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها
لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده بالف فاصلة
بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد قصدا للتخفيف قال ذلك اشار الناظم بقوله
ع والفا زد قبله مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا نحو فعلان اضربنانّ يا نسوة وقد مضى
قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العرب للفصل
بين النونات في الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها ليترتب عليه قوله ومن اجاز
ذلك وهو يونس والكوفيون فيجب على مذهب من اجازه هنا ان يحرك كسر النون فرارا من التقاء الساكنين
على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات قال اعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه فتحها
بعد الالف واشار ابن اياز الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها واذا دخلت
الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل
قال اعترضه البعض بان اصالة الثقيلة انما هي عند البصريين مع ان الفرع لا يجب ان يجري
على الاصل في جميع الاحكام اهـ قلت ان تقول نصرة لابن اياز المجيزون وقوع الخفيفة بعد
الالف هم يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال
الشاطبي والحجة لهم في ذلك هو انه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة اهـ قلت قد اجمع الجميع
على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة اهـ فيمتد ابي ع جار من اصلها الحكم
الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول الناظم واحذف خفيفة
لساكن ردف كقوله وهو الاضبط ابن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة

سنة

سنة لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء السا
كنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال
الفرع الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة
قلبت الفا واشار الى ذلك ليشير قوله الفتح ابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا
وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون وإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما
ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما تكتب زيدا بالالف
وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب
بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويجب حينئذ ان يرد ما حذف في الاصل من واو
او ياء لاجلها واشار الى ذلك ليشير قوله الشيم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما
من اجلها في الاصل كان عدما فتقول في الاصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول
وكسرها في الثاني والاصل اضربون او اضربين بسكون النون فيهما فحذفت الياء والواو لالتقاء
الساكنين كما مر في الفعل فيه فاذا وقعت حذفت النون لشبهها بالتنوين في الوقف بعد
ضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء
الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الخضراوي ذكر سيبويه ان الخليل
قال وقياس من قال جاءني زيد ومررت بزيد بالاتباع على لغة ازد السراة ان يقول هل
هل تضربوا وهل تضربي فيبدل من النون واوا او ياء ثم يحذف كما يحذف مع المبدل منه ولا يرد
نون الاعراب وتقول في الفعل على هذا المرحبا اخشئوا وللمرأة اخشئي لانك تقول مع النون لا
تخشون ولا تخشين ثم تستثقل الواو ان اولا الهمزة فتحذف الضمة ثم يحذف واو الجماعة
للساكنين ويبقى بدل النون وكذا الفعل في الياء المكسورة ويحتمل التوكيد واذا قلت هل تخشون
يا قوم وهل تخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة في الواو والياء يحتمل التوكيد
لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الناظم في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا

وإذا وقفت على اضربان واضربنان حذفت من جوزهما أبدلت النون ألفا فتقلب الألفان فتبدل الثانية همزة
كما في حمراء فتقف على الهمزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم قال وهذا ويقولون في الوقف اضربا واضربنا
فيمدون وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت الألفان مد الحرف اهـ هذا باب
ما لا ينصرف واختلف في اشتقاقه فقيل من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من
شبه الفعل والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لأن المنصرف وهو المنون صوت في الآخر وقيل من الا
نصراف وهو الرجوع وكأن الاسم ضربان ضرب اشتد قربه من شبه الفعل فمنع ما منع منه وضرب
انصرف عنه أي مضى الانصراف إلى جهة الحركة اذ اكثر من الصرف الذي هو الغالب أقول
الاسم إن أشبه الحرف في الوضع والمعنى أو الاستعمال بني كما مر في بحث المعرب والمبني وسمي
غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية وإلا يشبه الحرف أعرب ثم المعرب إن أشبه الفعل في
فرعيتين من تسع إحداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقام
علتين وذلك لأن الفعل فرع عن الاسم في اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وفي جهة المعنى
وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد منع الصرف كما يأتي بيانه وسمي غير أمكن لعدم تمكنه
وإلا يشبه الفعل صرف وسمي أمكن لتمكنه في باب الاسمية قال والأمكن اسم تفضيل في بناؤه من
مكن مكانة أي بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن كما قد يتبادر من قوله لأن بناء اسم التفضيل من
غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن عنهم بلا حاجة إلى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال على معنى
يكون الاسم به أمكن وأشار إليه التسهيل بقوله الصرف تنوين لا مبينا لمعنى يكون الاسم امكن
وذلك المعنى المدلول عليه بعدم التنوين هو عدم مشابهته أي الاسم الحرف والفعل كزيد
من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا التعريف أن غير المنصرف وهو الاسم المعرب
الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار وإخوته تعرضا عنهم ويستثنى من
ذلك عوضه منه ما جمع بألف وتاء مزيدتين فإنه منصرف على أنه فاقد لهذا تنوينه مقابلة
نون جمع المذكر السالم وخرج ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة اللاحقة
بالاسم وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف وقال ابن معزوز

والحد

بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كسار وآجره في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة
آخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو رأيت جواري. قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب
113 ذلك ان في آخر نحو جوار مثلا ثقلا لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف وقد انضاف ثقله الى ثقل بنيته من الالف والياء والا
ضافة تلحق التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض مخففا بحذف الياء وعوض عنها
التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع ونزل اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والكسرة
النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم تحذف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والا
ضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش
الى ان لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف
ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب
الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف
لانه لو عوض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم
منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر
محكوما في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا
عن حذفها التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لالتقاء ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له
نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي في الكشف والمشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض
عن الحركة كما نقل في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب
منعه مع انه مفرد فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كذا لابن وقيل انه منقول من جمع سروالة
سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد
عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة
فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حيان من
العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشملال جمع شمال ذكره الحريري في المقامات

ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه ناقل ومن نقل حجة اولى ممن نفى
والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمي بمثال
الجمع الذي على زنة مفاعل او مفاعيل او بما وازنه من لفظ اعجمي مثل سرابيل وشراحيل بمعجمة
ومهملتين او من لفظ ارتجل للعلمية مثل كشاجم بالشين المعجمة والجيم اسم شاعر وكذا هو في نسخ
الكتاب وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم رجل قال لا خلاف ان علابط بضم
العين وكسر الموحدة هو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق
به فالانصراف منعه يحق قال العلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام
الجمع فبعد زوال التنكير انصرف على مقتضى التعليل الثاني لزوال ما يقوم مقام الجمع وهو
مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه قال الاخفش
الفوائد وفي الصحاح قول سيبويه لانه منقول السراويل من العرف وهو نكرة وليس جمعا لسراويل
النوع الثاني ما يمتنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة
وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في آخره الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في الكسرة وفعل
في المصدر او معدول عن لفظ آخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء
الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان
فان مؤنثها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول
متفق على منع صرفه لانه صفة جارية على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه
لتحقق الوصفية به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي
فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك
واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما
في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال
سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من
الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي في ذكر

بعقوبه

بعضهم ان ذلك مجيبا رد ؛ ق وقال ابو حاتم لا ينبغي لاحد منا كيد لا يوخذ بهما ق الثاني ما لا مونث له كلحيان
متصف به ق العجلي منعه من الصرف وان لم يكن فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لان الاولى فيما لا مثل
له مونثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمانة والتقدير حكم
الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مونث له ق وحكي ان من العرب من يصرف لحيان
حملا على ندمان على انه لو كان له مونث لكان بالتاء. بخلاف نحو صلان بتشديد الصاد المهملة للئيم
بالهمزة بعد الياء سيفان بسين مهملة فيفا. مثناة تحتانية للطويل المشرف الضامر
البطن والليان بفتح الهمزة وسكون الياء وبالنون. المثناة تحت للكبير الالية من ذكور الغنم
وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فان مونثها فعلانة فلذلك
صرفت واما وزن الوزن فيما افعل غالبا يشترط ان لا يقبل التاء. اصلا لان مونثه فعلاء كاحمر او فعلى
كالاولى فاوضل او لكونه لا مونث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر لكبير
الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فان وزن الفعل
به اولى لان في اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى
اولى مما زيادته لغير معنى ق انما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات
كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه ق الى ذلك اشار الناظم
بقوله ووصف اصلي ووزن افعلا. ممنوع تانيث بتا كاشهلا. وانما صرف اربع ؛ نحو مررت بنسوة
اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن افعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرا له من
الوصفية وايضا فانه قابل للتاء. ؛ نحو مررت برجال اربعة ق الى ذلك اشار الناظم بقوله
والغ عارض الوصفية. كاربع وعارض الاسمية. وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المتسع
من الوادي ؛ واجرع وهو المكان المستوي ؛ وابرق وهو المكان الذي فيه لونان . وباب ادهم للقيد
واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبياض كالرقم مع انها اسماء لانها
صفات فلم يلتفت الى ما طرا لها من الاسمية ق الا فصاد ان سيبويه ذكر ان جميع العرب
تمنع صرف ستة ادهم للقيد واسود وارقم لنوع من الحيات واجرع وابطح وابرق ق الى ذلك اشار الناظم

بقوله وعارض الاسمية اي الصفية وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارية فصرفها وصرح ابن جني بان
هذه الاسماء كلها تنصرف وتعترف بذا بالهم وبادادهم من جهة كون باب الهم صفات خالصة بالامكنة
الموجودة معها بنحو ذلك المعنى وبادادهم صفة عامة قال بعض في هذا ان الجا بان وباب اجدل في الصرف
وعدمه وادادهم والهم فالصفة الوصفية ثم طرت عليها الاسمية فلما ذا منع من الصرف وامنع
اجدل للصقر والخيل للطاير ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة
لغة لبقعة البدن قال الفرا هو الشقراق وقيل سمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها
وافعى للحية قال اختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من بابع فاصلها افيع قال
ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها افوع فنقلت فاؤه الى الاول وعينه الى الثاني الى موضع
لامه قال غيرهما من مادة الافعوان فلا تعمل لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة الافاعي
فانها اسم في الاصل في الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها والى ذلك اشار
الناظم بقوله واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنع للمح معنى الصفة فيها وهي
القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما
من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهي الشدة واما افعى فلا مادة له في الاشتقاق والذكر
يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال القطامي
كأن العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا منع صرف اجدل وهو مفعول لاقين
قال بازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من بازت
تطاول وقال حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي
فما طاير يوما عليك باخيلا منع صرف اخيل والعرب تتشاءم بالخيل تقول هو اشأم من اخيل
ويجمع على اخايل ومن غير الغالب افعل نحو احمر وافضل من الصفة فانه لا ينصرف للوصفية ووزن
الفعل فانه على وزن فعل قاله المرادي تبعا للشارح وامنع الوصف ذو العدل بنوعيه احدهما
ما وازن فعال بالفاء ومفعل بالميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة بالاتفاق
وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة ودونها مسموع وما بينهما قياسا عند

الكوفيين

الكوفيين والزجاج وقيل يقال على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح كما قاله ابو حيان في الحواشي ان
البناءين مسموعين في الفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه
ان الاربعة لا تتجاوز اربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا قال في نفس السماع وانه يعدل ايضا على
معناه في البناء من الواحد الى العشرة كقوله كاروازه جانا ووحدانا وهي معدولة عن الفاظ
العدد الاصول حال كونها مكررة فاذا جاء القوم احاد جاءوا واحدا بعد واحد فيعدل عن
واحد واحد الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي
اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلاة
الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثاني تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة
التكرار لانه سبق لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود قال في العمدة ان هذه الاسماء
معارف بنية الالف واللام فيقع هذا في البحث في الابنيين كما قال ابو حيان اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا تجيء
الحال معرفة الا بتأويل قال ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات
في النعت كقوله وخيل كفاها ولا يكفيها مثناه الرجال ووحدانه (أُخَرُ) الثاني اخر
بضم الهمزة وفتح الخاء نحو مررت بنسوة اخر قال ومنع العدل مع الوصف في هذين اللفظين يشار
الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع اخرى او اخرى انثى
اخر بالفتح للخاء بمعنى مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله اأخر بهمزتين
مفتوحة وساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حالة تجرده من ال والاضا
فة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا
منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هذا
احب الى نحو فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبنسوة اخر وبرجل اخر وبرجلين اخر
بفتح الهمزة الممدودة فيهن لكنهم في التأنيث قالوا اخرى وفي جمع المؤنث المكسر قالوا اخر
بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا اخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى
فتذكر احداهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا بذنوبهم فاخران يقومان واتفق النحويون احـ

بالهمزة بالذكر دون ما عداه لان في آخرها الف التانيث وهي من العدل واصل اخرى وزنه . اخران جمع جار بالحروف
فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واصل اخر بفتح الهمزة فلا عدل فيهما فلا العدل في جمعه
وهي المونث والمثنى والمجموع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وبالجملة اخر من باب التفضيل
اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر معناه
لا يفضل من جملة ثلاثة احدها هذا الوصف والثاني الزيادة والثالث انه لا يستعمل معناه
الا بالتثنية مغاير ومغاير كان افضل انما يفهم معناه بالتثنية مفضل ومفضل عليه فلما انسلخ
من هذه الجملة استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي الا تستعمل تصاريفه
مع التنكير بل مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه
لتقتضي المشابهة فبقي هذا اذ قيل بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالعين والمد ولا نقول
عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن اخر بيرما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه
الكلمة وكثير غلط في المسالة فاحفظ واذا كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى
نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروف لانه غير معدول ذكر
ذلك الفراء ولان مذكرها اخر بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى اي الاخرة بدليل
ثم الله ينشئ النشاة الاخرة والقصة واحدة وليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل والفرق
ان انثى المفتوحة لا يدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد
كقوله عندي رجل واخر وعندي امراة واخرى والثاني المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها
مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف
ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور
لان الصفة ذهبت بالتسمية فخلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل بحاله
وقال الاخفش في المعاني وابو العباس في [illegible] انه لو سمي بمثنى او احد [illegible] انصرف لانه اذا كان اسما
فليس فيه معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة
وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء
ينصرف في العلمية ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا

فانه

فانه قال الوصف يزول ويخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا اهـ وحجة الجمهور ان شبه
الاصل مع العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف وأما
قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي
وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني
ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم
بقوله في النظم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدي كربا كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين
وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية
اللفظ بالتركيب وقد يضاف اول جزءيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيجري اول جزءيه على حسب
العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع
من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان اخر الجزء الاول ياء نحو معدي كرب فانه تقدر فيه الحركات
الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف لانه في التركيب كزيادة لثقل ما كان جابرا الا قوله
فانه اخذ مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كما في القوم والمشهور
في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة ومنهم من جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع
الصرف لانه مؤنث وقال غيره مبني على الفتح كعشر وخمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان
مؤنثا غير منصرف لم يجز فيه الصرف لانه تركب فيه التأنيث ورد بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم
مذكرة عند اخرين واجاز الفراء وغيره الاعراب في الجزءين وقد يبنيان على الفتح تشبيها
بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح اخر الجزء الاول الا نحو معدي كرب فيفتح اخر الثاني فقط و
في البيت ليس شاذا مطردا عند عامة البصريين والكوفيين على اللغات الثلاث وفيه اعرابه
اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزءيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا
بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب والجر سواء كان مع ذلك في لغة
الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون والحسم

أشار الناظم بقوله كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء كان أوله مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كمروان
وعمران وعثمان ولا فرق بين الأعلام الأعجمية في ذلك وغيرها نحو غطفان بفتح الغين المعجمة والطاء
المهملة والفاء اسم قبيلة من قيس من العرب سميت باسم أبيها وهو غطفان ابن سعد بن قيس
ابن عيلان وأصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لأن أول من نزلها أصبهان
ابن فلوج بن لنطي بن يافث فجعلوا الألف ممنوعة من الصرف للعلمية والألف والنون فيهما
زائدتان معا ومثال ذلك من الأسماء في آخره ألف ونون ويحتمل النون فيه الأصالة والزيادة ففيه وجهان
الصرف وعدمه اعتبارا بأصالتهما وزيادتهما فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان
علامة فإن اعتقدت أنهما من الرم والحس والدهق والشيط منعتهما وإن اعتقدت أنهما
من الرمن والحسن والدهقنة والشيطنة صرفتهما وإن سميت بحمدان لأصالة صرفته
كما سميت بسكان من السكن أو تبان من التبن أو سمان من السمن أو نحو ذلك واختلف
في أبان فمنعه ابن مالك فمن صرفه رأى أن وزنه فعال فالهمزة والباء والنون أصول ومن منعه
من الصرف رأى وزنه أفعل وأنه منقول من أبان الشيء يبين والجمهور على صرفه كما قال ابن يعيش
وإذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف أعطي البدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال
مسمى به أصله أصيلان تصغير أصلان على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك نحو حنان
أصله حناء أبدلت الهمزة نونا الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف إن كان بالتاء
وإليه أشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان علما لمذكر كفاطمة وطلحة
وإنما امتنع صرفه لوجود العلمية فيه معنى ولزوم علامة التأنيث له لفظا وهي ملازمة له ومن ثم
لم يؤثر في الصفة نحو قائمة وقائم في حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها أو زائدا
على أحرف ثلاثة أحرف كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث أو ثلاثيا محرك
الوسط لفظا كسقر ولظى لأن حركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع خلافا لابن الأنباري في جعله
ذا وجهين كهند وأما متحرك الوسط تقديرا كدار وزار علم امرأة فيلتحق بباب هند أو ثلاثيا أعجميا

كماه وجور بضم الجيم علمين لبلدين لان العجمة عاضدت التانيث والعلمية فتحتم المنع واما كونه العجمة
لا تمنع صرف الثلاثي لانها هناك لم تؤثر منع الصرف واما اثرت تحتم ق فليس هود ونوح حيث جمد او ثلاثيا
منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ
هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم والشارح ومنع العاري كذا ارتقاء فوق الثلاث او كجور او سقر
وزيد اسم امراة لا اسم ذكره ويجوز في نحو دعد وهند وهو من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا
ولا مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن منعه
وهو اولى نظر الى وجود السببين في العجمة وهما العلمية والتانيث قال ذلك اشار الناظم بقوله
وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله
بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف اهـ وقال عيسى بن عمر الثقفي
وابو عمرو الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه كهند في جواز الوجهين وحكي
عنه انه ان كان علم المؤنث ثلاثيا في اللفظ كهند جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث
وجب منع صرفه باربعة شروط احدها زيادته على اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل
مخفف جيئل والثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كباب علم امراة فانهما
منقولة من مذكر فلو سمي بهما مذكر مؤنث او تقديرا كعقب او شمال فانهما منقولان لمذكر مقدر
الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع والتصغير فاذا
سمي به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراعي وعمد في بعض
انت لا صرف ومنصرف الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا على تاويل وذلك كما نبت
الجمع كرجال فان تانيثه يتوقف على تاويله بالجماعة وذلك ضربا لا يمكن قد تكون بالجمع وهو مذكر
واذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ
لكونه من اوضاع العجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة العجمية كما هو ظاهر
مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ذلك لهم ان الخلاف في نحو قالون فيمن

عن ما قال لا نعلم انهم يستعملونه فلهذا انما استعملوه فهم لمعنى جيد وينبغي العرب على ان يتابعوا ما انه انكره
كلام العرب قبل ان يتعربه وزاد بعض اخوه كابراهيم واسماعيل فيكون ثلاثيا معنعف فيه في بنية اللغة
لمجيئه على غير ما يبنى عليه الاحاد العربية عن نحو العجمة والثالث اجماع النحاة فيه قولا وحذاء لغة
جميع العرب وما النعامات ان من نقل من كلامه قال في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان
غير العرب بلا لغة كانت قيل تعرف عجمية الاسم بوجوه احدها النقل الائمة والثاني خروجه عن
اوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي قيل وحروف الذلاقة
ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه
من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغيرها مثل نحو منجنيق وجق والصاد والجيم نحو
الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والراء بعد النون اول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال
نحو مهندز قيل واليه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع
وان تسمي بنحو لجام بالجيم وهي انه نعت لم الحلي من نحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون
قال الجوهري فارسي معرب وهو جوهر السيف صرفا لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية
الساكنة الوسط وشتر يعني الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال
الران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها
صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف
وعدمه كهند والمحرك اي الوسط كشتر تحتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف
الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخ
منع العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والعنبري وزن الفعل انواع ثلاثة احدها
الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا او بعجمي او بندور فالعلم كخضم
بالخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة علما لمكان قال الجوهري هو اسم العنبر ابن عمرو بن تميم وقد
غلب على القبيلة قال لولا الله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد

الميم

الميم علما لفرس، والاعجمي كبقم لصبغ وبذر لماء، والنادر ما كان من صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دُئِل
اسم لقبيلة فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاصه بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم
لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على
هيئة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تغافل وتعالج
حال كون الاربعة اعلاما، وحكم الهمزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل
يعد من اوصافه فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من
اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم بجده من
اصله فلم يستحق الخروج كما قاله الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه ومعنى هذا ان
انه ليس اقتصاره بالفعل غير فُعَال كذلك ذو وزن يخص الفعل او غالبا فالغالب كإثمد بكسر
الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل وأَسْمُر بضم
الهمزة والميم فانه اسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيه
عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشرة اصبوع
وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما خوص المقل حال كون الثلاثة اعلاما
فان وجود موازنه في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب
فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى
لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف
وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة
وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل
نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على التكلم فكان المفتتح بها من الافعال
اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لابد لكون الوزن لازما لا مخالفا في لفظه على حالة الاصلية غير مخالف
لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرئ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب
نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يبق على وزن واحد في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة

فعارض الفعل بكونه حركة فيه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء
على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها
فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب
في قيل وبالنقل فقط في بيع وصارت مخففة رد بمنزلة مخففة فعل بضم الفاء وسكون العين ومخففة
قيل وبيع بمنزلة صيغة دئل بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف وبذلك فوجب صرفها
لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففا ضرب بضم الضاد وكسر الراء
انصرفت ايضا فلان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية
هل ينزل منزلة الاصل اولى وذلك كما لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل آخره ثم خففته بتسكين
ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك انصرفت ايضا عند سيبويه لانه عنده في السكون الاصلي واختاره
ابن مالك وخالفه المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية
وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو الحب بالضم بالباء الموحدة فيما
رواه الفراء حب لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل فهو جمع لب على البناء قبل
والاكثر ان يجمع على الباب ويقال بنات اللب عروق في القلب تكون منها الرقة والحب حال كونه
علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش وخولف فعند سيبويه منع
الصرف لوجود الموازنة في كتب وان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ
وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل حملا عليه وان الفك قد يدخل الفعل لزوما كما تشد به في التعجب
وجوازا كاردد وما برده وشد في تحبيب البلد ولا يوثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل
علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امرا من ضارب لانه بالاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يوثر وزن هو
موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعل نحو ثمر وضرب وسجع ودرج وقال عيسى
ابن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فلا يصرفهما
فالاول كذا امرا من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للمتن
انه خاص بعيسى وانما هو في المشترك ونصه وخالفه في ذلك عيسى فقال لا يعتبر الوزن المشترك

المنقول

119

المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان فارغا من فاعله واحتج على
ذلك بقوله وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني
ووجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو فيه ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه
واجيب بانه يحتمل ان يكون سمي بفعل من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر فهو مثل زيد وهو
من باب الحكاية فهو هو وفاعله جملة محكية كقوله نبئت أخوالي بني يزيد فيزيد ملتمس به من قولك
المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه في الحكاية والا لو كان مجردا عن الضمير لجر فلا
لغيره لكنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل الغالب ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو وفاعله
جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي أنا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وكلا الاحتمالين خلاف الاصل
اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم
مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان من يوثق به من العرب
لا يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعل من الكعسبة وهي العدو الشديد مع تقارب الخطى
السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى وارطى علمين لانه حال كونهما
علمين فانهما يمنعان من الصرف والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الالف الالحاق بالف التانيث في
الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى او شبه الشيء بالشيء كثيرا ما يجعله
بحكمه مع ان رجلا فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بمايل في الوزن والامتناع من
الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف
زيدت لالحاق فليس ينصرف وقد فسر انه لم يعرف ما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل
ولولا ذلك لكان الاصح وانما منع من الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس
لتمكنه لشبههما بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من حيث
ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء
فافترقا في الحكم لاجل افتراقهما في التقدير فمن اعلل ابن الربيع واصحابه ان الحرف اذا كان منقلبا

عن مانع منع كالمهرة في حمراء فانما يعدل من العلل ثانيتين وان كان مستقلا عن غير مانع لم يمنع كمهرة
علباء قال العلقمي نبت قال الازهري شجر ويغلب عليه الف التكثير كقبعثرى وتسن اذ حلمها في الالحاق
فقد سموهن اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به **السابع الكلمة المعدولة عن اصلها**
وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين **في التوكيد وهي جمع وكتع** من كتع اي
اذا اجتمع **وبصع** بالصاد المهملة من التبصيع وهو العرق في المجتمع **وبتع** بموحدة فمثناة فوقية
من التتابع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف **فلانها** على الصحيح
معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد مثل جاء الجيش كله جمع لكونه مع ذلك يتخصص بنية الاضافة هذا
كما هو كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابن مالك في التسهيل من اهل ابن الباذش
انها معارف بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه وايده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها
ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بقوي لان العلم اما شخصي او جنسي
والشخصي مفقود فيه لعدم الاشتمال وما يصلح لغيره والجنسي غير ذلك فالحكم بعلميتها باطل
اه قلت هي الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح ثم ان ما ادى به
ترقيه بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة
عدم التنكير وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب **واما العدل فلانها معدولة عن فعلاوات**
لان مفردها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان يجمع
على فعلاوات كما كان اسما كصحراء وصحراوات واختار ابنه غير هذا التعليل فقال لان جمعاء مؤنثه
اجمع فلما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء على
فعل علم انه معدول به عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور
معدول عن فعل بضم الفاء وسكون العين من حيث ان مفردها فعلاء افعل كحمراء احمر فانه يجمع
جمعا على حمر وقال اخرون معدولة عن فعالى من حيث ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء قال الشيخ
ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية او الوصفية وكلاهما منتف

فيه

فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها قال واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد لفظا وايضا
فكمل الشرط لم يجمعه بالواو والنون شاذ عنده فكيف يقاس عليه الجمع بالالف
والتاء لان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل كحمراء ولا على فعلات الا اذا كان اسما محضا
لا مذكره كحمراء وجمع واخواتها ليس كذلك قال فيما اشار الناظم بقوله والعدل اما مع عرف
ان عدا كفعل التوكيد الثاني من العدل سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا
مجردا من ال والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما
التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل
وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح
ايماء اليه واما العدل فلانه معدول عن السحر المقرون بال لانه لما اريد به معين
كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع من الصرف قال
السهيلي والشلوبين هو غير معرب مصروف واختلف في علة بنائه فقال السهيلي
هو على نية الاضافة وقال الشلوبين هو على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر الدين
ابن ابي المكارم المطرزي تلميذ الاخفش مبني على الفتح لتضمنه معنى ال كامس ورد بامور منها
انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يتوهم
الاعراب كما اجتنب قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله
على حين عاتبت لتساويهما في فقد السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى
منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى
الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف
التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف قال والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين
استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليها معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء
معناه فسحر المذكور عند الجمهور متغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه قال وعند صدر الافاضل

وارد على صيغة الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان
يراد به سحر يوم بعينه من المبتدأ فانه ينصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي من الاسحار وبالقيد
الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من العلم المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة
للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة او
من ان يكون بال او الاضافة فانه ينصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار
الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من العدول
فعل بضم الفاء وفتح العين علما مذكرا اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة
غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كفعلا نحو عمر ما ليس بمعتبر الاصل والمجموع
من ذلك خمسة عشر عمر وزفر ومضر وقثم وزحل وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهزل وبلع وثعل
فانهم قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف واشتراط العدل دون غيره
فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في الاحاد النكرات
بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل الحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان
عن غادر وفاسق وكجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكأخر فانها
معدولة عن اخر بضم الخاء والف فائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية
ونفي الوصفية وبعضها منقول من افعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله
كادد اسما لكونه يمنع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن فاعل
لانه اي العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اي العدل ويؤيده اي اعتبار التانيث
انه اي كونه يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان
واحترز بقوله عن فعل الوارد جمعا كغرف وقرب اسم الجنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد
او مصدر كهدى والتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا
كادد وما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء

وقال

وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر وفي بعض الحديث المتقدم ؛ ابدلت من النون بشرطين احدهما
سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانت في كلمة او كلمتين والثاني عدم تحقق اتصالها ، والثاني نحو من
بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وقبل با اقلب ميما النون اذ كان مسكنا ، انما ابدلت الميم من
النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسير لاختلاف مخرجيهما ومنافرة لين النون
وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون في
الغنة ؛ وابدلت الميم من النون شذوذا نحو قوله وهو رؤبة : يا هال ذات المنطق التمتام ، وكفك المخضب البنام ،
اراد يا هالة فرخمه بحذف التاء لانه على امراة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهي تكرير
التاء والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم تتقدمها باء موحدة وجاء
عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم : صعة النسج اسود قاتن بالقاف والتاء الفوقانية والنون
واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة وهي
الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والواو والواو تبدل
من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو
والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء
تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر ؛ هذا باب نقل حركة
الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله وذلك النقل يقع في اربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل
عينا لفعل يجب بعد النقل في المسائل الاربع ان يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه فان
كان واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بسكون
القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو
في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما
وهو القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما يجانسان الحركة
المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة ويجب ان يقلب اي الحرف المعتل
حرفا يناسب تلك الحركة ان لم تجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويخيف
مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كيذهب بمعنى الهمزة ويخوف بسكون الخاء وكسر

كيقوم بنقل حركة الواو الاولى وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو
القاف ثم قلبت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت في الثاني يا لسكونها
وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل
التحريك من ذي لين آت عين فعل كابن وبمنع النقل اذا كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوق وبين
بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو
عوق وبين فلانه لو نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء قبلهما فلسكنهما العين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
فيلتقي ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فهذا كان الاعلال
والتعدي يؤدي الى الالتباس وهو مفهوم من قول الناظم لساكن صح او كان فعل تعجب نحو ما ابينه
وابين به في الياء وما اقوله واقوم به في الواو لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن و
الدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض
واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لانه لو نقل حركة عينه الى الساكن
قبلها لانقلبا الفا فيصير اباض ثم تحذف الهمزة لانها همزة وصل لعدم الحاجة اليها فيتحرك ما بعدها
فيصير باض فيتوهم انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السؤ
دد او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان في كلمة اعلال العين واعلال اللام والى
استثناء هذه الثلاثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام معلة
المسألة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه
في الوزن دون الزيادة مفعل فانه مشبه ليفعل في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح
الواو وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا
الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان يبني
من البيع او من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة
بعد اللام القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين
مثناة فوقانية بعدها ياء تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت كسرة
الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقيل كذلك بكسرتين مثناة فوقانية بعدها ياء تحتانية ساكنة وهذه

اي

الياء الساكنة منقلبة عن الواو وأصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو إلى القاف
فتقلب الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فأعله بالنقل والقلب وإعلال تبيع بالنقل فقط وإنما كان تبيع
ونقل مع أنه غير مخالف للفعل في زيادته دون وزنه لأن في أوله الواو ولأن فعلا بكسر الأول والثالث من الأبنية المختصة
بالأسماء فإن اتفقا أي الوزن والزيادة معاً أو باينه فيهما معاً وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالأول
وهو المشبه فيهما معاً نحو أبيض وأسود فهو يشبه أبيض أشبه الفعل في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا
لقيل فيهما أباض وأساد فيلتبسان بالفعل وقد أشكل هذا مثبة سؤال وهو أن يقال وجدنا من
الأسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معاً ومع ذلك دخله الإعلال كيزيد علماً فأشار إلى جوابه بقوله
وأما نحو يزيد علماً فمنقول من الفعلية إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلاً مضارعاً لا أنه أعل بعد
العلمية ومن ذلك أبان علماً عند من لم يصرفه فإن وزنه أفعل أعل في حال الفعلية ثم سمي به وأمثال هو موقوف
عليه فعال وليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في الوزن والزيادة معاً نحو مخيط بكسر
الميم فإنه مباين للفعل في كسر أوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر لأن المعان لم يكسر حرف المضارعة
في لغة الغلبة وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة واللفظ له وكان حق نحو مخيط
أن يعل لأن زيادته وهي الميم خاصة بالأسماء وهو مشبه تحلئ بكسر حرف المضارعة في لغة
قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى انتهى أما شبهه به لفظاً فواضح وأما شبهه به
معنى فلأن كلاً منهما آلة [illegible] والمبالغة [illegible] لكثير العمل [illegible]
وقد يقال من جهة البحث إنه لو صح ما قالا أي الناظم وابنه لزم أن لا تعل مثال تحلئ لأنه يكون مشبهاً
للفعل في وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وفي زيادته وهو التاء والتالي باطل فالملزوم مثله
ثم يقال على سبيل التنزيل وإرخاء العنان لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكراه أي الناظم وابنه من أن زيادته
خاصة بالأسماء وهو مشبه تحلئ بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف
المضارعة فقط دون غيرهم والحق أن مراد الناظم وابنه أن علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط
مراداً بها أنه مقصور منه كما ذهب إليه الخليل قال سيبويه سألته يعني الخليل عن مفعل لأي شيء أتم ولم
يجر مجرى الفعل فقال لأن مفعلا إنما هو مفعال لأنهما في الصفة سواء وقد يعتقب الشيء الواحد
نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وإنما أتممت كما زعم الخليل من أنها مقصورة
أي من مفعال أبداً انتهى فهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا يستقيم مثال تحلئ لأنه ليس مستعملاً على فعل

كما قال المبرد بل يترك على التصحيح فاجاز تبيع وتقول في التصحيح وإلى هذه المسئلة أشار الناظم
بقوله ومثل مفعول ذي الإعلال اسم فاعلها مفاعيلا وفيه ونحو مفعال صحيح كالفعال المسئلة
الثالثة الموازن لأفعال بكسر الهمزة أو استفعال نحو أقوام واستقوام فإنه يحمل على فعله في الإعلال
فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لمجانسة الفتحة فيلتقي ألفان ويجب بعد القلب حذف إحدى
الألفين لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في المحذوفة والصحيح أنها الثانية لزيادتها
وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها وإليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الأخفش
والفراء إلى أنها المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتاء الدالة على التانيث
عوضا من الألف المحذوفة سواء قلنا إنها الأولى أم الثانية ولكن العمود في التاء أنها تعوض عن الأولى
أو هذا أقوى ما اختاره الأخفش فيقال إقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت عوضا
فاقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم أراه إراء وأجابه إجابا حكاه الأخفش ويكثر
ذلك مع الإضافة نحو وإقام الصلاة والأصل وإقامة الصلاة فحذفت التاء لسد الإضافة مسدها
ومشاكلة وإيتاء الزكاة وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله والعين الافعال والاستفعال
أزل لذي الإعلال والتا الزم عوضا وحذفها بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة مفعول
معتل العين بالنقل والحذف ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين لالتقاء الساكنين
والصحيح عند سيبويه أنها الثانية لما ذكرنا من أنها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الأخفش
إلى أن المحذوف عين الكلمة لأن الكثير ما يعرض الحذف في غير هذا الموضع لمجئ فيهما أوفى ويجب
أيضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فيلتبس ذوات الياء
بذوات الواو مقول ومصوغ والأصل مقوول ومصووغ بواوين الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول
نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت واو مفعول عند سيبويه وعين
الكلمة عند الأخفش فيظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الأول مفعل وعلى الثاني مفعول ومثال
الياء في ذوات الياء مبيع ومدين أصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى
ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وقد ذهب
سيبويه أو من كان التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثانية لأن قلب الضمة إلى الكسرة خاصة فيا سمع قال

قـ

فيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لعرفي معطا
وكلا سمع الا مصرفها ومعونا نبعل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم ويدل على ذلك لو
ثبتا علامة المفعول المزيد فيه من عمرو او قلت فان قيل اذا اجتمع الزايد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي
كالياء من غاز وحذف النون من واو التعريف كنان والاول حرف قد عدى الا ولا قولي يح وخه
قلنا محل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرف صحيح وما هنا فليس كذلك بل هما
حرفا علة وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي لان الياء اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع
ومخيوط كما يقولون مضروب وذلك مطرد عند تميم قال شاعرهم يدعي الخمر وكانها تفاحة
مطيوبة وكان الغياس ان يقول مطيبة لمبيعة والمتراد به على الاهل وقال العباس ابن مرداس
قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون وكان الغياس ان يقول معين وهو
من عنة الرجل يعني اصبته بالعين فانه عائن وهو معين على الغياس ومعيون على الاهل واخال بكسر
الهمزة وبنو اسد يفتحونها على الغياس يعني اظن وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمع
ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اي مبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقوله مقوود ان قال
يقول قال هذه المسلة اشار الناظم بقوله وما لا عتلاله من الحذف ومن نقل فيجعل به اسما من
نحو مبيع ومصون ونحو التصحيح كالواوي والبدل الشهير هذا باب الحذف وفيه ثلاث
مسايل احدها تتعلق بالحرف الزايد وذلك ان الفعل اذا وزن افعل فان الهمزة تحذف من امثلة
مضارعه ومثاليه وصفة اسم فاعله المفعول لان حروف المضارع هي حروف اتلام بزيادة
احرف المضارعة تحذف الهمزة لاجتماع الهمزتين في اكرم ثم حملوا بقية اخواته وصيغ الفاعل المفعول
عليه نحو اكرم ويكرم ونكرم وتكرم ومكرم ومكرم بكسر الراء ومكرم بفتحها واصلها اكرم ويكرم بكسر
الراء ويؤكرم ونؤكرم وتؤكرم ومؤكرم ومؤكرم بفتح الهمزة الجميع والى هذا اشار الناظم بقوله وقد تهمز
افعل استمر في مضارع وبنيتي متصفا وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسي فانه اهل لان يؤكرما
بالنية الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسلة الثانية تتعلق بعين الفعل وهي المشار اليها بقوله
عاميرا ومضارع من كموعدا احذف وفي كعدة ذاك اطردا والاول ان الفعل اذا كان مثالا واويا العين المفتوح

في الماضي مكسورها في المضارع فإن فاؤه تحذف في أمثلة المضارع الأربعة وفي الأمر وفي المصدر المبني
على فِعلة بكسر الفاء وسكون العين ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف فتقول في مضارع وعد
يعد والأصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة
لازمة وحمل على ذي الياء أخواته وهي تعد ونعد وأعد وأمره ومصدره الكائن على فِعلة بكسر الفاء
وسكون العين تقول يا زيد عد عدة وأصل عدة وعدة بكسر الواو وسكون العين فاصح وابه محذوفة فاؤه
وحركة عينه بحركة فائه وهي الكسرة لتكون دالة على كسرة الفاء المحذوفة عليها وعوض منها الهاء تاء التأنيث
ولذلك لا يجتمعان قد حذف الواو من المضارع ثلاثة شروط أحدها أن تكون الياء مفتوحة فلا
يحذف من يوعد مضارع أوعد ثانيها أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو
يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يبيع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها
وحذفت مع ذلك ويضع ويقع ويدع لأنها في الأصل بكسر العين في المضارع ففتحت لأجل حرف الحلق
وثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كموعد مثال يوعد من وعد وحذف
الواو من فِعل بكسر الفاء مشروط بشرطين أحدهما أن يكون مصدرا كالعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ
رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة والثاني ألا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة
المقصود بها الهيئة فلا تحذف واو هاتك الشروط وأصل الوجهة والاسم للمكان المتوجه إليه
وقيل بل الجهة لا اسم مصدر للتوجه قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واو
ولأنه ليس بمصدر وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضا وعلى هذا
فإثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله
إذ لا يعرف وجه يجه فلما فقد مضارعه لم تحذف منه إذ لا موجب لحذفها منه إلا حمله على مضارعه
ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه محذوف الزوائد وقيل
وجهة ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر يقال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن في جهة أنها اسم
مكان إذ لا يبقى للحذف وجه وقد يفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له في
هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعض العرب يسر مضارع يسر أصله ييسر فحذفت الياء ويسر مضارع
يسر أصله ييسر وقد تترك تا المصدر إذا أضيف لشذوذ كقوله وهو أبو أمية الفضل بن عباس

في خطبة

ابن عيشة ابتداء الغاية، ان المحيط احد والبيس وانجرد . واخلعوك عند الامر الذي يعتد به

وقال الفراء اراد بعدة الامر فحذف تاء التانيث عند الاضافة شذوذا ووجه ما قاله ابن كلثوم على ان

عدا جمع عدوة والعدوة الناحية فكانه اراد نواحي الامر المسألة الثالثة تتعلق بعين الفعل

وهي التي اشار اليها بقول النظم ظلت وظلت في ظللت استعملا وفي اقررن وقرن نقلا وذلك ان

الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل حال اسناده

الى الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفاء ومع ترك النقل

وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام وفك الادغام لالتقاء الساكنين

كثير وظلت بكسر الفاء وظلت بفتحها فحذف اللام الاولى بسبب تعذر الادغام مع اجتماع المثلين

لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها ثانية وقيل المحذوف

الثانية لان الثقل انما حصل عندها اما فتح الفاء فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء

مفتوحة واما الكسر فلانه لما نقل حركة اللام الى الفاء بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء

مكسورة وكذلك تقول ظللنا وظلنا وظللتم وظلتم وظللتن وظلتن بالاوجه ويقال ظللت اظل

بكسر الفاء ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل وذكر بعض العلماء ان كسر الفاء من ظلت لغة اهل

الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز قال الله

فظلتم تفكهون وظاهر اطلاق الناظم ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف بكسر العين وهو

مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في بعض من الثلاثي وهو ظلت ومست في

ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو احست في احسست وذهب الى عدم

الاطراد ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو

همت في هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده واذا كان الفعل المضاعف

العين مضارعا او امرا او اتصل بنون نسوة جاز الوجهان الاولان التمام وحذف العين بعد نقل

حركتها الى الفاء نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء ونحو اقررن

بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف ولا يجوز نحو قول ان ظلت

بفتح العين من الضلال تغيير الاهتداء * وفي نحو فيظللن رواكد بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل
مثل مد يمد وقال يقال الارتشاف الا ان ضللا وكان العين مفتوحة وقرأ نافع وعاصم وقرئ بالضم * الغالي
امرأتين قرئت بالمكان اقرب بكسر الماضي وفتح المضارع فهما امرأتان اجتمع مثلان اولهما مفتوح فيجعل
فيه من التحدي عينه ما فعل باحسست وهو عليل لانه تخفيف للمفتوح * وكان المشهور قرئت بالمكان
بالفتح اقرب بالكسر واما عكسه * فهو قرئت بالكسر اقرب بالفتح فيه قرئت قبلا بالكسر اقرب
بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن على قراءة الكسر امر
من وقر يقال وقر يقر قرن محذوف الفا مثل عدن * واجاز الناظم بشرحها الكافية
الحاق مضموم العين بالمكسور فيه اجازة اغضضن يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من
فك المكسور وان كان فك المفتوح قد عومل به بالحذف * فقرن المفتوح الفاء فجعل ذلك بالمضموم
احق بالجواز قال والد بنا معقول هذا باب الادغام اللايق بالتصريف وهو
ادغام المثلين يقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه والاولى عبارة
الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان .. فتك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد
ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن في المتحرك ثانيهما بشرط ثلاثة شروط
احدها الا يكون اول المثلين هاء السكت فان كان هاء السكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوي
الثبوت وقد ورد الادغام ماليه هلك * وهو ضعيف من جهة القياس والثاني الا يكون الهمزة
منفصلة عن الفاء نحو لم يقرا احد فان الادغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب
الادغام نحو سال والثالث الا يكون مدة في اخره او مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة
الاخر لم يدغم نحو يعطي وابسر وقالوا وهم لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن اخره وجب الادغام
نحو مغي واصله مغزو على وزن مفعول فاجتمع ذلك في المدة * وهذا لقوة الادغام فيه وان كان مبدلة
من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز الا لم يلتبس نحو الاولى ورئيا * وقد تدغم وينبغي ان
التبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول فان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا
لازما وجب الادغام نحو اوه اصله اأه بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت

في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيهما لعدم ملاقاته والسر في الحسن ان
شرط الادغام تحرك المدغم فيه وجب ادغام اول المثلين المتحركين بشروط تسعة احدها
ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانت او فعلا فالاسم كالحب وكحب وحث الثاني كمشد ومل وحب اصلهن
شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا اي المثلان
متحركان في كلمتين اولهما اخر الكلمة وثانيهما اول كلمة اخرى مثل جعل لك كان الادغام جائزا
لا واجبا بشرطه احدها الا يكونا همزتين نحو قراءة ابية فان الادغام في الهمزتين رديء والثاني الا يكون
اولهما ساكن قبل غير لين نحو شهر رمضان فانه لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وعدوا ما روي عن ابي
عمرو من الادغام في ذلك ونحوه من اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغامه الشرط الثاني من الاحدى عشر الا يتصدر
اولهما كما في ددن بدال مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام
يستدعي سكون اول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط الثالث الا يتصل اولهما بمدغم
كجسس بضم الجيم وبالسين المهملة جمع جاسس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في
الثاني لان قبلهما مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقى ساكنان ويبطل الادغام
الشرط الرابع الا يكون في وزن ملحق سواء كان الملحق احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ
المرتفع ومهدد علما لامراة او غيرهما اي المثلين كهيلل اذا قال لا اله الا الله او كلاهما اي احد
المثلين وغيره نحو اقعنسس اي تاخر ورجع الملحق فيه احد المثلين وهو السين الثانية عن ايتمار
وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول او كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو
احد المثلين ولكنه اتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يجرونه كذلك بالالف مطلقا او على ان احد
المثلين اسم كان مؤخرا والملحق خبرها مقدما فانهما اي قردد ومهدد وهيلل واقعنسس ملحقة
بغيرها اما قردد ومهدد فان احد داليهما مزيدة للالحاق بجعفر واما هيلل فان الياء مزيدة فيه
للالحاق بنحو دحرج وهو غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد السينين والهمزة والنون مزيدة
فيه للالحاق بنحو احرنجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب

مثال الملحق به المشترك الخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكون اسما على فَعَل
بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شيء زاد في
شيء أو على فُعُل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع جديد أو
على فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهو الشعر المجاوز
[illegible] الأذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت
يتوقى فيه من البعوض وسمي في عرفنا الناموسية أو على فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر جمع درة
وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال وهي الطريقة في الجبل في هذه
الأنواع السبعة الأخيرة وهي الثلاثة المتقدمة وهذه الأربعة المذكورة في الخامس والثامن وما
بينهما يمتنع الإدغام فيها أما الثلاثة الأول فلما تقدم من أن الإدغام يفوت المقابلة في الإلحاق
في أما النوع الأول من الأربعة فإنه وإن وازن الفعل لم يزد في أوله لم يستعمل على هيئته الإدغام في الأسماء
وأما الثلاثة الباقية فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن والإدغام فرع الأثقل فاختص بالفعل وما يشبهه
وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة بصورة
لا بعلته فإنه يمتنع إدغامه نحو خششاء للعظم خلف الأذن فإنه موازن في صدره لفعل بضم أوله
وفتح ثانيه نحو صفف على ما قاله المرادي وفي الصحاح ما يخالفه فإنه قال الخشاء الخششاء على فعلاء
فلا عبرة بما ذكر في الرد فإنه موازن في صدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو صفف جمع صفة فإنه موازن
في صدره لفعل بفتحتين نحو طلل والمشترك الثلاثة الباقية من الإحدى عشر هي أن لا يكون
حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص أبي واكفف الشر أصلهما اخصص واكفف بسكون الأخير
ثم نقلت حركة الهمزة من أبي وهي الفتحة إلى الصاد من اخصص وحركة الفاء من اكفف بالكسر
لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وأن لا يكون المثلان ياءين لزم
تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي وأن لا يكون تاءين في افتعل كاستتر واقتتل من الستر والقتل في هذه
الصور الثلاثة يجوز الإدغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حيي عن بينة بالفك ويقرأ أيضا
من حيّ بالإدغام والمراد بقوله إن فيها مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظرا إلى
احتمله

احتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض
لا يعتد به غالبا ولانه اذا ادغم والفك الثاني كلاهما مسموع ولو كانت حركة ثاني المثلين
غير لازمة نحو لن يحيي ورأيت محييا لم يجز الادغام خلافا للفرا وتقول استتر واقتتل
بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى الى الفاء وهي السين والقاف واسقطت
الهمزة اي همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم ادغمت التاء في التاء فتقول
في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما والتشديد مع الكسر وتقول في المصدر
ستارا وقتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين
ما اصله التشديد وما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل ان يكون
اصله استتر ولا يعرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر وزنه
فعل يستر بضم اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفي
مضارع الذي اصله استتر يستر بفتح اوله لان ماضيه على خمسة احرف واصله يستتر يفتعل
فادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وحذفت الهمزة
ويجوز الوجهان الادغام والفك في ثلاث مسائل اخر احداها [illegible]
الزائدتين في اول المضارع نحو تتجلى وتتذكر فلك فيه تجلى وتذكر وذكر الناظم في شرح الكافية
وتبعه ابنه في شرح الخلاصة انك اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل
ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى وفيه نظر لانه لم يلحق
الهمزة احد من الفصحاء فيما نعلم ادخل همزة الوصل في اول الفعل المضارع وانما ادغم هذا النوع
في الوصل دون الابتداء قال ابن هشام في وقف ابتدئ بالاظهار ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان
الف الوصل لا يدخل على الفعل المضارع وذكر انه في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال
يجوز ادغام تا المضارعة في تالية في الدرج بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز وكذلك
قرا البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون

تقاء بين ادغمت المثلاء اخرها فإن اردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى التاءين وهي
الثانية وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل لا الاولى لدلالتها على المضارعة خلافا
لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية تدل على المطاوعة مثلا وحذفهما
على هذا المعنى وذلك جائز في الوصل ايضا قال تعالى نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التاءين
ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان النار مؤنثة واجمع القراء اذا كان فعلا ماضيا متصلا ولقد كنتم تمنون
الاصل تتمنون وقد يجي هذا الحذف في النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه على
القول الاشهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين بضم النون وتشديد
الجيم المكسورة مضارع نجا فحذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات
ونبيت ونزلت ونحو هذا اذا ابتدئت بالنون ان تحذف في النون الثانية الا شذوذا
كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة وقيل الاصل نجي بسكونها
اي النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة بتشديد الجيم فيهما الجاصة والجانة
فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح
الهمزة وكسرها قال صاحب الصحيح فصرية يقال فيها ويكسر فيها ويقال انجانة ثم
يقال اجاصة وهي لغة يمانية فيهما انكرها الاكثرون قاله ابن السيد وادغام النون
في الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجا يجوا
بالتخفيف ثم هي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول واسند لضمير المصدر والمفعول به نصبا
على انه لا سيما وفيه ضعف من جهتين احدهما انه لو كان كذلك لفتحت الياء لانه فعل ماض مبني للمجهول
نحو ضرب الاسم والثانية ان اقامة غير المفعول به مع وجوده قاله في التسهيل ويجاب عن الاول بان
تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرا الاعمش بنسبه وقد قرا الحسن وبعض
من القراء بكسر الياء فيهما وعن الثانية بقوله وقيل ببناء حكم جواز النيابة عنه المصدر وعن الثالثة
بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فانابه غير المفعول به مع وجوده المسئلة

الثانية

الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا
مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى من يرتدد
منكم عن دينه قرئ بالفك وهي لغة اهل الحجاز وبالادغام وهي لغة تميم الا ان التحريك السابق
في بعض الاحوال نحو لم يرد القوم واردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك قال الله تعالى واغضض
من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك من نمير ٭ فلا كعبا بلغت ولا كلابا
بالادغام واذا ادغم فالامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي
انه سمع من عبد القيس ارددوا اغضضوا فيجيئون بهمزة الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمد
غم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم
من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل لا يبقى على هذه العلامات وليس فيه لغات واذا اتصل
بالمدغم فيه هاء وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها
ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال وليت الالف نحو ردا وحكى الكوفيون
ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء
الغائبة وغلطوه في تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش عن ناس من بني عقيل
مده وعضه بالكسر والتزم التزامهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء
الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم فقال
في التسهيل لا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل وان لم
يلقه هاء الغائبة او هاء الغائب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي
لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهو لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد
وعض وفر وهذا اكثر في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب وفي كيفية
تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم

لم الله شعثك اي جمعه وكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت العين تخفيفا ونقل اصل لم
السكون وقال الخليل كما قيل الادغام فحذفت الهمزة للدرج ان كانت همزة وصل وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة من هل التي
للزجر وام بمعنى اقصد بتخفيف الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم
هذه اللغة للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول هو الصحيح حتى نقل
بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اي من اجل ثقلها بالتركيب التزموا في اخرها الفتح للتخفيف
ولم يجيزوا فيه اي في اخرها ما اجازوا في اخر نحو رد من الضم للاتباع ومن الكسر على
التقاء الساكنين لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل
بها هاء الغائب نحو هلمه نحو لم يرده واختلفت فيها العرب على لغتين احدهما ان
تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم
يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز
وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى
احضر المتعدي وبمعنى ايت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب
من هي اليه مسندة فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي
عندهم فعل امر وقد ذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب عليها احكام
الفعلية واستدل باستلزام هلم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر
والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين في كلام العرب كثير ويجب الفك في افعل
بكسر العين في التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول
نحو اشدد ببياض وجه المتقين الثاني نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار والمجرور
والا فصل نحو احبب بالمحسنين الى الله وان اسكن الحرف المضعف فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز

في الاعمال وفي الاهمال وفي كل واحد منهما قولان وعلى الاهمال قيل الاصل هم لناشئ وصل الضمير بكان
للزيادة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر
وقيل على ان لنا صفة لجيران ثم وصلها ذكر وعلى الاعمال قيل ان معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة
ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في العامل فيما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد كنت عالم هذا
ما في المغني مرتبا ومنقحا اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة
اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليهما
ويكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف
بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشروط الجازمة ولو ام
ادوات الشروط غير الجازمة فلذا كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لا يتوسعون في
غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر
مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية كقولهم سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا
اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما فيهم وان مظلوما
اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما قال ابو حيان ويمكن ان لا يكون من اضمار كان وانهما انتصبا على الحال وان
بقيت اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا
محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد
على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من قولهم انه ويجوز ان خير
فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه
مفعول لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا
بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم
خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واظهار
نعم المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه
حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك
لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم الشلوبين
قال هما متكافئان يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف

فيه نصفها قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول ..
فتساويا قال ابن عصفور ورفعهما احسن من نصبهما ومثال ان في غير التنويعية قولهم انخوه
يجوزا او مستنصرجا احسنا ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه التمس ولو خاتما
من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو
ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة
وقولهم الا حشفا ولا تمرا فيه رد على ابن خيران حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو الا علاما لما قبلها
ولا اسم جامد الا اعلاما اما قبله والتمر اعم من الحشف ونقول فيما اذا كان ما بعد لو منه رجا
فيما قبلها لا اسم ولا اعلاما على ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فالطعام اعم من
التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها
ويمضي على شرط ابن خيران المتقدم الا حشفا ولو تمرا لان التمر اعم من الحشف ويقل الحذف
المذكور وهو حذف كان مع اسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى
اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو
والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهو النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها
واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واصل الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول
بذنبها اللقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر
تلت الناقة اذا اتلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة بولدها وانما قدر
سيبويه من لد ان كانت ولم يقدر من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله في المغني
مع العمل لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم
وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على
انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لم يرد عنه ان ما هو منه وقع فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع
خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما الا
الوجه الثالث او تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية
الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه التعليل فعل بفعل
في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت من نطلقت مفعول وما قبله علة
له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية

ومن

وما بعدها المجرورة بلام انطلقت للاختصاص عند البيانيين او للاهتمام بالفعل عند
فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت
منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار
ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم
من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها
وقد يغني بمتعلق الجار اذا فهم من الكلام وعليه قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي
لم ياكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت علي ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان قوله
بعدها وابا خراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها
وراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاء
خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد
السبع المعروف وفيه تورية لانه اوهم انه مريد الحيوان المعروف وهو مريد بقوله لم تاكلهم
الضبع وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من الجدب في السنة مشبها بها لاكل فهو استعارة
تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب
فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين ومذهب الكوفيين ان ان المفتوحة شرطية
ولذا دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت
معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزءين عمل
ما خلفته ووجهته ان ما العاملة نائبة في اللفظ نائبة في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقيل
حذف كان وحدها بدون تعويض اي بدون ان كقوله وهو عبيد ابن حصين الراعي ازمان قومي
والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي
مع الجماعة فحذف كان الناقصة وابقى عملها فقومي اسمها والجماعة مفعول معه والناصب
له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلد ليس فيه خشب
يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل
ومميلا بفتح الميم الاولى مصدر ميمي مفعول مطلق الوجه الرابع ان تحذف كان مع
معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت

[illegible] لا تفعل عليه بما عوض من كان واسمها وادغمت نون أن فيها لتقارب مخرجيهما
ولا هي الناهية للجنس والفعل بعدها وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره بل
فعله قال الجاربردي نحو اخرج فلا امتنع نحو اما لا فتكلم أي إن كنت لا تفعل الخروج
فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من أما مكسورة وقال بعض شراح
الشافية اما لا بفتح الهمزة فإن معنى اما لا نحو او كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا فلا كنت محذوفة تكان
اللام ثم حذفت كان فجاء الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وغلبت
النون فيما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فإن فيه
رد الضمير المتصل منفصلا إنما هو في أما أنت لا في أما لا والحذف في هذا الوجه الذي قبله
واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوي وحكى الكوفيون أنه يقال لا تأت الأمير فإنه
جائر فتقول أما إنه جائر فمعناه وإن كان جائرا فتحذف كان مع معمولها من غير تعويض وعليه
قوله قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن أي وإن كان فقيرا معدما ولا
يجوز هذا الحذف مع غيرها من أدوات الشرط فيما عندنا أي من الأمور المختصة بكان أن لام مضارعها
وهو النون يجوز حذفها تخفيفا وهلا لا رفعنا نص على ذلك ابن خروف والى الجواب الأكمل
الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك
بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن
نحو ولم أك بغيا وإن تك حسنة يضاعفها أصلهما أكون وتكون بالرفع حذفت الضمة
للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر
موضعا من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما الأول
مرفوع والثاني منصوب وبخلاف وتكونوا من بعده قوما صالحين فإنه جزم مع حذف النون
بالعطف على محل المجزوم في جواب الأمر وإنما لم تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في
الأوليين بحركة الإعراب والثالثة بحركة مناسبة فتقاصرت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت
ساكنة فإنها تشبهت بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما تحذف
هي مع الجازم ويكون إعرابا مثلهن ويستثنى في الجازم ما تحذف بغير خلاف نحو إن يكنه فلن
تسلط عليه ولا تحذف أيضا لا متصل بالضمير المنصوب واضطرب في الأشباه ذلك

اهولها

اصلها ولا يجد ومعناها بعض الامر وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصاله
بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله
الموضح في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد
بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن صخر الاسدي فان
لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم فحذف النون مع ملاقات
الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية وكانه نظر وجهه فيها فلم ير حسنا
فتسعى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت
حمله الجماعة المعتمدون في الصنعة مطلقا الحجة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست
باتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة
واستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف
ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقبل هذا ابيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذيب
في سفره فحكى انه دعى الذيب الى الطعام وقال له هل لك من اخ نفسه بفتني بوا
سيك بطعامه بغير من ولا بخل وقال الذيب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي
من موالك في بني ادم ولست باتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في ماءك الذي معك
فضل فهاتنا ج اليه فاسقني منه فصل في ما ولا ولات وان المعملات عمل
ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله
تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف الناس فقال البصريون عملت في الجزئين
وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي
وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونصب باسقاط
الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها
فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل
لا عمالهم اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزايدة
فان اقترن به بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريف ولكن انتم خزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل لانها محمولة على ليس

في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهب بالنصب
فمخرج على ان النافية مؤكدة لما لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة
كافة لها وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين في ان المقرونة بما هي النافية جيء
بها بعدها توكيدا ويقويه رد دون بان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة
الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلولا تكن ان المقرونة بما النافية
زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة بضم الغين
المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التأنيث حي من بني يربوع والصريف
بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبالفاء قال الجوهري
هو الجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط
الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس ولذلك
وجب الرفع في واحد من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفي رسول الله من قوله تعالى
وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب
الحاجات الا معذبا فمن باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا
عن اسم عين مبتدا على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير
وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدا ويدور خبره ودوران مفعول مطلق
وعامله يدور محذوف او فيه المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على
هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث
على تقدير دوران او منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يستقى عليها
فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة
الا ان يكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا القول فيما صاحب الحاجات الا معذبا اي
في تقديره الا يعذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث
على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية
المطلقة وهذا جار على مذهب الاخفش واما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان
صيغة مفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت
يشهد

يشهد له والاصل عدم التاويل وانشد ابن مالك أبنى الدهر لا عيبوا نوالا وحكى بزيادة الا
واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا
وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب
بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض
نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد خبر لمبتدا
محذوف اي بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع
بعد بل ولكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع
معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما
بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا انظر الموضع عنه في
باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا
للفراء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل كقولهم
ما مسيء من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدا مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب
على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما اساءك وقوله وما خذل قومي
فاخضع للاعداء ولكن اذا ادعوهم فهم هم خذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل وخبر
مقدم وقومي مبتدا مؤخر واما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش
واذ ما مثلهم بشر فنصب مثلهم مع تقدمه قال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط
وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط
فيها وفيه نظر لان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قاله سيبويه وقيل بشر
خبر ومثلهم مبتدا ولكنه بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم
المضاف للمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البناء على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون
لقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع ان بينهما مستحقان الرفع على التبعية لحق في الاولى
والفاعلية في الثانية واتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظ مثل وقيل مثلهم حال
لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب
على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها

الضرب وهو ممتنع او نادر اي علم الوجود بشر مثلهم اي مماثلا لهم قاله المبرد ورد
بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف متعلق بتقديره
واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم
بشر اي مثل حالهم واسم الشاعر الفرزدق همام بن غالب وقال ابو قتيبة همام بن غالب ويكنى
ابو فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق
قطع العجين واحدها فرزدقة ولقب له لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء
انما لقب الفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري
في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من
قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن اي علم الشرط الرابع
ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث
العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل وما انا عارفا
كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف فقالوا تعرفها امر من عرف بتشديد الراء اي اطلبها
حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان من جماعة احتمل يصحبونه في الحج ثم فقدها فسأل عنها
فقال له تعرفها في منازل الحج من منى فقال اني لا اعرف كل من وافى منى حتى اسال عنها الا ان
كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع في الظرف فيهما كقوله بأهبة كنت
حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالي مواليا فحين منصوب بموالي مواليا فما نافية ومن
توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق
حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما واما ما انت معنيا بي فيفهم منه ان المعمول
اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهذا هو الشرط الرابع واما لا فاعمالها عمل ليس
قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين ومذهب الاخفش والمبرد
المنع منه وقيل لا عمال لا يشترط له الشروط السابقة في عمل ما ما عدا الشرط الاول
وهو ان لا يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد
افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول النابغة
لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

فمن

فمن النوادر وان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا
قلت لا عمل لا هنا هي زائدة لا نسبة ونا بها في المعمولين ما · والغالب في لا ان يكون خبرها
محذوفا حتى قيل يلزم ذلك كقوله · وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد · من صد عن
نيرانها فانا ابن قيس لا براح · فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي · والصحيح
جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا · ولا وزر مما قضى الله واقيا ·
فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية معناه اصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل
ليس وهو بما لظن كثيرا والعاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه
في المغني وشيء اسمها وعلى الارض في مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا خبرها والاول
اولى وكذا القول فيما بعده الوزر الملجأ والواقي الحافظ · وانما يشترط الشرط الاول وهو لا يقترن
اسمها بان ولا ان لا تزاد بعد لا الا انه لا حاجة لاشتراطه فيها · واما لات فاصلها لا النا
فية ثم زيدت عليها التاء لتانيث اللفظ او للمبالغة في معناها او لهما وخص بنفي الا
الاحيان وزيادة التاء هنا احسن منها في ثم وربت لانها محمولة على ليس وليس تتصل بها
التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان وقال صاحب الكافي لات بمعنى لا ولا فرق لبس وليس
في معنى ضرب وهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت
لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطلي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية
والتاء الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا اهل هي ماض بمعنى
نقص استعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء فقلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما قالوا النات
في الربيع فلان حكاهما في المغني · وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم
من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل
محذوف ولهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب
الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ولها عندهم شرطان حذف معموليها
اسمين من زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب
حين على انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين
فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع

برفع حين على أنه اسمها وخبرها محذوف أي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس أن يكون هذا هو
الغالب بل كان ينبغي أن وحذف المرفوع لا يجوز البتة لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع
ليس لا يحذف وبهذا الفرع نص فيه ابن مالك بنصب ولا في أصله وفرع أيضا ولات حين مناص بخفض حين
بزيد العلم ولات فتستعمل حرف جر لأسماء الزمان خاصة كما أن منذ ومذ كذلك فيتحصل في
الحين ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال ما على الابتداء أو على الا
سمية للات أو كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها أو كانت عاملة عمل إن وفي النصب
أقوال أيضا على الاسمية للات أو كانت عاملة عمل إن أو على الخبرية لها أو كانت عاملة عمل ليس
أو على المفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل
إلا في أسماء الزمان كما أبو حيان في النظم وما للات في سوى حين عمل وما قوله وهو
منسوب للمتنبي لتفني عليك من الآفة من خائب يبغي جوارك حين لات مجير فلا رفع
مجير للابتداء وسوغ الابتداء به تقديم خبره في المجرور قبله تقديره أو على الفاعلية بفعل
محذوف والتقدير حين لات له مجير على الابتدائية أو يحل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم
دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من أجار ومثله في إهمال لات قوله وهو الأ
عشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال لات هنا
ذكرى بفتح الراء مصدر ذكر وليس بزمان ومجيئه هنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهي ها هنا محتملة للزمان والمكان أي ليس في هذا المكان والزمان ذكر جبيرة بضم
الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة ومثل مكبر وهي بنت عم ابن حزم بن بكر
بن وائل وقيل هي امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر أي الجبيرة تذكر أو من جاء
بطائف الأهوال والطائف الذي يطوف بالليل والمراد به هنا الخيال الذي يرى في النوم وكأنه
يراها وهي غضبى ويعرض من ذلك والأهوال جمع هول وهو الخوف وأما إن النافية بإعمالها
نادر منه ابن مالك وقال غيره إنه أكثر من إهمالها وهو لغة أهل العالية بالعين المهملة
والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة
إليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي
وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح إلى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة

إلى

إلى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع
عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الإجازة وسمع ذلك من أهل العالية كقول
بعضهم إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية وإنْ ذلك نافعك ولا ضارك وإنْ قائماً وإن قائماً وكقراءة
سعيد بن جبير إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم بسكون نون إن ونصب عباداً و
خرّجها بعضهم على أنها إنّ المخففة من الثقيلة وأنها نصبت الجزأين مثل إن حراسنا أُسدا
وجعله أحسن لتتوافق القراءتان في الإثبات وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر إنْ هو مستوليا
على أحدٍ إلا على أضعف المجانين شاهد على إعمال إن عمل ليس فصل
والباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو أليس الله بكاف عبده وما
الله بغافل وذلك عند البصريين ومن نوههم لأثبات فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام
عند الكوفيين لتأكيد النفي فإذا قال ليس زيد بقائم رد للان زيد القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج
بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فإن الباء لم تدخل هنا لأن مصحوب ليس الاستثنائية
كمصحوب إلا فكما لا تقول ما زيد إلا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس
تزاد في اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البرّ بأن تولوا وجوهكم بنصب
البر وقوله أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من الغريب كما قال
في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي جزء الثاني من مفعولي كان نحو قوله
وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن لي شفيعا يوم
لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب فأدخل الباء في مغن وهو خبر لا والفتيل
بفتح الفاء وهو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق في معنى إغناء ما
كأحد الوجهين في ولا يظلمون فتيلا والمعنى لا صاحب شفاعة مغنيا عني شيئا
فأقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر
لا التبرئة إذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براق الأزدي
وإن مُدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل فزاد الباء في أعجلهم
وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة أفعل من الجشع وهو شدة
الحرص على الأكل وأعجل ليس بمعنى أفعل للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة

دعاني أخي والخيل بيني وبينه، فلما دعاني لم يجدني بقعدد. فزاد الباء في بقعدد وهو
المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الأول
وفتحها الضعيف وتزاد الباء بعد وفي غير ذلك كخبر إن المكسورة ولكن وليت في قوله
وهو امرؤ القيس الكندي: وإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها، فإنك مما أحدثت بالمجرب. فزاد الباء
في بالمجرب وهو خبر إن وتنأ من النأي وهو البعد والهاء في عنها عائد على أم جندب
المذكورة أولا في قوله: خليلي مرا بي على أم جندب، لنقضي حاجات الفؤاد المعذب. وحقبة
بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لأنه
بدل من تنأ قاله العيني في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهي الاختبار
وفي قوله: ولكن أجرا لو فعلت بهين، وهل ينكر المعروف في الناس والأجر. فزاد الباء في بهين وهو
خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما
حذف مفعول فعلت والأصل لكن أجرا هينا لو فعلته أحسنت وفي قوله وهو الفرزدق يهجو
جريرا وكليبا رهطه ويرميهم بإتيان الأتن بالذات أتان الحمير كما أن بني عزان يرمون بإتيان
الإبل يقول إذا أقلوا لعلجها وأفردت: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم. فزاد الباء في بدائم
وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له واللذيذ نعت العيش والقلولي
بالقاف أو تبع وبالقاف والراء ساكنة وذلك وفي اليواقيت للزاهد القلولي المتجافي في
المستوفز وفي أثرا وتم كلمة إذا سجد اقلولى قال الفرزدق هذا ويرفع مقعدته ويتجافى قليلا
وأنشد: يظل مرتبيا خلفها مقلوليا، أي متجافيا عن النساء والمقلولي أيضا الراكب المتجافي
الشيء العالي ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبي إذا ما نجع على الأتان وسكنت له
ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى ألا هل أخا عيش لذيذ بدائم وعليه يكون
الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل
قال الكسائي تأتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وأمرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد والنص
النحاة على زيادة الباء في خبر ليس وما ولا وكان المنفية فلو قال وبعد ما وليس في
الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجي، وإنما دخلت في خبر أن المفتوحة في أولم يروا أن الله الذي خلق
السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان أولم يروا أن الله في معنى أوليس الله

بقادر

بقادر بيه لبلانه جاء مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى أوليس الله الذي خلق السموات
والارض بقادر وفي النفي هنا والهاء في ما في خبرها فلست حينئذ من النوادر وهو لمجيء ما اجازه الزجاج
من قوله ما ظننت أن أحدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني أحد بقائم هذا باب
افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم
الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك أن افعال هذا الباب
ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة بتثليث الدال على قرب الخبر للمسمى باسمها
وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك والثاني ما وضع للدلالة على رجائه أي
رجاء المتكلم المخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة
أيضا عسى وحرا بفتح الحاء والراء المهملة نص عليه ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها
ابو حيان مع انه ذكرها في لمحته واخلولق بخاء معجمة وقاف النوع الثالث ما وضع للدلالة
على الشروع فيه أي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاه بعضهم
الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وانشأ وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر
الباء الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام جميع افعال هذا الباب تعمل
عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرها يجب كونه جملة لتوجه الحكم الى مضمونها
وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو تأبط شرا واسمه
ثابت بن جابر فأبت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر بالنصب خبر
كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وآبت بضم الهمزة
وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء اسم قبيلة وهو فهم بن عمرو
بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى
القبيلة وتصفر من صفر الطاير والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت وكم
مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا وابؤس
جمع بأس وهو معنى العذاب وانشده خبر عسى وهو دليل لانه ليس جملة هذا قول سيبويه
وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر ليكون محذوفة والتقدير أن يكون ابؤسا
وقال الاصمعي خبر محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي

فأبؤسا معمول للناصب والمراد توسعا في النظم أو أبؤسا خبر لعسى الناقصة ولها زاد مفعول
به قال الموضح في شرح الشواهد والحسن في ذلك كله أن يقدر يأتي أبؤسا فيكون مفعول
مطلقا على حد قطعوا مسحا أي يمسح مسحا انتهى وقال في المغني الصواب أنه مما حذف
فيه كان أي يكون أبؤسا لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى وسبقه إلى ذلك ابن
جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آيبا انتهى الغوير تصغير غار بالغين المعجمة
وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو
إليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا
تريد هل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب به للرجل يتوقع
الشر من جهة بعينها **و**كقول حسان رضي الله عنه من خمر بيسان تخيرها
نهلا : بترياقة توشك فوه العظام :: أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح قال
في المغني كذا قالوا والصواب أن أبؤسا خبر عسى والصواب أنه مما حذف فيه كان أي
يكون أبؤسا لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى وسبقه إلى
ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آيبا انتهى وعلى
ذلك لا يبقى التقدير توشك تكون فوه العظام وأما قطعوا مسحا فالخبر
على محذوف لأن الإ مصدر لا عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر أي فقطعوا
يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع
كما سيأتي في بابه وفي قوله شذ مجيء مفرد بعد كاد وعسى تبعا لقول
الناظم وكذا كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط
الجملة الواقعة خبرا لهذه الأفعال أن تكون فعلية لتدل على الحدث
وشذ مجيء الجملة الاسمية خبرا لجعل في قوله في الحماسة وقد
جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب فقلوص
بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب اسمية جملة
اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية
قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن
الأكوار متعلق بقريب وهي جمع كور بضم الكاف وهو الرحل
بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الإبل والمرتع مكان
الرتوع والمعنى أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال

فلم ينهض

ولم تجعد عن الاكوان بل من نعت بالقرب منها فقال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل
جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل القبيت على حد اجازت الاخفش ظننت زيدا القائم
وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص الامر الشاق وعلى فالراق في زيد ماخوذ من التلقي
واغمض الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتغل عليه
الجملة ثلاثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي قبله لان الافعال نحو وما كادوا يفعلون
وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان الامر قد عفا هو الذي قد تلبس بالفعل وشرع
فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتم ذلك فاما قوله وهو ابو حية
النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله
وهو ذو الرمة واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول
واحجاره في البيت الثاني بدلان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال اي لا
باعتبار بل باعتبارها ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني
فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم المعتمد عليه في الاخبار فالابدال واغنى
ذلك من عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد
وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلات اخر ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني
ستة تاويلات اخر ذكرها المحقق في شرح الجميع حذرا من الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة
ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق
لهرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير
زياد يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد
فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك
في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن ابي سفيان اخو معاوية
كان اميرا بالعراق نيابة عن معاوية والامر الثالث ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال او الاستقبال
وشذ في خبر جعل ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يرسل رسولا
فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشذور هذا وهذا من اغرب [illegible] تقريره
ووجهه انه اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمجهول هو خبر في التقدير عن عامله فالاولى الجملة

في الحقيقة او سلبا فنصوه انتفى فيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعله بعد
رُبَّ وبهذا يدل المرض في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محل
الشذوذ واما تفسيراه اولا وجه كونها مرجعا للشذوذ والقائل يقول دليلنا عليهما ان قوله
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا او انما جعلها شنذوذا من جهة
رفع السببي خاصة فالتعميم الشهور لا مر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجي فوقعه لم
يتم حتى حصوله فاحتيج الى ان الشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد ان يأتي واخلولقت السماء
ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز
واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى
امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء
صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا عنها اي من ان وجوبا
ان كان الفعل دالا على الشروع نحو طفقا يخصفان لانه لا اخذ في الفعل والشروع فيه وذلك
ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال
الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد
من ان خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي
اخت عسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلميذه ابن الضائع والدليل
على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد
اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده اه كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب
اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيوشك كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب
في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم وفي اوشك نحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي
اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا
في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوا والتجرد
من ان قليل كقوله وهو ها هنا ابن هشام العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه

[illegible]

٢٠١٩

«يكون وراءه فرج قريب» فيكون خبر عسى وهو مجرد من أن والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن
يأخذ بالنفس وأمسيت قال العوضي تبعا للعيني والرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو
مبتدأ تقدم خبره وهو الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب
نعت الفرج وفي تحفة الفوائد لابن بابان تكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز أن يكون وراءه في الأصل صفة قريب
ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير وأجاز بعض المغاربة أن يكون حالا من ضمير قريب
وفيه نظر أي ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز أن يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام
ولا على النقصان لأن ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم أن شرط خبر عسى أن يرفع الضمير والسببي
وقوله وهو أمية بن الصلت الثقفي «يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها» فيوافقها
بالفاء والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من أن ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات
بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى أن من هرب من الموت في الحرب يوشك
أن يوافقه الموت في بعض غفلاته «وكاد وكرب بالعكس» فيكون الغالب في خبرهما التجرد من أن لأنهما
يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقترن
بأن غالبا وقيل اقترانه بأن نظرا إلى أصلهما «فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر
كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب» فيذوب
وهو كتحفة البيتين نوعي وقيل رجل من طيئ خبر كرب مجرد من أن والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه
وغضوب وعجز فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المؤنث والمذكر والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل
من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون لمحبوبتك هند غضوب عليك «ومن القليل قوله»
«كادت النفس أن تفيض عليه * إذ غدا حشو ريطة وبرود» فأن تفيض خبر كاد وهو مقرون بأن وأوله
فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومشاكلة على لغة قيس قاله أبو زيد
وأبو عبيدة يقال فاض الميت يفيض فيضا إذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا صار بمعنى واسمها
مستتر فيه يعود إلى ما عاد إليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة
بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة إذا كانت قطعة واحدة والبرود
بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بها الكفن ويروى من ثوب بالمثلثة بمعنى أثواب
وقوله وهو أبو زيد الأسلمي «سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا»

فان تقطعا خبر كرب وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله
الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احداهما والسقي يتعدى الى اثنين
اولهما الهاء المتصلة به والثاني محذوف يدل عليه العروق المذكورة في قوله قبله مدحت عروقا والسجلة المهملة
بفتح السين وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء والاحلام بالحاء المهملة
والظماء المشتاقة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود
بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب
فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما
بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع والمشار اليها
بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى
واوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكونه بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك
انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم
اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا فصل وهذه الافعال
ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف
يخاف ومن باب فعل يفعل يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول
مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن فلاح
في مغنية اللباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا
قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسبيله الرمي والياء للتخفيف اهـ واوشك
قولهم يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا
من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولغلبته
يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن يطفق بالكسر كعلم يعلم
وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل بالرفع اذا شرب مجه
وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل رسولا وكرب يكرب بالضم
قاله ابن فلاح في مغنية اللباب وعسى يعسى حكاه ابن طغم في شرح المقامات وزعم غيره
انه يقال عسى يعسو وعسى يعسي فيكون مما اعتقب الواو والياء على لامه فالة القريب

الموضح

المرادي في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على التمثيل منهما بقال، واستعملوا مضارعا
لأوشكا وكاد لا غير، واستعمل اسم فاعل للثلاثة وحكي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وأنشد
عليه قول كثير بالثاء المثلثة وانه كثير بن عبد الرحمن، أموت أسى يوم الرجام وإنني، يقينا لرهن
بالذي أنا كائد، وكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف اسم فاعل من كاد، والأسى بالقصر الحزن والرجام
بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلقا، ورهن بمعنى مرهون خبر ان
وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه قول عبد القيس بن خفاف، أبني إن أباك كارب يومه، فإذا دعيت إلى
المكارم فاعجل، وكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف، وأوشك
وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا، كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن، فإنك موشك ألا تراها،
وتعدو دون غاضرة العوادي، فموشك اسم فاعل وأوشك، وتعدو مضارع عدا إذا جاوز، وغاضرة
بغين وضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي كابد بالباء الموحدة
بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو، والصواب أن الذي في البيت الأول كابد والقياس فاعله
من المكابدة والعمل، وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل لأنه فعله كابد عزة، ولا دليل
الجاري عليه كابد لا كائد، وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير
للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم في أفعاله في شرح الشواهد الكبرى
والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت اقتفيت مدة على ما أثبته وقد ذكرت ذلك في توضيح الخلاصة
ثم انتبه لي أن الحق معه، والصواب أن كارب في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم
كرب الشتاء إذا قرب، وبهذا جزم الجوهري في الصحاح، وأصله كارب يومه بمعنى قرب يومه أي قريب
يوم وفاته، وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة، والتامة قاصرة ومتعدية، فالقاصرة نحو كرب
الشتاء وقولهم وكذا إن قرب فهو كارب، والمتعدية نحو قولهم كرب القيد إذا ضيقته على المقيد
واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد، حكى الأخفش طفقا كقعد قعودا عن من قال طفق بالفتح
طفوقا وقياسه الفعول فيحتمل، عن من قال طفق بالكسر كفرح فرحا وطفقا كفرح فرحا وقياسه المفعول
وقال الكاد كودا كقال قولا ومكادا كمقالا ومكادة كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء، وفي حواشي
سنن أبي داود للمنذري حكاية أيضا كد مصدرا وشك قاله الموضح في الحواشي. فصل تختص عسى
واخلولق وأوشك من بين أفعال هذا الباب بجواز إسناد هن إلى أن يفعل حال كونها بمعنى،

مستغن عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان
يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم
وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند اليه الفعل
في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك
الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر
فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم
فتكون اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني
تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد
ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث
فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدا وعست فعل ماض ناقص
واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى مع
خبرها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل
ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى مع معمولها خبر والزيدون
عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وتقول على تقدير الخلو من الضمير
في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى
ان يقمن بتقدير عسى خالية من الضمير والجمع وهي تامة وان والفعل في موضع رفع على الفاعلية بها
وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل
قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن
خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احداهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند
اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيها اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى
هذا فيكون مبتدا موخرا لا غير وجاز ايضا وجهان آخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان
يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون
عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل
متحملا لضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في
موضع

موضع نصب على الخبرية لعسى متقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه
الثاني لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر وأجازه أبو العباس المبرد وأبو سعيد السيرافي و
أبو علي الفارسي ويظهر أثر الاختلاف بين الوجهين في حال التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث
فتقول على وجه الإضمار في الفعل المقرون بأن عسى أن يقوما أخواك فأخواك اسم عسى وموضع
أن يقوما في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى أن يقوموا إخوتك فإخوتك اسم عسى
وأن يقوموا خبرها وعسى أن يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وأن يقمن خبرها وعسى أن تطلع
الشمس بالتأنيث لا غير فالشمس اسم عسى وأن تطلع خبرها وإنما وجب تأنيث الفعل لأنه
إذا أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل
وتقول على الوجه الآخر وهو عدم الإضمار في الفعل عسى أن يقوم أخواك وعسى أن يقوم إخوتك
وعسى أن يقوم نسوتك وعسى أن تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل يقوم
وتطلع وعسى مسند إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر ففي الأمثلة الثلاثة الأول توحد
يقوم لأنه مسند إلى الظاهر مجازي التأنيث وسيأتي أن الأفصح توحيده وفي المثال الأخير تؤنث أو
تطلع أو تذكره لأنه أسند إلى الظاهر مجازي التأنيث وسيأتي أنه يجوز تأنيثه وتذكيره ولا يقال
إذا تأخر المسند إليه في المقترن يكون مطلوبا لكل من الفعلين فيأتي فيه ما تقدم لأنا نقول دعوى
التنازع فيه ممنوعة لأن أحد الفعلين جامد وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد
وغيره مسألة يجوز كسر سين عسى في لغة من قال هو عسٍ بكذا أي مثل شجٍ من شجي خلافا
لأبي عبيدة في منعه الكسر ولبعض في ذلك الجواز مطلقا سواء أسند إلى الظاهر أو مضمر خلافا للفارسي
في إجازته الكسر مطلقا فيجوز عسى زيد كرضي زيد بل يتقيد بأن يسند إلى ضمير يسكن معه
آخر الفعل فيشمل ما إذا كان مسندا إلى التاء أو النون وما نحو عسيت بالحركات الثلاث في التاء
وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع بهما قرئ
في السبع قال الله تعالى هل عسيتم إن كتب عليكم القتال فهل عسيتم إن توليتم
قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء والغير بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو
عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولأنه اللغة السابقة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن هذا باب

باب الاحرف الثمانية نظرا الى ان الموضوع للافعال وبالثمانية لا دخال ان المفتوحة
وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالاحرف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده في الداخلة
على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتدا او التصدير ويسمى
اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط الا يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان
المبتدا محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف او واجب الابتدا كما بمعنى
الذي او واجب التصدير غير ضمير الشان كاين وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد
اضرب به واين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكميا وكذا منهم ان ابن الماء والعشب
جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل
في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين
ان هذه الاحرف شبيهة بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدا والخبر والاستغنا بهما فعملت عملها في
مطلق سائر ما يكون المبتدا والخبر معمولين كعمرو قائم وواجب لم تشبيهها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز
ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لم يلبها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي
الخبر وسيأتي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما للتاكيد النسبة بين الجزئين ونفي
الشك عنها ونفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب
عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها
فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا والحرف الثالث
لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد
قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لان من
شيمة الشجاعة الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم
وضابطها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو اما ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا
متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرو شارب
او مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرو قائم فالاول والثاني جايزان باتفاق والثالث جايز على الاصح والرابع
ممتنع باتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو التوكيد نحو قولك لو جاءني زيد
لاكرمته وهذا يدل على امتناع المجي لان لو اذا دخلت على مثبت نفته فاذا اردت تاكيده قلت

لكنه

لكنه لم يجي بأن بعدت بالكلية لإفادته نفي الامتناع وهي بسيطة على الأصح وذهب الكوفيون إلى أنها
مركبة من لا وان والكاف زائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا الحرف الرابع كأنّ
بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأنّ زيدا أسد أو
حمار مما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكأن لأنه مركب من الكاف
المفيدة للتشبيه وأنّ المفيدة للتوكيد والأصل أن زيدا كالأسد أو كالحمار فقدمت
على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة ففتحت همزة أن وصار كلمة واحدة ولهذا
لا تتعلق الكاف بشيء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح وكان ملازمة
للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فأصبح بطن مكة مقشعرا
كأنّ الأرض ليس بها هشام لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس فيها هشام حقيقة بل هو فيها
مدفون ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة اسمها نحو كأن زيدا قام أو قاعد أو في
الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبي الحسين
ولا للنفي نحو كأنك دال عليها أي ما أنت دال عليها خلافا للفارسي والحرف الخامس
ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول نحو قول الشاعر في الشعر ليت
الشباب عائد فإن عود الشباب لا طمع فيه لا يمكن أن يعود والثاني نحو منقطع الرجاء
من مال يحج به ليت لي مالا فأحج منه فإن حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت
غدا يجيء فإن غدا واجب المجيء والحاصل أن التمني يكون للممتنع والممكن ولا يكون في الواجب
والحرف السادس لعل للتوقع وعبر قوم عنها بالترجي في شرح المحبوب نحو لعل الحبيب في الشيء
قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وللإشفاق في المكروه نحو لعلك باخع
نفسك أي قاتل نفسك والمعنى أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك
قال في الشرح فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا ولا يكون التوقع
إلا في الممكن وأما قول فرعون لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فجهل منه أو إفك قال في الصحاح والإ
شفاق الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت بمعنى خفت منه وحذرته قال ولا
يقع في اللسان ثالثا لعل للتعليل نحو ما قال الأخفش بقول الرجل لصاحبه افرغ من عملك
لعلنا نتغدى واعمل بمهلة لعلنا نأخذ أجرك أي لنتغدى ولنأخذ أجرك ومنه أي من التعليل لعله

بيتكم اي لبيتكم قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما
اشهى قال الكوفيون والثاني لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري أ الله يحدث بعد ذلك امرا وما
يدريك أيزكى والمعنى لا تدري جواب الله يحدث وما يدريك جواب يزكى قاله قريب الوضع في حاشيته وهذا
ان القبيلان لا يثبتهما البصريون وعقيل بالتصغير يجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها
الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وكلام المصنف انها في حال الجر عاملة عمل
ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتدا
لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله
قريب خبر ذلك المبتدا اه والحرف السابع عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والا
شفاق ويختلف في العمل عليها لما حملت لعل على عسى اذا كان ضمير الغايب او متكلم او مخاطب
كقوله وهو صخر بن العود الحضرمي وكان يرجى ومعه بنيه يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى
عيادته اياها فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاني نحوها فاعودها بالهاء
المتصلة بعسى اسمه ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سنيا فتزوج
امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هي عليه وانقلبت عن مذهب
اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فيا المتكلم اسم عسى وخبره
محذوف وقول آخر يا ابتا علك او عساكا فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره المرضي من ان الضمير
المتصل بعسى هو اسمه وانه في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد
والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدما عليه وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين احدهما
الاول الاقتصار على خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان من قال او عساها فقط
اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى
الة تنصب الاسم حرف فهو نظير لولاه ولولاك وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع
رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده وقلت عساها
نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ اي حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر حرفا كلعل بلالزم
حمل الفعل على الحرف وجزم السيرافي بكسر السين ونقله اي نقل السيرافي القول بحرفيته

ع

وجب فيه الادغام في غير لغة بني بكر بن وائل لان ما قبل الضمير العائد المرتفع لا يكون
الا ساكنا نحو حللت وقل ان قللت وشذ في ذا السم همر والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد
حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه
وسكون هذا ثابت فيهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن
ومدن وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فأبقوا اللفظ
على حاله بعد دخولها وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه
اذا التصقت اجفانها بالرمص يعني الغمص وهو وسخ يجتمع في الموق وفا رطبا فهو غمص
وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح والل السقا اي تغيرت رائحته وضبب البلد اي كثر ضبابه
ودبب الانسان اي نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اي اصطكت عرقوباه وقطط
الشعر اي اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء بالفك والتضعيف لبيان الاصل كالقود
بالتصحيح او في ضرورة كقوله وهو ابو النجم العجلي

الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله جعله
الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه قال مؤلفه وافق الفراغ منه يوم مرقمة
من شهر سنة ستة وتسعين وثمانمائة والحمد لله على ذلك كما هو اهله وصلاته وسلامه
على خير الخلق محمد وعلى آله وصحبه وامته وسائر النبيين والمرسلين وآخر دعوانا ان الحمد
لله رب العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو حسبنا ونعم الوكيل

3a

Ms arabe 3a















